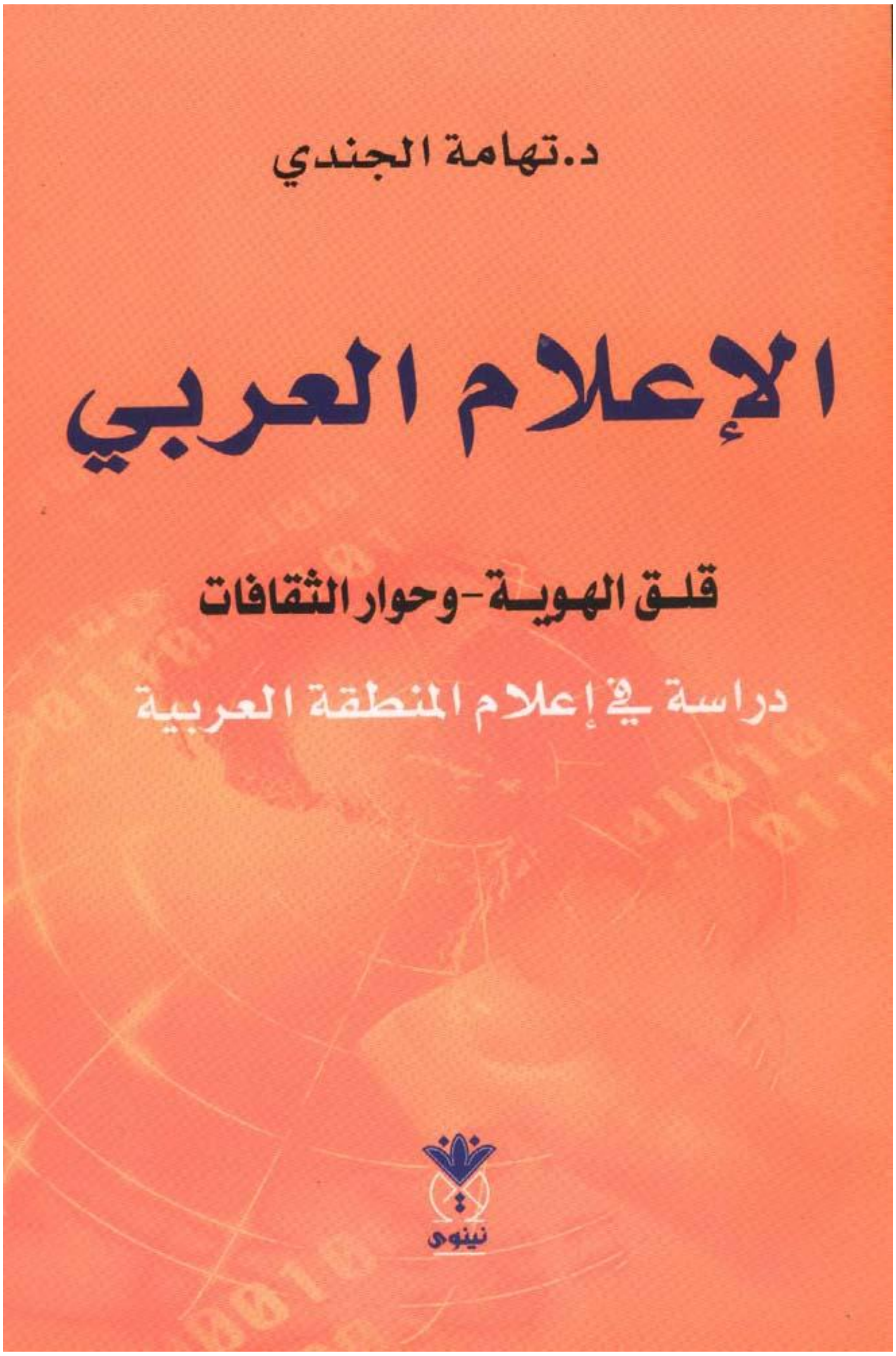
الإعلام العربي

قلق الهوية وحوار الثقافات

المؤلفة: تهامة الجندي

الناشر: نينوى للدراسات والنشر، دمشق ٢٠٠٥



"Arab Media Identity Concerns and Intercultural Dialogue"

By: Touhama Al Jondi

Publisher: Ninawa Publishing House
Damascus, Syria 2005

تنويه

حين بدأتُ كتابي هذا حول "الإعلام والتنمية الثقافية" قبل أربعة عشر عامًا، كنت أعتقد أن أمة مجزأة كحالنا، لن تستطيع بناء الاقتصاد المعلوماتي القوي، الذي يمكّنها من إقامة دولة ديمقراطية ذات هوية ثقافية عربية، تنعم بحقوق المواطنة والعدالة الاجتماعية، وتكون قادرة على مواجهة الأطماع الخارجية وتحرير أراضيها المحتلة. هذا جعلني في سياق البحث والختام، أعتبر أن تأسيس هيئات ثقافية وإعلامية للعمل العربي المشترك، واحدة من الأولويات للخروج من مأزق التخلف والتبعية والديكتاتوريات الحاكمة.

مع مرور الزمن واستشراء الاستبداد والفساد في كافة الدول العربية، بدأت أراجع مفاهيمي، وأقتنع أن شعوبًا مقموعة، مستلبة الإرادة، ومحرومة من حقها في التعبير، لن تستطيع إنجاز أي من مشاريع الإصلاح والتنمية، وتأكد لي ذلك مع القمع الدموي الذي واجهته ثورات "الربيع العربي" في كل مكان وبنفس الأسلوب.

لن يقوم أي شكل من أشكال الرابطة العربية إلا على أرضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الفلسطينيين بالعودة والدولة المستقلة ضمن أطر المواثيق الدولية، وحق الأقليات الإثنية في الاختلاف والتعبير والتمثيل، وحراكنا المطلبي السلمي هو سبيلنا للحياة الكريمة العادلة، وليست الحروب التي طحنت عقولنا وأعمارنا لأكثر من قرن. هذه مسؤولية جميع من يحيا على امتداد الفضاء العربي، وليس شأن أنظمتنا الدكتاتورية التي غرست فينا ذهنية المؤامرة والتكفير ليستمر بقاءها.

على هذه الأرضية وأنا أراجع كتابي لأعيد نشره، قمت بحذف العديد من المقاطع في ما لا يقل عن خمس عشرة صفحة، وجدتها تضج بيقينيات لا أساس لها، وعداوات غير مبررة للغرب. في كل الأحوال لا يزال الأصل الورقي في بعض المكتبات، يعبّر عن رأي كنت أشارك به شريحة واسعة من النخبة العربية المثقفة.

محتويات الكتاب

-مصائر التنمية والعمل العربي المشترك

ثانيا : وحدة الأصول واللغة والتراث

-العرب واللغة العربية

-الثروة التراثية الأثرية

-فن الاندماج بالمطلق

-التراث المكتوب

-التراث الاجتماعي الحياتي

ثالثا: النهضة العربية واتجاهات التحديث

-رواد النهضة العربية

-السلفية

-الليبرالية

-القومية العربية

-الماركسية

رابعا: الثقافة العربية المعاصرة

-إشكالات وملاحظات عامة

الباب الثالث: تنمية الإعلام وإعلام التنمية في المنطقة العربية

أولا: **البنية التحتية ومعدلات النمو**

-الصناعات الإعلامية والاستيراد

-وسائل الإعلام التقليدية

-وكالات الأنباء العربية

-مراكز التعليم والبحث الإعلامي

-الفضائيات العربية

-الارتباط بالإنترنت

-النشر المكتبي والإلكتروني

-المواقع العربية

ثانيا: سياسات الاتصال والتنمية

-التشريعات والأطر التنظيمية

١ -نظام محتوى الرسالة الإعلامية وحرية الصحافة

تمهيد
عصر الثقافة والإعلام

بدأ القرن العشرون بصراع العقائد وغزو الثقافات، وانتهى بحروب الإعلام، وخلال ذلك شهدنا من التحولات ما لم تشهده البشرية طوال عمرها المديد، فثورات العلم والتكنولوجيا اتصلت بوسائل نقل الثقافة والمعلومات، وتبوأت الصناعات الإعلامية قمة الهرم الاقتصادي، وارتبطت الهيمنة الدولية بمدى القدرة على إنتاجها واحتكارها، وانتقل مجتمع الآلة والمصنع إلى مجتمع العقول الذكية والمعرفة.

تحولات جذرية قلبت مفاهيمنا، وطوَّرت وسائل عيشنا بما فاق الخيال، لكن الحياة اضطربت، واتسعت بؤر التفاوت والخلاف، فتكنولوجيا الاتصال التي قربت المسافات، قسمت العالم إلى شمال منتج محتكر وجنوب مستهلك تابع، والمعلومات المتضاربة التي تأتي من كل صوب والأنماط الثقافية التي يجري فرضها عبر وسائل الإعلام، زعّزعت قناعات البشر، وهزّت ثوابتهم التي اعتادوا أن يحتموا بظلها وبها يواجهون العالم، فتصدرت الأدبيات الفكرية المعاصرة أسئلة مقلقة حول مصير الذاتيات القومية والثقافية في ظل ثورة الإعلام، وحول كيفية تعايش الثقافات دون هيمنة إحداها على الأخريات، وظهرت مفاهيم جديدة مثل: "اختلال دفق المعلومات" و "غزو الثقافات" و "الإعلام التنموي" وغيرها مما جرى طرحه على بساط البحث والنقاش في المحافل الدولية التي رعتها اليونسكو منذ السبعينات، وأسفرت عن ضرورة العمل على قيام نظام إعلامي جديد يضمن حق الاتصال والتعبير والمشاركة والانتفاع للجميع دون تحيز أو تمييز، مما ربط كل قضايا التنمية والتقدم في مطلع الألفية الثالثة بقضايا الثقافة والإعلام.

والكتاب الذي بين يديك عزيزي القارئ يحاول توضيح العلاقة التبادلية الاندماجية ما بين التنمية وقطبي الحياة المعاصرة "الثقافة والإعلام" متخذا من المنطقة العربية أنموذجا، وموضحا كيف انعكست تحولات العصر في فضائها، وكيف تفاعلت الثقافة العربية مع ثقافة الغرب وعلومه، وعن ماذا أسفر هذا التفاعل، وما هو الدور الذي لعبه الإعلام العربي في مسارات التنمية والتحديث، وموضوع البحث يتمتع بصفة محلية وأخرى عالمية، بعد أن وضعت أساسه النظري اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهو على أهميته لم يلقَ حظه الكافي من الدراسة بعد.

يضم الكتاب ثلاثة أبواب تضم بدورها عدة فصول، تعتمد منهجا مركبا للبحث والتقصي، يقوم على شرح المفاهيم ثم سرد الوقائع والبيانات فتحليل المعطيات، وأول الأبواب بعنوان "الإمبريالية الإلكترونية وعصر الشبهة" وهو أساس نظري يشرح مجمل المنطلقات الفكرية التي

شكلت الأرضية لمعاينة مسائل الإعلام والتنمية والحوار بين الثقافات، ففيه تناولت مفاهيم الحداثة والعولمة وثقافة الحوار واتجاهات التنمية ثم علاقة كل ذلك بالإعلام والمجتمع المعرفي، وأوضحت أن مصدر القوة والتفوق والهيمنة في نظام الاقتصاد المعولم، هو احتكار إنتاج وتوزيع الإعلام والصناعات المرتبطة به، ومنشأ التبعية هو استهلاك تكنولوجيا وإعلام لا تنتجه القدرات الذاتية، وما يتبع ذلك من أشكال التنميط وإشاعة القيم الاستهلاكية وتهديد أمن الثقافات المحلية، وأشرت إلى أن التبعية هي مظهر من مظاهر التأخر ونتيجة له، وأن تجاوزها يفترض تنمية شاملة تطال جميع أوجه الحياة في إطار من التعاون والتفهم الدولي، كما أوضحت الدور المزدوج للإعلام في عمليات التنمية، فهو حقل من حقولها يتضمن قيام الصناعات الإعلامية وتحرير الإعلام وتطوير رسائله، وهو وسيلة من وسائل التنمية الكفيلة بنشر الشعور القومي والمعارف والتجارب والقيم الإيجابية وإبداء الرأي والمشاركة الجماعية والحوار الثقافي بين الأفراد والأمم .

الباب الثاني بعنوان "الثقافة العربية وحوار الثقافات" وفيه تناولت الخصوصيات الجغرافية الحيوية والظروف التاريخية التي نشأت وتطورت في رحمها الثقافة العربية، وأوضحت عناصر وحدة الهوية الثقافية الماثلة بوحدة الأصول واللغة والمورثات، وتناولت مكونات التراث المادي والروحي وخصائص الفن العربي الإسلامي، ثم انتقلت إلى معاينة أفكار النهضة واتجاهات التحديث من الليبرالية إلى القومية فالماركسية، التي مهدت الطريق أمام انفتاح الثقافة العربية على علوم الغرب وفنونه وآدابه وصولا إلى رصد مكوناتها المعاصرة، والسياسات التي ترسم آفاقها، والإشكالات العامة التي تعيق نموها.

الباب الأخير جاء بعنوان "تنمية الإعلام وإعلام التنمية في المنطقة العربية" وفيه درستُ مكونات البنية التحتية للإعلام العربي من الدوريات المطبوعة والوسائل المرئية والمسموعة ووكالات الأنباء والفضائيات العربية ومراكز التأهيل والبحوث وأشكال الارتباط بالإنترنت والنشر الإلكتروني، وأشرتُ في هذا السياق إلى فجوة المعلومات، كما تطرقتُ لسياسات الاتصال والتنمية والتشريعات الإعلامية والرقابة، وبينتُ مثالب الإعلام العربي على مستوى الأجندة الإعلامية واللغة والأداء المهني، وناقشت مظاهر عجزه عن القيام بوظائفه الثقافية والتنموية متخذة من علاقته بالواقع الثقافي والمرأة والطفولة والشباب والمعوقين نماذج للدلالة، ثم انتقلت لرصد حجم تدفق الإعلام الأجنبي في المنطقة العربية، وفي مقابل ذلك أوضحت أوجه قصور الإعلام العربي في الوصول إلى الرأي العام العالمي وخدمة القضايا القومية، ولاحظت في هذا السياق طبيعة الجمهور الغربي وإشكالية العلاقة به وتحدي الإعلام الصهيوني.

يعود موضوع البحث في بعض جوانبه إلى أطروحة الدكتوراه التي قدمتها مطلع التسعينات في جامعة صوفيا/ كلية الإعلام والاتصالات الجماهيرية، وقد جُمعت المادة المرجعية الأساسية التي اعتمدتها فصول الكتاب خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وهي تتألف من

المجلدات الأربعة التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان "الخطة الشاملة للثقافة العربية" وتقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال المسمى بـ"الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا"، وكتاب "الاستشراق" لإدوارد سعيد، وأعداد الدوريات العربية "البحوث" و"التوثق الإعلامي" و "الإعلام العربي" و"الوحدة" إضافة إلى صفحات الإنترنت، ووثائق اليونسكو، وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، ووثائق المؤتمرات والندوات ذات الصلة التي حضرتها أثناء عملي في صحيفة "الكفاح العربي".

أعترف أن بحثا كهذا كان يستلزم تضافر عدة جهود متخصصة، وتوفر إحصاءات دقيقة وحديثة، كانت غائبة في بعض الأحيان، والقيام بجولة ميدانية لكافة أرجاء العالم العربي، لم يتثنَ لي منها غير زيارة الشقيقتين تونس والأردن، مع اقتناعي أن ما من حقائق مطلقة وبحث كامل، لكنها الرغبة في الإفصاح عما نعتبره مجديا، وتظل في نهاية المطاف وجهة نظر تحتمل الجدل والمناقضة، وتحتاج إلى الإضافة، فهذه هي طبائع البحوث وغايتها.

الباب الأول

الإمبريالية الإلكترونية وعصر الشبهة

أولا: البلدان النامية بين مطرقة الحداثة وسندان العولمة

"يجولون بين عالمين، عالم قضى، وعالم عاجز عن الخروج إلى الحياة". ماثيو أرنولد.

بعد حربين مدمرتين خاضهما العالم في النصف الأول من القرن العشرين، قررت الدول مجتمعة أن ترسي مبادئ نظام عالمي يسوده السلام والتعاون بين أمم الأرض، وكان التعبير الأصدق عن هذا التوجه ما جاء في مقدمة الميثاق التأسيسي لليونسكو الصادر في ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٥ حيث نقرأ: "لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام، ولما كان جهل الشعوب بعضها ببعض مصدر ريبة وشك بين الأمم على مر التاريخ، وسبب تحول خلافاتها إلى حروب في كثير من الأحيان، ولما كانت الحرب العظمى المروعة التي انتهت مؤخرا، قد نشبت بسبب التنكر للمثل الديمقراطية العليا، ولما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعا على مبادئ الحرية والعدالة والسلام، ولما كان من المحتم أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر، لهذه الأسباب فإن الدول الموقعة على هذا الميثاق، تعتزم فرض تأمين التعليم تأمينا مجانيا ومتكاملا ومتكافئا لجميع الناس، وضمان حرية الانصراف إلى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعارف، وتقرر تنمية العلاقات ومضاعفتها بين الشعوب تحقيقا لتضامن وتفاهم أفضل بينهم، ولوقوف كل شعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات الشعوب الأخرى" (١) .

وإذا كان الاقتباس السابق يؤكد مبدأ الحوار بين الثقافات والأمم تجنبا لنشوب الخلافات والعصبيات والحروب فيما بينها، وسعيا لتحقيق الإنماء والحياة الكريمة المتكافئة لجميع البشر، فإن معطيات الواقع أكدت العكس، فمنذ ذلك الحين انقسم العالم إلى ثلاث: معسكر رأسمالي وآخر اشتراكي وبلدان نامية، وهيمنت في الأفق أجواء الحرب الباردة ومنطق القوة العسكرية الذي فرض نفسه مع كل خلاف نشب، وإذا كانت أجواء الحرب الباردة قد انحسرت بعد تصالح العملاقين وانهيار المعسكر الاشتراكي، فإن أزمات الدول النامية لا تزال قائمة بل آخذة بالتفاقم، فشعوبها التي تشكل غالبية سكان الأرض، مازالت تعيش التخلف والتبعية على جميع المستويات، وتعاني الجهل والمرض والفقر وانحسار المناخ الديمقراطي ومعه حقوق الإنسان، وتهدد وجودها الحروب، وحسبنا أن نذكر بهذا الخصوص ما جاء في التقرير السنوي للمعهد الدولي لأبحاث السلام عام ١٩٨٧، أي بعد مرور أكثر من أربعة عقود على توقيع الميثاق المذكور أعلاه، حيث أشار التقرير إلى أن مجموع الحروب التي انفجرت بعد الحرب العالمية الثانية بلغ ١٥٠

حربا، جميعها جرت في العالم الثالث، وأن الأسلحة التي استُخدمت في هذه الحروب تم تصنيعها في الدول المتقدمة، وجاءت عن طريق تجارة الأسلحة، واستُخدمت في العالم الثالث قبل أن تظهر في بلد المنشأ، وأن إجمالي الإنفاق على الأسلحة في ذاك العام قد بلغ ٦٧٠ مليون دولار، وفي مقابل ذلك أشارت أرقام التقرير إلى وجود ٤٩٠ مليون شخص يعاني من الجوع وسوء التغذية، و ١٦ مليون طفل يموتون قبل عيد ميلادهم الأول، و١٥٠ مليون طفل بلا مدارس، تتمركز غالبية هؤلاء في دول العالم الثالث (٢)، أما في العام الأخير من القرن العشرين فقد كان نحو ١،٣ بليون نسمة من سكان العالم النامي، يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وتواجه جميع المجتمعات حاليا ظاهرة انحسار الطبقة الوسطى والتفاوت الكبير ما بين الأغنياء والفقراء، على نحو يعيد صور الإقطاع والاستغلال البشع الذي عرفته البشرية قبل قرون من الزمن، فعلى مستوى العالم ينال أغنى خُمس السكان أكثر بمقدار ستين مرة مما يناله أفقر خمس السكان (٣).

معضلة التفاوت وعدم الاستقرار

ليس اكتشافا أن نؤكد عدم التكافؤ في الظروف التي تعيشها مجتمعات العالم، فهنالك مجتمعات أزماتها الاقتصادية ماثلة في عدم القدرة على تصريف فائض إنتاجها من مختلف السلع الأساسية والكمالية، وهناك مجتمعات اقتصادها لا يفي اليسير من حاجات مواطنيها الأساسية، هناك تفوق معرفي تكنولوجي عسكري واحتكار لأسباب القوة لدول دون الأخرى، وهناك تفاوت في كل شيء بين عالمين مختلفين يمتد بينهما عنف يتصاعد وبيئة تتلف وعقول تخرب، تفاوت صنعته ظروف الحضارة المعاصرة. وتظل المعضلة الرئيسة في هذه الصياغة الإشكالية هي معضلة الدول النامية، وتظل الأسئلة حائرة تلح على ضمير البشرية: كيف تردم هذه الدول هوة التفاوت وتبني حداثتها في إطار النظام الرأسمالي العالمي؟ كيف تتفاعل مع الحضارة الغربية المعاصرة مع حفاظها على استقلالها وذاتيتها الثقافية، كيف تجد مكانها اللائق في عالم المعلومات والمعرفة، وتسهم في صوغ ملامح المستقبل؟!

قامت الحضارة الغربية على أساس جملة من الانقلابات، لم تعرفها الحضارات السابقة عنها، بدءا من اختراع المطبعة وظهور أولى النشرات المطبوعة في العالم أواسط القرن الخامس عشر ثم اكتشاف القارة الأمريكية في نهاياته، مرورا بظهور المصنع كوحدة إنتاج أساسية، وتشكّل طبقتي العمال والبرجوازية ومن ثمة انتصار علاقات الإنتاج الرأسمالية على سابقتها الإقطاعية وتحرير رأس المال والسوق الاقتصادية، وصولا إلى الثورة الصناعية فثورة الاتصالات والمعلومات، وهذه الثورات أتت العالم بكتل هائلة من المعارف مختلفة في الكم والنوع عن معارفه السابقة، كما فرضت على البشرية وسائل وعلاقات وطرقا جديدة في العمل، تمثلت في السرعة البالغة وإلغاء المسافات، حتى باتت أجزاء العالم المعاصر تتراءى وتتسامع وتعمل وكأنها كيان

واحد (٤) وما كان ممكنا لكل هذه التحولات الانقلابية المدهشة، إلا أن تنتقل وتجد صدى واستجابات مختلفة لدى الشعوب قاطبة.

فحضارة العصر في أساسها المعرفي والتقني العام مشروع اقتصادي ثقافي، يتجه نحو تقريب الشعوب من بعضها وتحسين شروط حياتها المادية والروحية في إطار من التواصل والتعددية، لكن الدول الغربية احتكرت مولدات هذا المشروع العلمية والإنتاجية، وسعت منذ بداياته لتوحيد العالم في إطار نظام عالمي، تقوده وتصوغه تبعا لمصالحها الخاصة وتوازن القوى فيما بينها، نظام أحادي تتضاءل وتنتفي فيه الخصوصيات الثقافية والقومية لحساب النموذج الحضاري الغربي، وتلحق أو تدمج فيه اقتصادات مختلف الدول باقتصاد الدول المتقدمة بهدف توسيع وتوحيد السوق العالمية لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي، ونجد تأكيدا على هذا الكلام في منظومة وستنبلك التي طرحها منذ عام ١٨٩٤ في كتابه "فصول من مبادئ القانون الدولي" ، والتي تقول: "إن أقاليم الأرض المدعوة غير متحضرة ينبغي أن تُلحق أو تُحتل" (٥).

كانت البداية حين أرادت أوربا (الحداثة) مطابقة العالم مع عمليات تطورها الخاص بمختلف الوسائل الدعائية والتبشيرية والعسكرية، لكنها بذلك لم توقظ فقط الشعور لدى الشعوب الأخرى بضرورة اللحاق بالعصر الحديث، بل أيقظت الشعور بالاختلاف وضرورة حماية الهويات الثقافية أيضا، ولقد أعلنت هذه المواجهة عن ولادة مرحلة تاريخية جديدة لثنائية العلاقة: غرب متقدم وشرق متأخر في وعي كلا الطرفين، ثنائية عبرت عن نفسها فكريا بعلم الاستشراق، أطاريح التحديث والتنمية، الدراسات المقارنة، مقولات الحداثة والأصالة وأيديولوجيا حركة التحرر، ومنذ البدء كانت الحداثة "رسالة الرجل الأبيض" يفرضها أينما حلّ وصخرة سيزيف يئن بوزرها الشرق كيفما توجه، بمعنى أن الحداثة في الشرق لم تكن وعيا تطوريا أنتجته الذات المحلية بناء على تفاعلها مع مستجدات العصر، بقدر ما كانت وعيا خارجيا فُرض بقوة السلاح والدعاية، ولم تكن إبداعا بقدر ما كانت محاكاة ومماثلة، وعلاقة الغرب بالشرق لم تكن يوما علاقة تكافؤ يؤسسها تبادل المصالح والانسجام، بل كانت علاقة هيمنة يمارسها المتفوق تأسيسا لاستمرارية تفوقه وهيمنته، ومختصر القول أن "رسالة التحضّر" المزعومة ضمن إحداثيات السياسة الغربية، لم تكن سوى أوالية لإنتاج وإعادة إنتاج التخلف في الشرق، وإنتاج الحداثة تلو الحداثة في الغرب.

بهذا الخصوص أشار المفكر الفلسطيني إدوارد سعيد في كتابه "الاستشراق" إلى أنه: منذ القرن الثامن عشر كان قد تبلور عنصران رئيسيان في العلاقة ما بين الشرق والغرب، الأول هو المعرفة المنظمة المتنامية بالشرق، وهي معرفة دعمتها المواجهة الاستعمارية، كما دعمها اهتمام واسع الانتشار بالأجنبي، استغلته علوم نامية مثل علوم الأصول العرقية والتشريح المقارن وفقه اللغة والتاريخ، أُضيف إلى هذه المعرفة المنظمة قدر لا يستهان به من الكتابات التي أنتجها

روائيون وشعراء ومترجمون ورحالة موهوبون، وكان الملمح الآخر للعلاقات الشرقية الأوربية، أن أوربا كانت دائما في موضع القوة إن لم نقل في موضع السيطرة ... ولاشك أن العلاقة بين القوي والضعيف يمكن أن تقنّع أو تلطّف، كما حدث باعتراف بلفور بعظمة الحضارات الشرقية، غير أن العلاقة الأساسية لمبررات سياسية أو ثقافية أو حتى دينية، كانت قد عُوينت بالغرب .. بوصفها علاقة بين شريك قوي وشريك ضعيف (٦) ذلك أن مرحلة التقدم الضخم في مؤسسات الاستشراق وفي مضمونه تواكبت غالبا مع مرحلة التوسع الأوربي الفريد، فمن عام ١٨١٥ إلى عام ١٩١٤ اتسع مجال السيطرة الاستعمارية الأوربية من حوالي ٣٥% من سطح الأرض إلى حوالي ٨٥% منه، وقد تأثرت بهذا التوسع جميع القارات وبخاصة أفريقيا وأسيا (٧) ثم خلص د. ادوارد سعيد إلى القول: "إن الاحتلال قد خلق بالمدلول الحرفي للكلمة تجربة الشرق الحديثة، كما أوّل هذا الشرق ضمن الكون الإنشائي الذي أسسه نابليون لمصر" (٨) "ذلك النموذج الأكمل للمصادرة العلمية التي تمارسها ضد ثقافة ما ثقافة أقوى منها" (٩).

ولتوخي الحذر والموضوعية سوف نميز منذ البداية بين الحداثة باعتبارها صيرورة تطورية قائمة على منظومة متكاملة من الحريات الجماعية والفردية التي يصعب تجاهلها أو إنكار منجزاتها في العصر الحديث، وبين النظام الرأسمالي العالمي الذي سخّر مقولات الحداثة لبسط هيمنته على العالم، وتبرير نهبه لثروات الشعوب، وهو نظام رغم سياساته الخارجية العدوانية، يضم في إطاره الكثير من الفئات الاجتماعية والمفكرين والمنظمات التي تعمل لصالح التعايش السلمي وخير البشرية، كذلك فإننا نرى أن مختلف أشكال التفاوت والغزو والدمج والتتبيع، هي أولا وأخيرا نتيجة من نتائج تأخر العالم النامي، ومعضلة من معضلاته التي لا يمكن تخطيها بالانغلاق على الذات ومقاطعة الحضارة الغربية، بل بالتنمية الشاملة التي تفترضها خصوصيات واحتياجات ومصالح الواقع المتأخر.

حداثة الغرب

نقصد بالحداثة تلك الثورة الفكرية ضد السائد والثابت التي بدأت تجتاح أوربا أواخر القرن الخامس عشر، وأسفرت عن نهضة حقيقية أحدثت انقلابات جذرية في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية، حتى أن البعض أمثال باشلار عرّفها بإجراء القطيعة مع الماضي، فالعقل الأوربي الذي تحرر من قيوده وجموده، انطلق مسرعا ليفتح كل الأبواب التي كانت مغلقة ومحرمة عليه، ويخضع كافة الظواهر الطبيعية والروحية والاجتماعية للتقصي والبحث والدراسة، وكان من نتائج ذلك أن تطورت العلوم ومناهج البحث العلمي، وانتعش الفكر مثيرا قضايا ذات طابع إنساني عام، ونشطت الحركة الثقافية محطمة أسس الإبداع التقليدية في الأدب والفن، ومؤسسة المدارس والتيارات الجديدة، وظهرت العلوم

الحديثة، وتتالت الثورات العلمية بدءا من الآلة البخارية والمطبعة مرورا بالكهرباء وصولا إلى ثورة الاتصالات والعقول الإلكترونية.

أسس لهذه الثورة الفكرية التي قلبت مفاهيم البشر وحياتهم، ليس في أوربا فقط بل في العالم كله، ثلاثة منطلقات نظرية رئيسة تمثلت في حركة الإصلاح الديني والفكر الليبرالي والمادية الديالكتيكية، وكانت البداية التي أيقظت العقل الأوربي، قد جاءت مع حركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر ضد سلطة الكنيسة الكاثوليكية المطلقة وصكوك الغفران عام ١٥١٧ معبرا عن رأيه بقوله: "لا يمكنني أن أتحمل أية قاعدة أو وصفة جاهزة يفرض علينا التقيد بها من أجل تفسير الكتابات المقدسة، ذلك أن كلام الله يعلّم كل حرية، ولا يمكن أن يكون سجنا" وقد قادت حركة الإصلاح الديني هذه إلى حروب دينية بين الكاثوليك والبروتستانت، سادت أوربا طوال القرنيين السادس عشر والسابع عشر، ومهدت الطريق إلى ضرورة الفصل بين السلطات الدينية والدنيوية، وانتشار أفكار حرية المعتقد والتسامح الديني.

هكذا كتب عالم الرياضيات والفيلسوف الفرنسي بليز باسكال (١٦٢٣-١٦٦٢) "جدارة الإنسان مائلة في الفكر" ودافع الفيلسوف الإنكليزي جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) عن العقل، وسعى أن يقيه طغيان السلطة ويبعده عن سلطان النقل، فوضع كتابه الشهير "مقال عن العقل البشري" ورسالة عن التسامح الديني أردفها بثلاث رسائل، أثبت فيها أن مهمة الحكومة تختلف عن مهمة الدين "لأن عالم الروح ليس من اختصاص الحكومة، ولأن التدين يقوم على اقتناع العقل اقتناعا باطنيا، ومن شأن العقل أن تعجز القوى عن قهره أو إكراهه على الإيمان، لذا تخطئ الحكومة إذا شاءت فرض دين من الأديان بالقوة، فلابد من تجريد العقيدة من سلطان الدولة وطغيان الكنيسة" ونشر الفيلسوف الفرنسي فولتير (١٦٩٤-١٧٧٨) كتيبا أسماه "مقبرة التعصب الديني" قال في مطلعه "إن من يعتنق دينه دون تفكير شأن السواد الأعظم من الناس، هو كالثور الذي يستسلم للنير ويحمله راضيا"، وقال المفكر الفرنسي مونتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) "إن روح اللا تسامح هي روح الدوار أما الكاتب الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) فقد أعتقد "أن اللا تسامح هو الدين ذاته عندما يغدو ديانة وحيدة طاغية، ويمسي الشعب دمويا فلا يتنفس إلا القتل والذبح" وألح عالم الاقتصاد الإنكليزي جون ستيوارت مل (١٨٠٦-١٨٧٣) على حرية الرأي والفكر ومنع الجماعة أية جماعة من كبحها وقمعها، وكتب البير بان "افتح معجما بسيطا تجد أن الفكر الحر مشايع للبحث الحر، واعلم أن من حق الإنسان في الفكر الحر أن يفحص جميع الآراء وينتقدها، وأن يناقش جميع المسائل دون أن يستطيع شيء من الأشياء عرقلة هذا الحق أو وضع حد له" (١٠).

إن حركة الإصلاح التي قامت على أساس تحرير العقل من سلطة الاحتكام إلى النصوص التي تحتكر الكنيسة تأويلها وفهمها، أدت إلى تعميق مفهوم الحق الطبيعي واستبعاد

سلطة الدين، وترسّخت تبعا لذلك الليبرالية كعقيدة وفلسفة تناهض السلطات والأنظمة التي تخضع لغاياتها التفتح الفردي، وكحركة إحياء لحرية الفكر لدى "الإنسان الاجتماعي" باعتبار المجتمع "ظاهرة طبيعية" ونتاج لتفتح الطبيعة الإنسانية نفسها، وبمقتضى الأطروحة الليبرالية تقوم الحياة المجتمعية على قاعدة "الحق الطبيعي" المتميز عن "الحق العقائدي"، أي المجتمع الاتفاقي بين الجماعات، وبما أن المجتمع هو نفسه ظاهرة طبيعية يترتب على ذلك وجود نظام طبيعي يتحقق بحرية وفي حرية، ويتحدد دور الدولة في هذا النطاق بكونها حارسة النظام الاجتماعي (١١).

أواسط القرن التاسع عشر قدم ماركس طرحا مغايرا وفريدا في حينه، حول جوهر الحرية وآليات التحرر، ارتبط بالوجود المادي للإنسان وطبيعة العمل الذي يمارسه وعلاقات الإنتاج التي تحكمه، إذ رأى أن العالم المادي الموضوعي موجود أصلا غير ناتج عن تصور العقل أو اختراعه، بل على العكس كل ما في الوجود من عقل وفكر هو من نتاج الحقيقية المادية للوجود، بيد أن العالم ليس وجودا فحسب، إنه صيرورة، أي أنه عالم متغير متطور متناقض مع ذاته، وتناقضه هو سر تغيره وتطوره، غير أن هذا التطور ليس عشوائيا وإنما حصيلة قوانين موضوعية، يتمثل دور الوعي البشري في الكشف عنها وتوجيهها، وتلك هي الخطوة الأولى للتحرر من أحكام الضرورة.

العمل عند ماركس ليس مجرد فعالية اقتصادية، إنه محور الوجود الإنساني كله، فجميع مؤسسات الإنسان وأفكاره ودينه ومنظماته السياسية والاجتماعية، إنما هي انعكاس لطبيعة علاقات العمل السائدة في المجتمع، وبتقسيم العمل ظهرت الطبقات (طبقات مالكة لوسائل الإنتاج وأخرى منتجة) وظهرت بذلك التناقضات الطبقية التي هي أساس الصراع الطبقي، وهي المحرك الأول للتغيير الاجتماعي وللتاريخ الإنساني، وسر هذه التناقضات قائم بين ظاهر العمل وحقيقته، فعمل الإنسان في حقيقته عمل متصل وملتحم بالإنسان، يتجه نحو تحرير طاقاته وتلبية حاجاته، كذلك كان في المجتمعات البدائية الأولى وكذلك يجب أن يكون، لكن المجتمع الاقتصادي القائم على الطبقات ولا سيما البرجوازي، حوّل العمل من عمل حقيقي مجسم متصل بالإنسان إلى عمل مجرد مأجور لا يُقدر بقيمته الاجتماعية المباشرة، ولكن يُقدر بما أسماه ماركس "زمن العمل الاجتماعي" أي الزمن الذي يستغرقه العامل في إنتاج سلعة أو جزء منها، وبذلك تحوّل العمل إلى مجرد سلعة تلبي حاجات رأس المال وتغذيه، وتحوّل العامل بدوره إلى سلعة، وكلما ازداد إنتاج العامل للسلع كلما هبطت قيمته كسلعة، وكلما ازدادت الثروة التي ينتجها كلما ازداد فقره.

هكذا خلص ماركس إلى الاستنتاج بأن استغلال الإنسان واغترابه عن ذاته والمحيط سمتان ملازمتان للمجتمعات الطبقية، وكلاهما يعنيان أن يُعامل الإنسان كسلعة لا كقيمة

وجوهر، أما الحرية التي تعني أن يتكشف جوهر الإنسان ويتفعّل، فلا يمكن أن تُمارس إلا في ظل مجتمع تسود فيه الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وتنتفي الصراعات الطبقية، ليحل محلها تناغم وتكافؤ في علاقات العمل وفرص الحياة بين البشر، عندها فقط يتحرر الإنسان عقليا وماديا من استعباد قوانين الضرورة، ويبني عالما عقلانيا يسيطر عليه بدل أن يكون محكوما به، وتنبأ ماركس بقدوم الثورة الشيوعية التي ستقود إلى هذا المجتمع المثالي، والتي ستنطلق من أكثر الدول الرأسمالية تطورا، وارتأى أن تنظيما عماليا واسعا على نطاق أممي عالمي مدرك لدوره التاريخي هو الذي سوف ينجز هذه المهمة (١٢).

واستنادا إلى الأطروحة الماركسية تشكلت الحركة الشيوعية الأوربية، ومع انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ أدخل لينين على الماركسية بعض الإضافات الفكرية، أهمها أطروحته حول "القضية القومية"، ومفادها أن انقسام الأمم إلى أمم مضطهِدة وأمم مضطهَدة، هو جوهر الإمبريالية وماهيتها، ولذا فإن حل قضية الدول المستعمرة والتابعة، لا يتم إلا في سياق نضال شعوبها الثوري ضد الاستعمار والإلحاق، بارتباط وثيق بين قضيتي إنجاز الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية، وفي ظل جبهة عريضة للتضامن الأممي مؤلفة من كافة حركات التحرر الوطني والأحزاب اليسارية المعادية للإمبريالية.

النظام الرأسمالي العالمي

نقصد بالنظام الرأسمالي العالمي ذلك النظام الذي ارتبط ظهوره بظهور الرأسمالية وتطورها وانتشارها في العالم، حيث تكونت تدريجيا السوق الرأسمالية العالمية ونظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن هنا أتت الصفة العالمية المسيطرة لرأس المال.

مر النظام الرأسمالي العالمي بمرحلتين: أولهما مرحلة النظام العالمي الأوربي، حيث هيمنت بريطانيا العظمى على المركز فيه، وامتدت هذه المرحلة منذ قيام الثورة الصناعية في أوربا في القرن الثامن عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتميزت بعلاقة توازن بين قوة المركز البريطانية وبقية القوى الأوربية الكبرى المكونة لهذا النظام والمتنافسة فيه، وهي الفرنسية والروسية والبروسية والنمساوية ثم الألمانية والإيطالية، وثانيهما مرحلة النظام الأمريكي التي تميزت بتصاعد هائل لقوة المركز الأمريكية على حساب علاقة التوازن مع بقية القوى الرأسمالية الأخرى.

تكوّن الوجه القانوني لهذا النظام من القوانين الدولية وميثاق عصبة الأمم ١٩١٨ في مرحلته الأولى وميثاق منظمة الأمم المتحدة في مرحلته الثانية، بينما تكوّن وجهه السلطوي من سلطة هاتين المنظمتين فيما دُعي بالشرعية الدولية مضافا إليها سلطات قواه العظمى المهيمنة في كل مرحلة، أما الوجه الأيديولوجي لهذا النظام فقط تمثل في مرحلته الأولى في أيديولوجيا "رسالة التحضير" المسماة "عبء الرجل الأبيض" وتعني نشر حضارة الغرب وتعميمها على

جميع بلدان العالم المتخلفة، وفي مرحلته الثانية من أيديولوجيا "رسالة الوحدة العالمية" في ظل نظام اقتصادي عالمي واحد.

وظّف النظام الرأسمالي العالمي في مرحلة الهيمنة البريطانية جميع معطيات الثورة الصناعية والعلمية التقنية والإعلامية لصالح تطوير وتوسيع دائرة الرأسمالية العالمية بمضمونها الاستعماري الاستغلالي اقتصادا وثقافة، ووظّف ومازال يوظّف في مرحلة الهيمنة الأمريكية هذه المعطيات، مضافا إليها تلك المتعلقة بثوراتها المستجدة وخاصة الثورة الإعلامية الثالثة والرابعة والثورة المعلوماتية الناظمة التي انعكست تطورا نوعيا سريعا في كل المجالات الحياتية وكل الاختصاصات، كل ذلك وظفه السبق الأمريكي في تقوية النظام الأمريكي وتحويله من شكله القديم إلى شكله الجديد، نظاما أحاديا يفرض نظمه وقوانينه وخطابه على دول العالم بأسره.

ارتبطت الهيمنة الأمريكية ببروز واتساع الشكل الجديد للمنشأة الرأسمالية، وهو شكل الشركات المتعددة الجنسية، وإن العملية الحقيقية التي تمثلها هذه الظاهرة هي ما يمكن تسميته بتوحيد السوق الرأسمالية العالمية ككل (١٣) أو "العولمة" ومنذ العام ١٩٧٥ أشار متران في كتابه "القش والحية" إلى أن "ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات التي انبثقت مؤخرا ، لا تقل أهمية في التاريخ عن ظاهرة ولادة الأمم الحديثة، وإذا عممنا الاتجاه الملحوظ من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٨ وجدنا أن ستين شركة يهيمن الأمريكان على ثلاثة أرباعها، هي التي سوف تسيطر عام ١٩٨٥ على كل دوائر القوة والسلطة في العالم، وسيكون مبيعات كل واحدة من هذه الشركات أكثر من الناتج القومي الخام لبلد كفرنسا، ويمكننا أن نتخيل دون الوقوع في العلوم التنبؤية الخرافية مجيء اللحظة التي تسيطر فيها شركة كبرى على كل المعارف ومراكز البحث العلمي والإنتاج والتبادلات على القارات الخمس" (١٤).

تمظهرت العولمة في حركة كبيرة من الاندماجات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية أهمها: الاتحاد الأوربي ومنطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا وتجمعات التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسيفيك في جنوب شرق آسيا، وعلى أثر ذلك تعاظم دور ثلاث عواصم باتت تقود الاقتصاد العالمي هي: واشنطن وبروكسل وطوكيو، وكانت أولى المتغيرات الدولية التي أفرزها الواقع المعولم سقوط جدار برلين وانهيار المنظومة الاشتراكية، ثم قيام "منظمة التجارة العالمية" عام ١٩٩٥ بمشاركة ١١١ دولة، وقد أسفرت عن اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية" (١٥).

وطبيعي أن الاقتصاد العابر للقارات الذي احتوى في داراته الثقافة والإعلام، هدد في الصميم كافة الكيانات القومية ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل على مستوى الهويات الثقافية أيضا، ورأى عالم الاتصال هربرت شيلر أن: "السلطة الثقافية تحمل حاليا علامة أمريكا، خاصة أن انهيار الاشتراكية الواقعية قد أسهم بتعزيز الحضور الأمريكي ثقافيا في كل مكان"، واستدل على ذلك بسيطرة اللغة الإنكليزية: "هذه اللغة التي كانت الأداة المفضلة للتجارة العالمية،

أصبحت اليوم لغة وسائل نقل المعرفة والمعلومات الجماهيرية" (١٦)، ولاحظ روجيه غارودي أنه "في حين لعبت الثقافة والمذهبيات دورا له أهميته في الحياة السياسية، سواء تعلق الأمر بأوروبا المسيحية أم بأوربا عصر الأنوار والثورة الفرنسية أو أوربا الماركسية وثورة أكتوبر، فإنه من طريقة تشكّل الولايات المتحدة الأمريكية ومن تاريخها، تنجم عزلة الثقافة وعدم قيامها بأي دور ناظم في حياة المجتمع" (١٧).

نحو تأصيل ثقافة الحوار

في الرد على الانتهاكات التي مارستها الدول الغربية ضد الثقافات والشعوب التي غزتها، وكتسويغ لعمليات التفاعل والتبادل الحضاري بين الأمم، ظهر مصطلح "حوار الحضارات" في مقابل نزاعها وصدامها، وتباينت حوله الطروحات، وكان من أبرزها أطروحة المفكر الفرنسي روجيه غارودي في سبعينيات القرن العشرين، ومع نهايات القرن شهد المصطلح رواجا واهتماما متزايدا على الساحة الدولية، وأخذ أشكالا ورؤى مختلفة، طاولت الحوار بين الأديان والثقافات والحوار بين الشرق والغرب والشمال والجنوب والحوار الفكري، وكلها اصطلاحات لمعنى واحد يتجسد في ضرورة الاعتراف بالآخر والانفتاح عليه مع ترسيخ قيم الانتماء والهوية، وإذا كنا نعيش بالفعل في عالم مترابط يمضي باتجاه القرية الكونية، لا بد من التأسيس لثقافة الحوار، فبدونها لا يمكن ردم فجوات التفاوت وتضييق بؤر الخلاف، والقضاء على نزعات الانغلاق والاستعلاء، وتجاوز تحديات عصر العولمة، وهي تحديات خطيرة بالفعل تهدد مستقبل البشرية جمعاء، يأتي في مقدمتها معالجة التلوث البيئي والقضاء على الأوبئة القاتلة التي أخذت تنتشر من جديد، نزع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك تلك التي تغص بها الدول المتقدمة، حل مشكلات الجوع والبطالة والأمية وتدني مستويات المعيشية في أكثر من ثلاثة أرباع العالم، حماية الهويات الثقافية، مكافحة الإرهاب والتطرف والنزعات العنصرية، وردم الفجوة الرقمية ما بين الشمال والجنوب، وهي تحديات تفتح باب الحوار واسعا أمام أسئلة جوهرية تتعلق بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي والإعلامي السائد، بما يخدم قضايا التنمية والسلم، ويضمن حق الاتصال والانتفاع للجميع، فكما كتب دويتش: "المجتمع المتناسق يتكون من أناس عرفوا كيف يتصل أو يتواصل بعضهم بالبعض الآخر، والحضارة بشكلها المعاصر تيسر الاتصال وتكوين المجتمع المتناسق" لكن لكي يُطبّق البشر ما يرفعونه من شعارات، قد نحتاج أيضا لأجيال وأجيال تُباد تحت وابل القنابل، أو تموت بفعل الجوع والتلوث والأوبئة، وإلى ذلك الحين سوف يظل العالم الغني مسؤولا عن معاناة الفقير وغيابه الطويل ...

المراجع

١–انظر عبد العزيز كامل "التعاون الإسلامي والدولي" في الخطة الشاملة للثقافة العربية، المجلد الثالث/ القسم الثالث، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت ١٩٨٦ ، ص (١٤٣٩–١٤٤٠).

٢–انظر عبد القادر ياسين "قراءة في التقرير السنوي لأبحاث السلام" مجلة "الوحدة" العدد ٥٤ آذار مارس ١٩٨٩ ، ص (٢١٢–٢١٤).

٣–انظر على الإنترنت إبراهيم غرابية "التنمية على أساس الثقافة والعدالة الاجتماعية"، صفحات الجزيرة نت.

٤–انظر "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الأول ، ص (٦٣–٦٤)

٥–د. ادوارد سعيد "الاستشراق" ١٩٧٨ ، ص ٢١٨.

٦–نفس المصدر السابق، ص ٧١١ .

٧–نفس المصدر ص ٧٢

٨–نفس المصدر ص ١١٣

٩–نفس المصدر ص ٧٣

١٠–انظر د. عادل العوا "المعتزلة والفكر الحر" دار الأهالي ١٩٨٧، ص (٦–١٦).

١١–د. جميل قاسم "الإسلام والحداثة الفكرية" مجلة "الوحدة" العدد ٧٥/كانون الأول ١٩٩٠/ملف التحديث في الوطن العربي، ص ٤٥

١٢–انظر منيف الرزاز "فلسفة الحركة القومية العربية" المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٢ ١٩٧٨ ، ص (٦٥–٧٢)

١٣–انظر د. نجاح محمد "النظام العالمي الماهية والصيرورة" مجلة "المعرفة" العدد ٣٧٤ ، تشرين٢ /١٩٩٤ ، ص (٧٦–٨١).

١٤–عن هاشم صالح "الغرب والتحديث والثقافة الأمريكية السطحية" مجلة "الوحدة" العدد ٧٥ ، كانون١ /١٩٩٠ ، ص ٢٢٦

١٥–محمد جمال الدين البيومي "العمل الاقتصادي العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية" من وثائق ندوة "مستقبل العلاقات الأوربية العربية" دمشق/ ٢٠٠١/٧/٢٨

١٦–هربرت شيلر "هل نودع السيادة الثقافية" في كتاب "نظام التضليل العالمي" ترجمة غازي أبو عقل، دار المستقبل ١٩٩٤ ، ص ١١٧

١٧-نفس المصدر، روجيه غارودي "ثقافة اللامعنى" ص ١٧٧

ثانيا: الإعلام والتنمية المحتملة

"إن التكيف المناسب مع المحيط وهو شرط أساسي للبقاء، يستلزم التعاطي مع ثلاثة موارد أساسية هي المادة والطاقة والإعلام". هاميلك.

شكلت التنمية بأبعادها المختلفة واحدة من أهم قضايا العصر، مذ أن ظهر المصطلح بظهور المشكلات التي واجهت بلدان العالم الثالث بعد أن تحررت من الاستعمار، وباشرت ببناء نظمها الوطنية المستقلة في النصف الثاني من القرن العشرين، وباتت مستويات النمو هي المقياس الذي تصنف على أساسه المجتمعات البشرية من حيث كونها مجتمعات متقدمة أو متأخرة (متخلفة ونامية)، ومنذ مطلع الستينيات أخذت البحوث وخلاصة المؤتمرات الدولية المختصة تلح على أهمية دور الإعلام في التنمية الشاملة، وكان عالم الاتصال وليم شرام من أبرز القائلين بمسؤولية الإعلام اتجاه قضايا التنمية، والمنادين بـ"الإعلام التنموي"، ومع بداية الألفية الثالثة أخذ عدد من العلماء الغربيين أمثال آلان بيرفت يقترحون تصورات تربط درجات النمو بماهية القيم الثقافية والدينية وطبيعة النظم السياسية السائدة في المجتمعات.

فما هي "التنمية" وما هو "الإعلام"؟ وما هي طبيعة العلاقة المترتبة بين الحقلين، وفي أي مستوى تظهر؟ وما هي علاقة كل ذلك بالثقافة والمجتمع المعرفي الذي تعتزم البشرية العيش فيه ...؟

إحداثيات التنمية

تعني كلمة التنمية في أبسط مدلولاتها قدرة مجتمع ما على تحقيق التقدم في جميع المستويات، بما يتيح لأفراده إمكانية تحسين شروط حياتهم اتساقا مع ما يستجد من وسائل ومخترعات، وبذلك تتضمن التنمية مفاهيم أخرى مثل "مستوى الحياة" و "الرفاهية"، وكلها مفاهيم مستقاة من القيم الأساسية للحضارة المعاصرة التي تتميز بسلعيتها، ويمكن اقتناء مظاهرها بصورة سلع وخدمات، لذلك فقد حُددت طبيعة النمو في بادئ الأمر تحديدا كميا في كل المجالات التي تغطي حياة الفرد، وتفترض هذه المقاييس أن حاجات الإنسان واحدة، وتنتشر بطريقة وأسلوب مماثلين في كل المجتمعات، لكن تبين أن التنمية بهذا المفهوم الاستهلاكي، تناسب الدول المنتجة فقط، وتخدم مصالحها في إنعاش السوق وتصريف فائض الإنتاج، ذلك أن السلع في صورها المختلفة من المفردات البسيطة وحتى المصانع تنتج لكي تباع، وهذا يعني أن الدول النامية ذات الموارد الريعية الكبرى، تستطيع أن تمتلك الكثير من المظاهر التكنولوجية والحضارية دون أن يعني ذلك إحداث أي تطوير في بناها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١)، فالتقدم المعتمد على القدرة الذاتية أمر في غاية الأهمية، وثمة تكامل بين عمليات الإنتاج واللغات التي تتوخاها والوسائل التي تستخدمها والعلاقات التي تنشئها والسلوك الذي تبشر به

والقيم التي تنشرها، وامتلاك مظاهر الحضارة لا يعني بالضرورة إحلال حالة التكامل والانسجام هذه، بل قد يعني في كثير من الأحيان تفكيك النسيج الاجتماعي والثقافي في المجتمع بسبب التناقض الحاصل بين المضمون المتخلف والشكل المتقدم.

هكذا تطور مفهوم التنمية وأخذ أبعادا مختلفة في المجتمعات المتأخرة، ارتبطت بقيام الصناعات الوطنية وخلق القدرة الإنتاجية الذاتية وخفض حجم الواردات لصالح الإنتاج المحلي والسعي نحو الاكتفاء الذاتي للتحرر من مختلف أشكال التبعية الناتجة عن الاستيراد، أي أن التنمية باتت تعني تطورا نوعيا يشمل جميع أنماط الإنتاج على أساس من التكامل والانسجام الكفيلين بخلق حياة اجتماعية حقيقية ومتماسكة (٢)، وقد اتسع هذا المفهوم وتطور أكثر إلى ما بات يُعرف اليوم بـ"التنمية الإنسانية" التي تعتبر البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وتفترض أن هدفها الأساسي هو تمكينهم من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة، أو فلنقل بناء الشخصية المنتجة التي يصفها ارك فروم بأنها الشخصية القادرة على الإنتاج بأوسع معانيه، أي القادرة على استخدام قواها العقلية والجسدية وتحقيق إمكاناتها الكامنة والاستمتاع بحياتها.

وانطلاقا من هذا الفهم الجديد باتت تُقاس معدلات النمو بأربع مؤشرات جديدة هي: متوسط العمر ما بين الولادة والوفاة، نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مقاسا بالدولار الأمريكي. وبناء على هذه المؤشرات مجتمعة، باتت التنمية تطال إلى جانب الاقتصاد أوجها أخرى من حياة المجتمع، تتصل بالثقافة والسياسة والتنشئة الاجتماعية من قبيل: تحسين النظام الصحي ومعالجة تلوث البيئة، القضاء على الفقر والأمية وتمكين وضع المرأة، تطوير النظام التعليمي ومراكز البحث العلمي ورفع المستوى الثقافي وردم الفجوة الرقمية، تحسين نظام الحكم السياسي وإطلاق الحريات ومحاربة الفساد، إلغاء العقوبات الاقتصادية ونزع فتيل الخلافات بين الدول والتوجه نحو المجتمع المعرفي، ومن الطبيعي هنا أن تستند التنمية إلى معطيات وتجارب الدول المتقدمة، وأن تقوم في إطار من التعاون الدولي وحوار الثقافات (٣).

وهناك أصوات أكثر تطرف في تضخيم الأثر الثقافي على قضايا التنمية، إذ ترى أن ثمة تجارب تنموية متشابهة في أقطار مختلفة، بعضها نجحت وبعضها فشلت برغم التماثل في الإجراءات والسياسات، والسبب هو اختلاف التقاليد والثقافات، وفي كتابه "المحنة الفرنسية" يتساءل بيرفت: "هل ينبغي استبعاد واقع أن أكثر السمات غير المادية في المجتمع كالدين والثقافة، ودوافع العمل والموقف تجاه السلطة وردود الفعل التاريخية وأخلاق الفرد والجماعة والتربية والقيم، هي التي تُعدّل من سلوك كل شعب، وتحوّر مسار كل حضارة حتى في أكثر المجالات مادية كالاستثمارات والإنتاج والتبادل ومعدلات النمو؟ لمَ يُختزل الاقتصاد في مواد أولية ورؤوس أموال ويد عاملة، ولمَ لا يكون قبل أي شيء آخر ثقافة مواتية للاقتصاد؟" (٤).

ومهما تعددت واختلفت وجهات النظر بخصوص التنمية، فإن اتجاه التطور في العالم المعاصر، يفترض بالضرورة ربط مشاريع التنمية بقضايا الثقافة والإعلام.

مفهوم الإعلام

الإعلام مصطلح مركب يشمل "جملة العمليات المعنية بجمع المعلومات ومعالجتها وخزنها واسترجاعها ونشرها وتداولها، إما عبر الاتصالات المباشرة ما بين البشر كالخطب والمؤتمرات والندوات والتجمعات الأهلية، أو عبر الاتصالات غير المباشرة التي تتم من خلال الوسائط التقنية كالمذياع والهاتف والتلفاز"، أما المعلومات كما عرفها ولفرد لانسكر فهي "ذلك الشيء الذي يثير الحالة المعرفية للشخص في موضوع ما" وعليه فالإعلام هو المادة الخام للمعرفة، والنتيجة المباشرة لأشكال الاتصال المختلفة، والاتصال هو أساس الترابط في المجتمع الإنساني، فهو الحقل الشاسع لتبادل المعلومات والأفكار والخبرات بين البشر، وجامع تعابير التفاهم المتبادل بين كافة الأفراد والفئات الاجتماعية والحكام والعالم الخارجي، فالفرد يتكون ويتطور فقط ضمن مجتمع، أي ضمن أناس يتصل بعضهم بالبعض الآخر، وتطور وسائل الإعلام منذ القدم وحتى يومنا هذا، كان ولا يزال يعني تطور المجتمعات البشرية ذاتها وتطور حاجة الفرد لاتصال أوسع ومعرفة أعمق، وقد تكون أهم الظواهر التي شهدتها العصور الحديثة هي تلك التي تعلقت بثورات الاتصال والإعلام.

فمع اختراع الطباعة عام ١٤٣٨ وظهور الصورة الفوتوغرافية عام ١٨٣٠ والسينما عام ١٨٩٥ والإذاعة عام ١٩٢٠ والتلفزة عام ١٩٣٧، انتشرت وسائل الإعلام التقليدية: الدوريات المطبوعة والمذياع والتلفاز، ومع ظهور الأقمار الصناعية عام ١٩٥٧، وقبل ذلك بسنوات قليلة ظهور الحاسب الآلي، ثم الدمج الذي تم ما بين قطاعي الاتصالات والمعلومات، ظهرت الفضائيات وشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" في الربع الأخير من القرن العشرين، وكل هذه التقنيات في نهاية المطاف هي وسائل إعلامية، تتميز كل واحدة منها على حدة بنظمها اللغوية والتكنيكية التي تقوم من خلالها بتكوين شكل خاص للاتصال الجماعي المكتوب أو المسموع أو المرئي أو المتعدد الوسائط، أي أنها وسائل للإعلام الجماهيري.

ظاهرة الإعلام الجماهيري تركت آثارا جذرية على مسارات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة، ودفعتها باتجاه ما يُعرف بـ"المجتمع الإعلامي أو المعرفي"، فالإعلام الجماهيري في أساسه ظاهرة مركبة متشعبة الأمداء، فهي تتم وفق تراتبية ثلاثية الأبعاد (مرسل- رسالة- متلقي): حيث يرتبط بعدها الأول بالاقتصاد، أي بإنشاء البنية التحتية والمستلزمات المادية الضرورية من مؤسسات وأجهزة ومعدات وكوادر وغيرها لقيام وتشغيل منظومة الإعلام، بينما يتعلق البعد الثاني بالثقافة، أي جمع ومعالجة ونشر المعلومات المختلفة،

في حين يختص البعد الثالث بالناحية الاجتماعية ورجع الصدى، أي أثر العملية الإعلامية على التنشئة والوعي والرأي العام ومنظومة القيم الروحية والمادية لدى الجمهور المتلقي.

الإعلام والتنمية الاقتصادية

ارتبط الإعلام منذ البعيد بالإنتاج والعمل، وبات اليوم يشكل صناعة لها مقوماتها المادية والبشرية الضخمة، ذات أنشطة بالغة التعقيد وفروع اقتصادية عديدة، تتمثل بصناعة معدات وأجهزة الإعلام من ورق الصحف وأحبار الطباعة وآلاتها، أجهزة التصوير الفوتوغرافي والسينمائي، الأجهزة اللازمة للاستقبال والبث الإذاعي والتلفزيوني، شرائط الكاسيت والفيديو وغيرها، كذلك يرتبط الإعلام بفروع أخرى من النشاط الصناعي: كالأقمار الصناعية والعقول الالكترونية وأشعة اللايزر وشبكات الاتصال البرية والبحرية والجوية، بنوك المعلومات، الاتصالات السلكية واللاسلكية وما شابه، كما ترتبط بصناعة الإعلام التجارة الإعلامية التي تتمثل بتسويق المنتج الإعلامي وحقوق الملكية وتعريفات الاتصالات المتعارف عليها دوليا.

هكذا باتت تحتل صناعات الإعلام والأنشطة المرتبطة بها مكانا كبيرا في اقتصاد الدول، ويبرز ذلك من خلال فرص العمل التي توفرها، وحجم رؤوس الأموال التي تُستثمر فيها، وقد أشار مجلس إدارة جمعية التنمية الدولية إلى: أنه يمكن الإقرار بأن توجه العالم يتمثل في تحويل مجتمع الإنتاج إلى مجتمع علمي معرفي، أي إلى "مجتمع إعلامي"، فالمسائل التي يطرحها التوسع المطرد للمعرفة والتعقيد المتزايد للمسار التنموي، أعطت دورا حيويا للمعلومات الجديدة وأشكال إثرائها وإمكانات ادخارها ومعالجتها وتعهدها بالمراجعة المتواصلة، دورا لا يقل أهمية عن دور رأس المال نفسه، ولا بد من أن تولى الأهمية القصوى والأولوية المطلقة لانعكاسات هذه الثروة الإعلامية على البلدان النامية والمصنعة على حد السواء، فالإعلامية أبعد من أن تكون بذخا أو تقليعة أنها الأداة الأساسية للتنمية.

ويجد هذا الأمر مصداقيته في أن أكثر من نصف السكان ممن هم في سن العمل في العالم المتقدم، يعملون في قطاعات الإعلام والأنشطة التابعة لها، والصناعات الإعلامية والاتصالية تمثل أكثر من نصف الإنتاج القومي الإجمالي فيها (٥)، وقد وصل قطاع الأعمال والتجارة الإلكترونية، سبعة تريليون دولار عام ٢٠٠٣، وتُبرز هذه النسب مضافا إليها ما تقدم ذكره، أهمية الصناعات الإعلامية في تطوير العلوم الحديثة والاقتصاد ورفع وتائر النمو، كما تُبرز أثرها في ترسيخ الهيمنة الاقتصادية التي تمس العلاقات الدولية والتنمية الوطنية في مختلف مظاهرها.

الإعلام والتنمية الثقافية والاجتماعية

بما أن الإعلام شكل من أشكال الاتصال ونتيجة له، وبما أن كل عملية اتصالية تتضمن مثيرا تنتج عنه استجابة ترمي إلى إحداث تغيرات في سلوك المتلقي ووعيه، فإن الإعلام

يلتقي من حيث الأهداف والوظائف بالتنشئة الاجتماعية، وعند هذا المستوى بالذات تتجلى أهمية الإعلام وخطورته بالنسبة لقضايا التنمية الاجتماعية والثقافية. فالإعلام الناجع أي القادر على تحقيق أهدافه، هو الذي يستطيع إحداث الاستجابات المرغوب فيها، وتبدو خطورة عمليات الاتصال كبيرة، حين يُستغل ما في النفس البشرية من دوافع وحاجات وميول وأحاسيس كالخوف والشهوة والحاجة إلى الاطمئنان، لتمرير أغراض قد تتعارض مع بيئة الإنسان وإمكاناته واحتياجاته الأساسية أو تتجاهلها، وتتبدى تلك الخطورة بشكل خاص لدى الأجيال الناشئة ، حيث لا تزال في طور التشكل والاكتساب، وحيث تشكل عماد تحولات المستقبل (٦) .

الإنسان لا يولد شخصية، ولكنه يتكون كذلك بفعل التنشئة الاجتماعية، وتعني التنشئة بناء الإنسان بشكل كامل متكامل من الناحية النفسية والاجتماعية والتربوية والتعليمية استنادا إلى معطياته الفيزيولوجية والبيولوجية والنفسية والعقلية، وفي إطار مجموعة من الوسائط المؤسساتية وغير المؤسساتية، تدخل في عدادها الأسرة والمدرسة ومراكز التأهيل والتثقيف ووسائل الإعلام المختلفة، والأساس في هذه العملية هو اكتساب المعارف والمهارات والخبرة الحياتية التي أفرزها الواقع ومعها منظومة القيم الأخلاقية والروحية، وتتأثر عمليات التنشئة بشكل مباشر بنمط العلاقات الاجتماعية، والمناخ الديمقراطي الذي يعني مدى إمكانية مشاركة الفرد في الحياة الاجتماعية، كذلك تتأثر بالمستوى الثقافي أي بالمثل والحاجات الإنسانية وأنماط التربية القائمة في المجتمع.

واليوم باتت وسائل الإعلام تمارس دورا يفوق دور المؤسسات الأخرى فيما يخص عمليات التنشئة، فالتطور والانتشار السريع الذي شهدته في العقدين الأخيرين، جعلها جزءا لا يتجزأ من البيئة المحيطة بالإنسان المعاصر، وجعل العمل الإعلامي بمختلف أشكاله بدءا من الإعلانات والدعاية انتهاء بالتوجيه والتربية، يدخل الحياة اليومية للإنسان ويؤثر في مختلف تفاصيلها، تحديدا بعد إتاحة الإنترنت للعموم، فما تقدمه هذه الشبكة من خدمات كالبريد الإلكتروني ونقل الملفات والوصول إلى قواعد البيانات والنشر الإلكتروني والتعليم عن بعد وعقد الاجتماعات وسواها، قد أتاح للبشر إمكانية التواصل والتفاعل المباشر مع ما لا يقل عن ستة قطاعات أساسية هي: التربية والتعليم والفن والعمل والتجارة وهوايات الفراغ والتسلية.

ووسائل الإعلام أيضا تتميز عن باقي وسائط التنشئة والتعليم في أنها تقوم على أسس ديمقراطية، فهي حين تبث ما تبثه من معارف ومتع وخبرات، لا تمارس أي عمل قسري على المتلقي، فوسائل الإعلام التقليدية تبدي اهتماما واضحا برأيه ومشاركته في مختلف مراحل العملية الإعلامية، بدءا من رسائل الجمهور انتهاء بالمشاركة في الزوايا الخاصة بهم، أما الإعلام المتعدد الوسائط فقد وفّر إمكانات أكبر للمشاركة الفاعلة، حوَّلت جمهور المتلقين إلى مرسلين في الآن ذاته عبر الشبكة الدولية للمعلومات.

وإذا كانت تلك هي قدرات الإعلام، فماذا بوسعه أن يفعل حيال قضايا التنمية الاجتماعية والثقافية؟

إن الهدف النهائي لأية تنمية هو الإنسان: تطوير وعيه وقدراته، وتحسين شروط حياته المادية والمعنوية، وزيادة فعاليته ومشاركته في المجتمع، وهو هدف مقرون دوما بنشر المعرفة والخبرات وغرس الدوافع وتكريس الشعور بالمسؤولية عند البشر للمضي في عمليات البناء، إذ لا يمكن إنجاح مشاريع التنمية، دون مشاركة هؤلاء الذين يتحملون عبئها، ويتوقعون عائدها متمثلا في حياة أفضل، ولا يمكن تحقيق الهدف النهائي من التنمية إلا بتوفير ما يُسمى بالاحتياجات والحقوق الثقافية والإعلامية الماثلة في حق الاتصال وحرية الرأي، وإذا كانت البلدان النامية تريد بالفعل نشر الشعور بالشخصية القومية وتنمية قدراتها الذاتية واجتذاب الجماهير للمشاركة الفاعلة في التنمية، فليس أمامها إلا الاعتماد المباشر والأساسي على الإعلام الحر المبني على الإقناع والحوار، والمرتبط بمصالح الناس وأهدافهم وببيئتهم الطبيعية (٧)، فكما أكد شرام: "ليس هناك ما هو أكثر أهمية من الإعلام أو يتقدم عليه بشأن قضايا التنمية في البلدان المتخلفة، لأن أبرز مشكلات هذه البلدان تكمن في تخلف إنسانها، تخلف قدراته وخبراته ومدى مساهمته"، و "كلما زاد حظ الإعلام من الحرية والانتشار، زادت فعاليته في قضايا التنمية الشاملة" (٨).

فتحقيق الإنماء الاجتماعي والثقافي يشترط بالضرورة تيسير الإعلام وتحريره وجعله في متناول المواطنين، عبر الإكثار من وسائله وتحسين إنتاجه ورفع كفاءة الإعلاميين، وإتاحة خدمة الإنترنت وإنشاء قواعد البيانات وإطلاق المواقع التعليمية والثقافية والفنية، أي أن المقصود هو تنمية قطاع الإعلام ذاته بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية، كذلك فإن تحقيق الإنماء يشترط تفاعل الإعلام مع ظواهر المجتمع المختلفة بتفسيرها وترشيدها وتوعية المواطنين والمسؤولين بأهميتها (٩)، تحديدا ما تعلق منها برفع المستوى المعرفي ومحو الأمية، وتطوير وضع المرأة، ومحاربة الفساد، وتشجيع العادات والمواقف المنتجة، وإطلاق الحريات، وتدعيم المجتمع المدني، ودفع الاقتصاد والسياسة والفن والثقافة بما يخدم عمليات التنمية، فامتلاك التقانات والمعلومات لا يعني امتلاك المعرفة وتحقيق التنمية، ما لم يتم تنظيمها وتأطيرها بصورة وسائل ومعارف ومفاهيم ومشاريع، تمكّن البشر من الارتقاء بواقعهم ومواجهة عالم شديد التعقيد سريع التغير، أي تمكين البشر من معرفة الحياة وحياة قائمة على المعرفة.

وبهذا يغدو الإعلام حقلا من حقول التنمية ووسيلة من وسائلها الأساسية، وتغدو الثقافة هي العامل المحرض في هذه البنية المتشابكة، مما يستوجب ضرورة دمج سياسات الإعلام والثقافة والتنمية في نسق واحد، فطبيعة العلاقة التبادلية الموضحة أعلاه التي تربط الإعلام ببنى المجتمع التحتية والفوقية، تجعل من الصعب تصور تنمية لا ترتكز على قيام صناعات الإعلام وتأمين الاحتياجات والحقوق الثقافية والإعلامية للمواطنين، تحديدا وأن العالم يتهيأ للدخول في

"مجتمع المعرفة" حيث تتبوأ الصناعات الإعلامية والتجارة الإلكترونية قمة الهرم الاقتصادي، وتُعتبر بنوك البيانات ووسائل جمع المعلومات واحدة من أهم أركان المجتمع، وتتصدر النخبة التكنوقراطية سلم الفئات والطبقات الاجتماعية، ويجري تطوير الأحكام والأنظمة والتشريعات والقوانين بما ييسر الجاهزية الإلكترونية، ويُعبر مصطلح "الفجوة الإعلامية" عن الفروق بين الدول في مدى حيازة مواطنيها ومؤسساتها على موارد وتقانات المعلومات والاتصالات ونوعية الإفادة منها أو ابتكار "ما بعد التقانة"، أي أنه يعبر عن النطاق الذي يشمل الدورة الكاملة للمعرفة (١٠).

المراجع

١- انظر "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" مصدر مذكور، ص (٨٨-٩٣)

٢- هاميليك "تكنولوجيا الإعلام الحديث" مجلة "الفكر العربي" العدد ٥٠، بيروت ١٩٨٧ ، ص ١٩١، (١٣١ - ١٣٩)

٣- تقرير "التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢"

٤- انظر على الإنترنت إبراهيم غرابية "التنمية على أساس الثقافة والعدالة الاجتماعية"، صفحات الجزيرة نت

٥- انظر "الإعلام العربي حاضرا ...مصدر مذكور ص ١١٥

٦- اسماعيل الملحم "وسائل الاتصال الحديثة ووحدة الشخصية القومية" مجلة "الوحدة" العدد ٥٤ ، مارس ١٩٨٩، ص ١٢٢

٧- انظر حميدة سميسم، حميد جاهد "من أجل إعلام تنموي عربي" مجلة "شؤون عربية" العدد ١٧ ، تونس ، ص ٢٠٣

٨- وليم شرام "وسائل الإعلام والتنمية القومية" الجزائر، ١٩٨٩ ، ص ٦٤ و ٧٥

٩- انظر محمد الإدريسي العلمي "الإعلام الذي نريد" مجلة "الإعلام العربي" ص (٩٣-٩٤)

١٠- تقرير التنمية الإنسانية ..مصدر مذكور

ثالثا: الإمبريالية الإلكترونية وغزو الثقافات

"الثورة التكنولوجية تفتقر إلى الأساس الأخلاقي والجمالي". هربرت ريد.

في النصف الثاني من القرن العشرين بدأت تتصدر الأدبيات الفكرية في العالم أسئلة قلقة حول مصير الذاتيات الثقافية في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، وحول أثر الإعلام على التنشئة الاجتماعية والقومية، وبدأت تظهر مفاهيم جديدة مثل: "الغزو الثقافي"، "التدفق الإعلامي"، "هندسة السلوك"، "حق الاتصال" و"حوار الثقافات"، وكلها مفاهيم اصطلاحية تشير إلى عمق التحولات التي أحدثتها وتحدثها تكنولوجيا نقل الثقافة والمعارف في بنية المجتمعات البشرية، التقليدية منها والحديثة على حد السواء، والفصل الحالي سوف يتناول العلاقة التبادلية ما بين عصبي الحياة المعاصرة الثقافة والإعلام، ويوضح المتغيرات التي طرأت على هذه العلاقة في ظل واقع الاحتكارات والعولمة، والتي أتت بظواهر ومفاهيم جديدة لا تزال قيد البحث والجدال.

مفهوم الثقافة

قد يكون مفهوم "الثقافة" من أكثر المفاهيم الاصطلاحية تعقيدا والتباسا، وأكثرها خضوعا للسجال والمراجعة والتدقيق في العصور الحديثة، حيث بإمكاننا أن نحصي مئات التعاريف الخاصة بها، وقد يكون أحد وجوه الإبهام في المفهوم هو اختلاطه بمفهوم "الحضارة"، ففي الغرب ظهرت الكلمتان في عصر واحد هو القرن الثامن عشر، وتباينت معانيهما من موقع فكري لآخر، وكان الفرق طفيفا بينهما في الفكر الفرنسي، لكنه كان واسعا في الفكر الألماني، حتى أصبحت الثقافة تخص المعنى الروحي والفكري والفني والعلمي أي بما نحن فيه، بينما تدل الحضارة على المعنى المادي والتقني أي بما نستعمل، وهكذا اصطُلح على اعتبار الثقافة جزءا من الحضارة، واعتبار الحضارة صيغة أشمل تحتضن جملة من الثقافات، وترتبط ببعضها البعض بصلات واتصالات معينة.

وثمة إبهام آخر يأتي من تداخل مفهوم "الثقافة" مع مفهوم "التقدم"، وأمر التفريق بينهما أهون، لأن التقدم مفهوم تقويمي مرتبط بالاتجاهات الفلسفية التي بدأت تظهر منذ عصر النهضة الأوربية، وتجسدت في مظاهر الثورات الصناعية، كما أنه مفهوم نسبي يقوم على تقدير مدى الحركة الإنسانية.

وما يهمنا هنا هو إلقاء الضوء على أهم دلالات مصطلح "الثقافة"، ويمكن تحديدها بما يلي:

١- الثقافة ظاهرة إنسانية، أي أنها فاصل نوعي ما بين الإنسان وسائر المخلوقات الأخرى.

٢- الثقافة هي التي تحدد ذات الإنسان وعلاقاته مع نظائره ومع الطبيعة وما وراء الطبيعة.

٣- هي قوام الحياة الاجتماعية وظيفيا وحركيا، فليس من عمل اجتماعي أو فني جمالي أو فكري يتم خارج دائرتها.

٤- إنها إنجاز تراكمي مشترك ومتنام ومستمر تاريخيا، فهي بقدر ما تضيف من الجديد تحافظ على التراث السابق، وتجدد من قيمه الروحية والفكرية، وتوحد معه هوية الجديد روحا ومسارا ومثلا (١)، ولأنها كذلك فللإنسان فيها دور مزدوج، دور المبدع المنشئ ودور المتلقي المستجيب.

كان صموئيل فون بومندروف أول من استخدم كلمة ثقافة في بداية عصر النهضة بهدف التمييز داخل النشاط الإنساني بين ما هو طبيعي فطري وبين ما هو مكتسب، وهو العمل الذي طوره كنت (١٧٩٨-١٨٥٧) بتعريفه الثقافة أنها "مجموعة من الغايات التي يمكن للإنسان تحقيقها بصورة حرة وتلقائية انطلاقا من طبيعته العقلانية"، وقد تلاحقت بعد ذلك التعاريف، التي أغنت المفهوم كتعريف هيردر بأن "الثقافة هي الصورة أو الهيئة العامة لحياة شعب أو أمة" أو تعريف ا. ب. تايلور بأنها "مركب يتضمن جميع المعارف والعقائد والفنون والتقاليد وجميع التنظيمات والعادات المكتسبة من طرف الإنسان كعضو في المجتمع" (٢).

وتتجه الدراسات الحديثة كلها إلى تحميل الثقافة معنى واسعا، هو الذي توقف عنده الإنتربولوجيون بشكل خاص، فهي عندهم تضم جملة أنماط السلوك المشترك السائدة في مجتمع معين سواء كانت مادية أم معنوية، بالإضافة إلى أنماط العيش والمأكل والمشرب والملبس وطراز تربية الأطفال وآداب التحية والمعاشرة وتقاليد الزواج والولادة والوفاة وطقوس الأفراح وعادات النظافة واللباقة وغيرها، كذلك تضم الثقافة نواح حضارية أكثر عمقا تتصل باللغة والفكر والعقيدة والتشريع والقانون والأدب والعلم والتقنية وغيرها، ومن الهام أن ندرك أن أنماط السلوك هذه لا تسمى ثقافة إلا إذا ارتبطت بسلوك الجماعة كجماعة لا بسلوك الفرد وحده، والمقصود ليس أية جماعة اعتباطية وإنما تلك التي تفاعلت فيما بينها تاريخيا ضمن بيئة جغرافية واحدة وظروف مشتركة، وعليه فإن لكل جماعة بشرية كبيرة كانت أم صغيرة ثقافتها الخاصة بها، والعالم مقسّم إلى مناطق ثقافية متعددة تؤهلنا للحديث عن ثقافات قومية، تضم بدورها ثقافات فرعية أو محلية، تتعدد وتتكاثر في إطار الثقافة القومية الشاملة، كذلك يمكننا الحديث عن ثقافة عالمية هي القاسم المشترك بين الثقافات المختلفة، وهو قاسم يزداد اتساعا في عصرنا هذا (٣)، بفعل وحدة العلم والحركة العلمية ووحدة تداخل النتائج والتأثيرات، ووحدة ترابط فروع المعرفة، وتأثير تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

تنعكس الثقافة في وعي الأفراد والجماعات على شكل منظومة مترابطة ومتكاملة من القيم الروحية والمعرفية والجمالية والأخلاقية وسواها، تشكل بمجموعها ما يُعرف بـ"النسق القيمي"، ويذهب عالم الاجتماع الروسي غينادي أوسيبوف إلى اعتبار منظومة القيم: مجموعة المعايير والقواعد العامة المعترف بها من قبل أفراد مجتمع ما، والتي يقارن الناس بواسطتها التفاعلات فيما بينهم، وبواسطتها يجري تنظيم الخبرة الحياتية وترشيد الأدوار الاجتماعية، فهي تضم المستويات الثقافية المشتركة التي يُحتكم إليها في تقدير الموضوعات والاتجاهات الأخلاقية أو المعرفية، وتحديد ما هو المرغوب وما هو المرفوض اجتماعيا، وما هي أشكال الثواب والعقاب، كذلك تضم مجموعة التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية التي تميز الفرد أو الجماعة، وتؤثر في اختيار الأهداف والطرق والوسائل والأساليب الخاصة بالفعل، وتتجسد في اتجاهات الأفراد وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعاييرهم ومعتقداتهم ورموزهم الاجتماعية.

يجري تثبيت القيم طبقا لأهميتها في المجتمع خلال عمليات الإنتاج المادي والروحي، ويتم تناقلها عبر الأجيال خلال عمليات التنشئة الاجتماعية وأشكال الاتصال المختلفة ومؤسسات التعليم والتثقيف، وهي تظهر استقلالية نسبية حيال العلاقات الرأسية، وتتميز باستمرارية مفعولها لفترات زمنية طويلة، وبها تتحدد الأشكال الراسخة للتفاعل الاجتماعي الذي يجري باسم الأهداف الماثلة أمام المجتمع، وعليه فإن المجال الفعلي لوجود منظومة القيم، هو دائرة السلوك اليومي للأفراد ومختلف مظاهر التفاعلات الاجتماعية، ففي الأعمال ذات الأهمية الاجتماعية يتجسد جوهر القيم في وعي الفرد وتصرفه، وعلى أساس استيعابه لها يتحدد سلوكه اتجاه نفسه والآخرين والمحيط الاجتماعي بوجه عام، ويؤكد غ. أوسيبوف أن: "ثمة تبعية مباشرة بين مستوى ثقافة النسق الاجتماعي وبين درجة فعالية تنظيمه الاجتماعي، فبمقدار ما يزداد مستوى الثقافة ارتفاعا، أي بمقدار ما تزداد درجة جعل المعايير والقيم قضية حميمية داخلية لدى النسق الاجتماعي المعني وعناصره، بمقدار ما تكون درجة فعالية عمل التنظيم ودرجة إنتاجيته ومردوده أكثر ارتفاعا" (٤).

فالطور الأهم في سلوك الإنسان الذي تبنى على أساسه الأفعال والمواقف، هو طور التقييم، وهو الطور الذي تشترطه أولا وقبل كل شيء ثقافة المجتمع الذي نشأ فيه، وقد كتب د. معن زيادة بهذا الصدد أن: "الثقافة هي التي تجعل الإنسان يرتفع فوق رغائبه الجنسية والحسية عموما، ويؤثر التبتل أو الرهبنة، أو أن يختار أن يقتل أما أو أختا غسلا للعار، أو أن يضحي بنفسه في عملية انتحارية من أجل فكرة أو هدف يدخل في عداد ثقافته" (٥) "يأتي الطفل إلى هذا العالم ويبدأ منذ اللحظات الأولى بالاغتراف من ثقافة مجتمعه، إلا أننا لو غيرنا في تلك الثقافة المحيطة بالطفل، لما شب وفق التوقعات التي يشب عليها عادة لو أن تبديلا في الشروط الثقافية لم يحصل، كأن نأخذ طفلا فيتناميا مثلا ونضعه في أسرة أمريكية، فإن الطفل ينشأ

حاملا لكل خصائص الثقافة الأمريكية، وقد يصعب عليه التكيف مع البيئة الفيتنامية، كما قد يحصل لأي شاب أمريكي" (٦).

المجتمعات على اختلاف أنواعها، تتميز أولا وقبل كل شيء بثقافاتها الخاصة، وهو ما يمكن تسميته بـ"الذاتية أو الهوية الثقافية" التي تبدو بمثابة منظومة من الخصائص والمرجعيات التي تتحدد بموجبها أشكال التفاعل والعلاقات والمعايير المختلفة السائدة داخل المجتمع وفي سلوكه مع المجتمعات والثقافات الأخرى، فالذاتية الثقافية ليست تراثا جامدا ولا مجموعة من التقاليد، بل هي دينامية داخلية تعمل باستمرار على إخصاب وإبداع وتوليف موارد المجتمع الذاتية وقيمه، تغذيها التنويعات الداخلية، وتقبل الإسهامات الآتية من الخارج، فهي التي تحدد الأهداف والمثل والطموحات، وهي التي تعبئ الطاقات، وتحرك الإرادة الجماعية، وتجعل من التغيير تواؤما خلاقا مع التراث، وبهذا يغدو الحفاظ على الذاتيات الثقافية، واستعادة قدراتها الإبداعية، شرطا من شروط تقدم الأفراد والمجتمعات، وخطوة في سبيل إثراء التنوع والتعددية في العالم، ومنطلقا من منطلقات الحوار الثقافي بين الأمم والحضارات.

الثقافة والاتصالات الجماهيرية

أشكال الاتصال المختلفة منذ حالتها البدائية الأولى وحتى القمر الصناعي، هي التي مكنت البشر من نقل وتداول قيم الثقافة، وهي التي أتاحت لدور الإنسان المزدوج (المبدع/ المتلقي) أن يكون منتجا وفاعلا سواء كان على مستوى الفرد أو الجماعة أو القومية أو العالم، وظهور وسائل الإعلام الجماهيرية والتطور الهائل الذي شهدته بعد دمج قطاعي الاتصالات والمعلومات، أحدث بالضرورة تغيرات في شكل ومضمون الوظائف الثقافية، وعمق ووسع من حجم ونوعية الدور المزدوج للإنسان في عملية الإبداع الثقافي، واختصر إلى حد كبير المسافة بين المبدع والمتلقي على مستوى الفرد والعالم.

فقد عرفت البشرية خلال القرن العشرين من وسائط نقل الثقافة والمعارف ما لم تعرفه خلال تاريخها المديد، كما ظهرت أشكال إبداعية جديدة لم تكن موجودة سابقا كالأفلام والمسلسلات والبرامج الإذاعية والسيناريو والنص الإعلامي وما شابه، وتيسرت إلى حد كبير عمليات التعارف والتبادل والتفاعل الثقافي بين الأفراد والأمم، ليس فقط لدى الأوساط المتعلمة والمثقفة، وإنما لدى الأوساط الشعبية والأمية أيضا، ما أدى إلى كسر الطوق الذي قيد الثقافة حقبا طويلة وقصرها على قلة من البشر لديها المال والنفوذ اللذين يمكناها من الوصول إلى مصادر المعرفة، فوسائل الإعلام الجماهيرية كأدوات لجمع المعلومات وتداولها، مكنت الإنسان المعاصر من ممارسة حقه في الاتصال والمعرفة، وأتاحت له أن ينال حظه من الثقافة خارج المؤسسات الرسمية المتخصصة، وصار ممكنا للجماهير العريضة أن ترى وتسمع وتتذوق

ضروبا متنوعة من الفنون والآداب، وأن تضيف إلى خبراتها الحياتية معلومات وخبرات جديدة، تمكنها من التفاعل مع مستجدات الحياة والحكم عليها بصورة أفضل.

بيد أن التطور الكبير الذي حققته وسائل الإعلام بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن متكافئا على مستوى العالم، ومنجزاته التي باتت تتطلب إمكانات علمية ومالية وتنظيمية ضخمة، لم تعد بمقدور الأفراد والجماعات الصغيرة وكثير من بلدان العالم الثالث، وكان من نتائج ذلك أن خضعت وسائل ورسائل الإعلام للسيطرة الاحتكارية في غالب الأحيان، سواء تعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسية على مستوى العالم، أم بهيمنة الدولة أو الجماعة على المستوى القومي (٧).

الإمبريالية الإلكترونية

تشير إحصائيات اليونسكو إلى أن الدول المتقدمة تتحكم بوكالات الأنباء الكبرى، وأقمار الاتصالات الفضائية، والترددات الإذاعية، والعقول الإلكترونية، و٩٣% من المنتجات الإعلامية التي يتم تداولها عبر أقنية الاتصال والإعلام في العالم، كذلك تشير إحصاءات مكتب المعلومات والتنبؤات الاقتصادية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعمها كندا تحقق ٨٠% من الصادرات العالمية في مجال التلفزيون، وأنها تملك تسعة أعشار المعلومات المخزنة في العقول الإلكترونية، وأنها تسيطر على ٢١ وكالة إعلان من أصل ٢٥ وكالة تحتكر الإعلان الدولي (٨)، أما بخصوص شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" التي ولدت في أحضان المؤسسة العسكرية الأمريكية، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية على حصر هذه التقنية بها أولا، ومن ثمة بحلفائها حسب أهميتهم ومدى قربهم، وابتكرت لهذا الغرض أكثر من ٢٦ لغة خاصة للتعامل مع أجهزة الحواسب، لم يُعرف منها على نطاق واسع سوى أربع لغات، ناهيك عن هيمنة اللغة الإنكليزية على معطيات الإنترنت، حيث تمثل ٨٨% منها مقابل ٩% للغة الألمانية و٢% للفرنسية و١% موزع على باقي اللغات ومنها العربية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقط يتمركز حوالي ٦٠% من مجموع الشبكات الجزئية المتصلة بالإنترنت، بينما تحظى أوربا بحوالي ٢٦% و١٤% لبقية دول العالم منها الدول العربية، ويؤكد المتخصصون بأنه لا يمكن التحكم بخدمات الشبكة ولا المعلومات المنتشرة فيها بشكل مباشر، لأنها شبكة غير مركزية ولا تمر بمراكز سيطرة حكومية، لكن توجد ثلاث مراكز في أمريكا وهولندا واليابان، تقوم بمسؤولية الإدارة وتسجيل العناوين، وتقوم مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية "N S F" بدعمها ماديا، ويدعمها فنيا مجموعة الدعم الهندسي للإنترنت وهي مكونة من العلماء والخبراء (٩).

نحو نظام إعلامي جديد

إذا كانت ظروف احتكار إنتاج وتوزيع وسائل ورسائل الإعلام، رجحت كفة الحديث من طرف واحد، ومهدت الطريق أمام اختراق الثقافات وانتشار ظاهرة التنميط، فهذه الظروف نفسها

دفعت بالكثير من المفكرين والمثقفين والإعلاميين في العالم إلى تبني مقولة "حوار الثقافات" التي تشترط أولا وقبل كل شيء احترام مبدأ التعددية وحق الاختلاف، والحفاظ على الذاتيات الثقافية، وتحرير الإعلام والثقافة من سلطة المال والاحتكارات الضخمة، وقد تزامن هذا الطرح مع الشروع بمرحلة التنمية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة في أوائل ستينات القرن العشرين، حيث عُقدت الكثير من الندوات والمؤتمرات الدولية لبحث أثر الإعلام والنظام الإعلامي السائد على مستويات النمو واتساع هوة التفاوت بين الدول، وعلى إثر ذلك تطورت العديد من الأفكار والمبادئ لضبط وتنظيم عمليات الاتصال، واندمجت وتكاملت فيما عُرف بأطروحة "النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال" .

وُلدت فكرة النظام الإعلامي الجديد في مؤتمر قمة عدم الانحياز التي عقدت في الجزائر عام ١٩٧٣، وتطورت في ملتقى تونس لخبراء الإعلام عام ١٩٧٦، واكتمل إطارها النظري في التقرير الصادر عن اليونسكو عام ١٩٨٠ بعنوان "عالم واحد وأصوات متعددة" الذي أعدته اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال المكونة من ستة عشر خبيرا برئاسة ماكبرايد، وتتمثل أهداف النظام في مواجهة التفاوت الإعلامي، وضمان التدفق المتوازن للأنباء والمعلومات بين الأمم، وربط الحرية الإعلامية بالمسؤولية وحمايتها، واحترام تقاليد الشعوب الأخرى وخصوصياتها الثقافية والقومية، كذلك احترام مبدأ تعدد اللغات وثقافة الأقليات، ودعم التعاون الدولي في سبيل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري، وتوثيق تعاون الدول النامية فيما بينها بشكل خاص، والإسهام في وضع نظام اقتصادي عالمي جديد، ومكافحة الاستعمار والغزو والهيمنة والتمييز العنصري، والدعوة لاحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ومواجهة الصهيونية ونشاطاتها الإعلامية والدعائية، ولتحقيق هذه الأهداف أكدت لجنة ماكبرايد في تقريرها على شمولية العملية الإعلامية، وضرورة توفير الوسائل والبنى الأساسية والصناعات الإعلامية اللازمة والأنظمة وأساليب العمل المناسبة في حقل الإعلام على مستوى العالم كله، كما بلورت اللجنة مبدأين مترابطين ومتكاملين من الحقوق: مبدأ حق الاتصال، ومبدأ حرية التدفق الإعلامي وتوازنه (١٠).

حق الاتصال

يستند حق الاتصال إلى حق الإنسان الطبيعي في أن يجتمع مع الآخرين، وأن يعبر عن نفسه، وينسحب هذا الحق على المجتمعات والأمم، ومعروف أن مجموع العناصر التي يتكون منها حق الاتصال واردة في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، حيث تقول المادة ١٩ منه: "لكل إنسان الحق في حرية الرأي والتعبير، وهذا الحق يعني الأخذ بالآراء دون إزعاج الغير، ويعني الحرية في طلب الأنباء والأخبار ونقلها وإذاعتها" (١١)، ومن أهم العناصر التي ينضوي عليها

الحق في الاتصال "حق الرد"، أي الحق في تصحيح المعلومات والأفكار، وحقي الانتفاع والمشاركة.

والانتفاع معناه أن تكون وسائل الاتصال والمعلومات متاحة لكل فرد من أفراد المجتمع، ولا تكون احتكارا للصفوة من دون غيرها، حتى وإن كانت الصفوة أقدر على الإفادة منها، ولا تكون وقفا على سكان المدن دون سكان الأرياف أو المناطق المعزولة، ولا يختص بها المتعلمون دون غيرهم من الأميين وأشباههم، ولا تقتصر في التعبير عن فئة اجتماعية معينة وتهمل الفئات الأخرى، سواء كان مصدر هذا التمييز هو الجنس أم العنصر أم اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي، وليس معنى هذا أن لا تكون هناك وسائل متخصصة لكل فريق من هؤلاء، لكن المقصود هنا هو إتاحة الانتفاع من وسائل الاتصال لكل البشر، والعمل على عدم حرمان أي كان من هذا الحق.

أما المشاركة فالمقصود منها تحقيق أكبر قدر ممكن من المشاركة العامة في العملية الاتصالية، بحيث لا يقتصر دور الأفراد والجماعات على مجرد تلقي رسائل الإعلام، بل يتجاوز ذلك إلى المشاركة الإيجابية في صياغة الرسائل وفي التخطيط والتنفيذ أيضا، فالعمل الإعلامي لا بد أن ينطلق من افتراض وجود عقد اجتماعي أو اتصالي بين الجمهور والوسيلة، تقدم هذه بمقتضاه ما يحتاجه وما يرغب فيه، وبذلك تصبح العملية الاتصالية علاقة بين طرفين، وليست عملا منفردا يتم من جانب واحد، وليست هناك صيغة معينة للمشاركة فالأمر يختلف باختلاف الفئات الاجتماعية ونوعية وسائل الاتصال، لهذا تعتبر بحوث الاتصال المتصلة بجمهور المتلقين، وتحري رغباتهم واحتياجاتهم ومتابعة ما تتركه فيهم من آثار، وأخذ كل هذا بعين الاعتبار عند وضع سياسات الإعلام والاتصال، وصياغة ما تحمله من رسائل، يُعتبر كل ذلك شكلا غير مباشر من أشكال المشاركة.

الأخذ بمبدأ حق الاتصال يؤدي عمليا إلى عدد من النتائج ترفع من فعالية العملية الاتصالية وهي :

الحد من السيطرة المبالغ فيها التي تمارسها الحكومات على وسائل الاتصال المختلفة وعلى الرسائل الإعلامية، وضبط عمل الرقابة وسلطة المنح والمنع، والاعتماد على إحساس الأفراد والهيئات القائمة بالاتصال بمسؤوليتها الاجتماعية في إطار القوانين والمواثيق المهنية، مما يفسح المجال أمام المزيد من حرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر، ويطلق ملكات الإبداع الفني والفكري.

عدم تركيز وسائل الاتصال والإعلام في العواصم والمدن الكبرى، ومد الشبكات السلكية واللاسلكية في كل التجمعات السكانية، وزيادة كم الصحف والمطبوعات ومحطات الإذاعة والتلفزة طبقا للإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، أو التي يمكن إتاحتها خلال فترات زمنية محددة، مع

توفير الوسائل وفرص التعبير لكل التجمعات المحلية أو المتميزة التي تربط بينها عوامل تحدد ذاتيتها سواء كانت جغرافية أو عرقية أو مصلحية أو لغوية أو مهنية.

عدم تركيز سلطة اتخاذ القرار في أيد بيروقراطية بعيدة عن العمل الميداني، وعن الإحساس أو الاهتمام بالحاجات الاتصالية والثقافية لفئات المتلقين، وتنويع مصادر الإعلام والمعلومات وإلغاء القيود القانونية والمادية التي تمنع من الوصول إليها، أي إتاحة الفرصة لتكوين الرأي بشكل إنساني بعيد عن الضغوطات.

الاهتمام بالمسائل الإنسانية الخاصة كموضوعة المعوقين والمسنين والمرأة والطفولة وحقوق الإنسان وغيرها (١٢)، (١٣)، (١٤).

حرية وتوازن التدفق الإعلامي

يقصد بالتدفق الإعلامي مجموع المواد الإعلامية والثقافية التي تُبث عبر قنوات الاتصال ويتم تبادلها بين الدول، ويُقاس التوازن أو الخلل في عمليات التدفق بحجم الإنتاج الأجنبي الداخل مقارنة بحجم الإنتاج المحلي الصادر، وإذا كان تبادل الرسائل الإعلامية بين الدول ضرورة، فإن الاعتراف الدولي بحرية انتقالها، أدى إلى سيطرة الدول المتطورة على التدفق الإعلامي في العالم، وتحوّل الدول النامية إلى مجرد دول مستهلكة لإعلام ليس لها أي إشراف على صنعه وتوزيعه، حتى أن عددا من الباحثين وصف اختلال التوازن هذا بالاستعمار الثقافي، ورأى هربرت شيلر: "أن الاستعمار الثقافي والتسلط على وسائل الاتصال هو آخر مظهر لفرض التبعية"، فحرية تدفق الإعلام يجب أن تقترن بتوازنه لضمان مبدأ التكافؤ ورجحان كفة الحوار على الحديث من طرف واحد، ومن حق شعوب العالم النامي أن يكون لها إعلامها الحر المعبر عن آمالها ومصالحها، وأن تتوفر لها إمكانية تصدير هذا الإعلام إلى باقي أنحاء العالم (١٥).

المراجع

١- "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المجلد الأول، ص (٤٠-٤١)، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت ١٩٨٦.

٢- المختار بنعبد لاوي "الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن والآفاق المنظورة" مجلة "الوحدة"، العدد ١٠١/١٠٢ ١٩٩٣، ص (٤٤-٤٥).

٣- انظر د. عبد الله الدايم "التخطيط الشامل لتطوير الثقافة العربية، الأسس والأهداف والوسائل" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المجلد الثالث/ الجزء الأول، ص ٥٠

٤- غينادي أوسيبوف "أسس علم الاجتماع" دار التقدم، موسكو ١٩٩٠، ص (٩٤-٩٥)

٥- د. معن زيادة "حول الثقافة والثقافة القومية"، مجلة "الوحدة" العدد ٤١ فبراير ١٩٨٨، ص (١٣٦-١٣٧)

٦- د. معن زيادة "كيف تتميز ثقافات المجتمعات ولماذا" مجلة "الوحدة" العدد ٤٨ أيلول ١٩٨٨، ص ١٨٦

٧- انظر لطفي الخولي "الاشكالية الراهنة للثقافة العربية وعلاقتها بوسائل الإعلام والاتصال" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المجلد الثالث/ القسم الثاني ، ص (٧٥١ -٧٥٣)

٨- عن سيرج ديكور "تنازلات أوربية" في "نظام التضليل العالمي" مصدر مذكور ، ص ١٢٢

٩- انظر عبد الملك ردمان الدناني "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت" منشورات دار الراتب الجامعية ، بيروت ٢٠٠١

١٠- انظر د. سميح فرسون "الثقافة والتبعية، الغزو الثقافي للعالم" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المجلد الثالث/ القسم الثالث ، ص ١١٩٥

١١- "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي ، تونس ١٩٨٧، ص (١٩٠- ١٩٢).

١٢- بشير العريض "الصحافة العربية ووكالات الأنباء والتخطيط المستقبلي لهما في إطار الثقافة" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" ، المجلد الثالث/ الجزء الثاني ، ص ٧٢٠

١٣- "الإعلام العربي حاضرا ...مصدر مذكور ص (٦٦-٦٩) .

١٤- محمد الإدريسي العلمي "الإعلام الذي نريده"، مجلة "الإعلام العربي" ديسمبر ١٩٨٣ تونس، ص (٨٧-١١٦).

١٥- عبد الجبار داوود البصري "حق الاتصال في النظام الإعلامي الجديد" من وثائق مؤتمر الاتصال الذي عقد في بغداد عام ١٩٨١

١٦- جيهان رشتي "تدفق الأنباء الغربية في الإعلام العربي"، ص ١٨٧

الباب الثاني

الثقافة العربية وحوار الثقافات

"إن لدى الشعوب الرومانية فكرا متحررا صافيا مأخوذا عن العرب". فردريك انغلز.

الفصول السابقة من الكتاب قد أوضحت أن ثورة الاتصالات والمعلومات ربطت بإحكام ما بين قضايا التنمية والإعلام والثقافة في عصرنا الراهن، وأن "حوار الثقافات" هو الميدان الذي تتطلع إليه الأمم في بداية الألفية الثالثة للقضاء على أشكال الهيمنة والتنميط والتمييز، وردم فجوات التفاوت بين المجتمعات، والمنطقة العربية مثلها مثل باقي مناطق العالم الأخرى مدعوة لخوض هذا الحوار انطلاقا من انتمائها إلى العالم الإسلامي ومجموعة الدول النامية، والحقيقة أن ذاتية الثقافة العربية وموقعها بين ثقافات العالم، والتنمية العربية الشاملة، عناوين بدأت تطرح نفسها منذ مطلع الستينات، فيما عُرف بمقولات "الأصالة والمعاصرة".

ما هي مكونات الثقافة العربية، وما هي أصولها ومرتكزاتها، وبماذا تتميز عن سواها، وما هي أشكال التفاعل التي عرفتها مع الثقافات الأخرى عبر التاريخ، وما هي الأسس التي تنطلق منها في حوارها المعاصر، ثم أولا وقبل كل ذلك ما هو المجال الجغرافي الحيوي الذي أطّر وأنتج مختلف الخصوصيات والتفاعلات الثقافية في المنطقة العربية؟

هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في الباب الحالي انطلاقا من تعريف اليونسكو أن: "الثقافة العربية هي مجموعة الحقائق والأنشطة الفكرية والفنية والعلمية للمجموعة المعاصرة من الشعوب المنتمية للحضارة العربية الإسلامية، وأن المنطقة العربية رقعة متجانسة الأبعاد ذات خصوصية مميزة، تتمثل بوحدة أصولها الحضارية ولغتها العربية ومعاناتها التاريخية وتجاربها التنموية واتصالها ككل جغرافي مترابط، مما يحتم بالضرورة تكامل سياساتها القومية".

وإذا كان التعريف السابق يُلح على وحدة الأصول والعوامل الجغرافية والتاريخية التي أسهمت في نشوء وتطور الثقافة العربية، فإنه يقودنا إلى جملة من المحددات والخصائص التي أكسبت الثقافة العربية هويتها المميزة وخصائصها الراهنة، والتي يمكن إجمالها بالنقاط التالية:

١. الثقافة العربية هي نتاج للحضارة العربية الإسلامية دون أن يعني ذلك إلغاء للموروثات الثقافية والحضارية التي كانت قائمة وفاعلة في المنطقة قبل ذلك، لكن قطيعة فعلية كانت قد تمت مع الأنساق الفكرية التي كانت سائدة، وتطورت أنساق جديدة أنتجتها منظومة القيم والمبادئ التي جاء بها الإسلام على أرضية التعددية والمساواة بين البشر، مما أتاح لقبائل وشعوب المنطقة التي كانت مشرذمة ومستعمرة ما بين الفرس والروم، أن تنتصر على أعدائها وتتوحد وتستعرب وتتفاعل في ظل الدولة الإسلامية، مكونة بذلك هوية ثقافية

جمعية تميزت بانفتاحها وقابليتها للتجدد باضطراد، وضمت في ثناياها ألوانا من الثقافات المحلية، تبعا للوضع الجغرافي والأخلاط العرقية والطوائف الدينية.

٢. تكاد الثقافة العربية أن تنفرد من بين ثقافات العالم المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية "اللغة العربية".

٣. تتميز الثقافة العربية بفنونها التراثية والأثرية التي تعود إلى مختلف الحضارات التي شهدتها المنطقة العربية، والتي ما تزال حتى يومنا تشكل ثروة جمالية تدهش العالم بأسره.

٤. مع أفول شمس الحضارة العربية الإسلامية وانتقال الخلافة إلى العثمانيين، انغلقت الثقافة العربية على نفسها، وتقوقعت في أنساق جامدة بات من الضروري تحديثها وتطويرها، وهي المرحلة المعاصرة من عمر الثقافة العربية التي تمتد منذ ما عُرف بعصر النهضة العربية وحتى يومنا هذا، والتي تمظهرت بثنائيات لم يحسم أمرها بعد، شملت أنماط الحياة والتفكير والإبداع المعاصر (١) .

المراجع

١. انظر " الثقافة العربية في إطارها القومي والعالمي" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الأول ، الكويت ١٩٨٦، ص (٤٤-٤٦)

أولا: النطاق الجغرافي والحيوي

"ليس هنالك فيما يتعلق بالقيمة الخالصة للأرض منطقة أكثر أهمية من الشرق الأوسط". أيزنهاور.

أرقام وحقائق

المنطقة العربية جزء من العالم الإسلامي المكوّن من ست وخمسين دولة من الدول الأعضاء في "منظمة المؤتمر الإسلامي" التي أُنشأت عام ١٩٦٩، وتبلغ مساحة هذه الدول مجتمعة حوالي ٣٢ مليون كم٢، أي ما يقارب ربع مساحة اليابسة، وهي موزعة على أربع قارات، إلا أنها تتركز في قارتي أفريقيا وآسيا، ويبلغ عدد سكانها حوالي ١،٣٦١،٤٤١،٨٨٣ نسمة، أي ما يشكل ٢٢،٧% من مجموع سكان العالم، وحسب تصنيفات الأمم لمستويات النمو تقع ٣١ دولة إسلامية في مجموعة مستوى التنمية المتوسط، فيما تقع ٢٠ دولة في مجموعة مستوى التنمية المنخفض، وتتمتع خمس دول فقط بمستوى تنمية مرتفع، هي: بروناي، البحرين، الإمارات، الكويت وقطر (١).

تبلغ مساحة المنطقة العربية ١٣،٥ مليون كم مربع، أي ما يعادل عشرة بالمائة من مساحة اليابسة، وتتوزع هذه المساحة بمعدل ٧٢% في أفريقيا و٢٨% في آسيا، وتغطي المنطقة الممتدة من الخليج العربي في الشرق إلى المحيط الأطلسي في الغرب، ومن سلاسل جبال سوريا ولبنان في الشمال إلى الهضبة الاستوائية وسهول الصومال في الجنوب، وهي تضم سلسلة نظم إيكولوجية متنوعة، وتطل على ثلاثة بحار شبه مغلقة هي: البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي (٢).

تتمتع المنطقة العربية بموقع استراتيجي هام، إذ تُعتبر مركز نظام المواصلات البحرية والجوية والبرية الذي يربط القارات الثلاث آسيا وإفريقيا وأوربا والمحيطين الأطلسي والهندي، كذلك تتمتع بأهمية اقتصادية بالغة لما تمتلكه من ثروات ومواد خام، فهي تضم احتياطات كبيرة من الموارد الأولية الاستراتيجية مثل: ٢٠% من الغاز الطبيعي و٥٠% فوسفات و ١٥% من المحصول العالمي لزيت الزيتون و٧٥% من إنتاج الصمغ في العالم (٣) بالإضافة إلى الحديد والذهب واليورانيوم والرخام، وقد زادت أهمية المنطقة العربية بشكل ملحوظ بعد اكتشاف الثروة النفطية فيها، حيث تحوي على أكبر مخزون للنفط في العالم.

بلغ عدد سكان البلدان العربية المكونة من ٢٢ بلدا في العام ٢٠٠٠ حوالي ٢٨٠ مليون نسمة، أي ما يعادل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي خمسة بالمائة من سكان العالم، ويتفاوت تعداد السكان من بلد عربي إلى آخر تفاوتا كبيرا، حيث يربو العدد على ٢٠ مليون نسمة في ستة بلدان، يصل مجموع سكانها ٢٠٠ مليون، تأتي في مقدمتها مصر التي

تضم ٦٨ مليون نسمة، تليها السودان ٣١ مليون نسمة، ثم الجزائر ٣٠ مليون نسمة، أما أصغر البلدان العربية من حيث تعداد السكان فهي قطر حيث يبلغ العدد ٥٦٥ ألف نسمة، وهي تشترك مع البحرين وجزر القمر وجيبوتي في الضآلة السكانية (٤).

وقائع ومتغيرات

تعاقبت على المنطقة العربية مجموعة من الحضارات العريقة القديمة، وكانت مهدا للديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، ومنذ القرن السابع الميلادي توحد العرب على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم تحت راية الإسلام، وأسسوا دولتهم وانتشروا في مناطق واسعة من العالم معلنين عن انطلاقة الحضارة العربية الإسلامية، حضارة امتدت سبعة قرون من الزمان، وتعددت مراكزها (دمشق الأموية ٦٦١-٧٥٠، بغداد العباسية ٧٥٠-١٢٥٨، الأندلس الأموية ٧٥٠-١٤٩٢، القاهرة الفاطمية ٩٦٩-١٥١٧) وتعرضت لخروقات وحروب كثيرة، كان أعتاها الحروب الصليبية ١٠٩٩-١١٩٩، والغزو المغولي عام ١٢٥٨ الذي أسقط بغداد، إلا أن الحضارة العربية الإسلامية ظلت قائمة بوجهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي طوال القرون الوسطى (٥)، حتى عام ١٥١٧ حين استلم سليم الأول (تاسع حاكم عثماني) من آخر خليفة عباسي كان يعيش في مصر شارات ورموز الخلافة الإسلامية، وبهذا وقعت المنطقة العربية في القبضة العثمانية لفترة دامت أربعة قرون.

على حد تعبير المفكر ادوارد سعيد "واجه الشرق العربي والإسلامي بشكل عام أوربا بتحد لم تجد له حلا على الأصعدة السياسية والفكرية ولزمن قصير الاقتصادية أيضا، لقد كان الإسلام استفزازا حقيقيا بطرق عديدة، فقد كان قريبا من المسيحية قربا مقلقا جغرافيا وثقافيا، وقد استقى من التقاليد اليهو-هلينية، واستعار بشكل خلاق من المسيحية، وكان بمقدوره أن يفاخر بنجاحات لا تُنافس عسكريا وسياسيا ... والأصقاع الإسلامية تقوم مجاورة للأصقاع التوراتية بل حتى فوقها، وأكثر من ذلك فإن قلب المجال الإسلامي كان دائما ولا يزال الإقليم الأكثر قربا إلى أوربا ... والعربية والعبرية لغتان ساميتان، وهما معا تفرزان وتعيدان إفراز مواد هي باستمرار ذات أهمية حيوية للمسيحية، ومنذ نهاية القرن السابع وحتى معركة ليبانتو عام ١٥٧١ كان الإسلام في شكله العربي والعثماني أو شمال-الأفريقي والإسباني قد طغى على المسيحية الأوربية أو هددها تهديدا فعالا" (٦).

بدأ الاهتمام الأوربي بالمنطقة العربية في العصر الحديث مع الثورة الملاحية التي جاءت بالبرتغاليين إلى الخليج العربي عام ١٤٩٨، وبحلول عام ١٨٣٠ كانت صناعة النسيج التي ظلت تقليدا في المنطقة لقرون، قد قُضي عليها بفعل واردات النسيج الأوربية التي أخذت تنتجها الآلة البخارية، ومنذ عام ١٨٦٩ أدى افتتاح قناة السويس واستخدام السفن البخارية إلى إخضاع جميع أشكال التجارة والنقل الإقليمين للسيطرة الأجنبية (٧)، أما الدخول الأول لعلوم الغرب

وثقافته الحديثة فكان عام ١٧٩٨ مع حملة نابليون على مصر برفقة هيئة العلماء والمستشرقين والمطبعة والصحافة، ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأت البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية تعمل في البلاد العربية على تأسيس المدارس والمعاهد التعليمية التربوية لنشر الثقافة الغربية واللغتين الفرنسية والإنكليزية والتبشير بالدين المسيحي تحديدا في مصر وسوريا ولبنان (٨).

ردود فعل وصراعات

نتيجة لهذه المتغيرات بدأت تظهر أفكار الإصلاح الديني والسياسي في السلطنة العثمانية، وخاضت الجماهير العربية معاركها من أجل الاستقلال والتحديث وبناء الذات القومية، وكانت حركة محمد علي باشا في مصر (١٨٠٥–١٨٤٨) أولى حركات الإصلاح السياسي التي هجست بإنشاء دولة حديثة وقوية على النمط الأوربي، ثم توالت الثورات والانتفاضات الجماهيرية بدءا من ثورة أحمد عرابي في مصر ١٨٨٢ ضد التدخل الإنكليزي أيام الخديوي توفيق، فالثورة المهدية ضد فساد الجيش المصري أيام الخديوي إسماعيل، انتهاء بالثورة العربية الكبرى التي انطلقت من الحجاز عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين ومساعدة الإنكليز للتخلص من الحكم العثماني وإقامة الدولة العربية الموحدة، لكن وعد بلفور بإعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ومعاهدة سايكس بيكو لتقسيم المنطقة إلى دويلات ووضعها تحت الانتداب الفرنسي والإنكليزي، كانا قد حكما على المنطقة العربية بواقع التجزئة.

تابعت الجماهير العربية نضالها ضد الاحتلال الأوربي، فاندلعت حرب التحرير الشعبية في ليبيا بقيادة عمر المختار أوائل القرن العشرين، ثم حرب التحرير الوطنية التي قادها في شمال المغرب محمد بن عبد الكريم الخطابي، وقامت الثورة العراقية في العشرينات، والثورة السورية الكبرى (١٩٢٥–١٩٢٧) بقيادة سلطان الأطرش، فالثورة الفلسطينية (١٩٣٦–١٩٣٩) بقيادة القسّام ضد الإنكليز وسياسة التهويد، فثورة المليون شهيد في الجزائر (٩)، وبتأثير المد الشيوعي بدأت الأحزاب الشيوعية العربية بالظهور، وتشكلت حركات التحرر الوطنية، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت البلدان العربية تنال استقلالها الواحدة تلو الأخرى ماعدا فلسطين التي أقيم على ترابها دولة إسرائيل بموجب قرار التقسيم ١٧١ الصادر عن هيئة الأمم عام ١٩٤٧، وبذلك دخلت المنطقة العربية في أول عهود الاستقلال مرحلة جديدة من الصراع مع كيان استيطاني متفوق في كل المناحي على الأنظمة العربية، ومدعوم بقوة من قبل الإدارتين البريطانية والأمريكية.

خلال مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي هزمت إسرائيل العرب في حرب النكبة عام ١٩٤٨ وشردت السواد الأعظم من الشعب الفلسطيني، ثم شاركت في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وبعد هزيمة ١٩٦٧ احتلت قطاعي الضفة الغربية وغزة وسيناء والقنيطرة

وضمت إليها مرتفعات الجولان السورية، وفي العام ١٩٨١ خرقت الأجواء العربية ودمرت المفاعل النووي في العراق، ثم اجتاحت بيروت عام ١٩٨٢ واحتلت الجنوب اللبناني، وخلال ذلك ارتكبت أيضا سلسلة من المجازر البشعة بحق الشعب الفلسطيني بدءا من مجزرة كفر قاسم ودير ياسين مرورا بمجازر صبرا وشاتيلا وصولا إلى جنين وكنيسة المهد.

وإذا كانت الجيوش العربية طوال نصف قرن من الزمان لم تعرف سوى انتصار يتيم حققته على الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٧٣، فقد توحد الموقف العربي الرسمي إزاء "الكيان الصهيوني"، فيما عُرف باللاءات الثلاث (لا للاعتراف، لا للتفاوض، لا للصلح) منذ قيام إسرائيل وحتى قمة فاس ١٩٨٢ التي أقرت مبدأ السلام مع إسرائيل على أرضية قرارات الشرعية الدولية، وكان الموقف قد توحد أيضا خلال تلك الفترة في دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انتزعت اعترافا دوليا بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤، وحين خرقت مصر السادات وحدة الصف العربي بتوقيعها اتفاقية السلام الانفرادية مع إسرائيل في كامب ديفيد عام ١٩٧٩، تمت مقاطعتها وعزلها عربيا، لتعود ثانية بعد بدء مرحلة مفاوضات السلام في مدريد عام ١٩٩١.

مصائر التنمية والعمل العربي المشترك

بعد الاستقلال قامت الدول العربية باستحداث نظمها السياسية والاقتصادية والشروع بتنمية مواردها المختلفة، معتمدة في ذلك تارة على مقولات التطور الرأسمالي، وأخرى على مقولات التطور الاشتراكي، وثالثة على مقولات الوحدة العربية، لكنها لم تستطع أن تحقق نجاحا ملموسا في أي من الاتجاهات، بل تطورت بشكل جعلها تكرس رأسمالية الدولة أو رأسمالية أقلية منها، ظلت عموما تابعة للرأسمالية العالمية، واستطاعت إلى ذلك أن توجد بعض أشكال التعاون العربي في ظل "جامعة الدول العربية" التي كانت قد تأسست منذ العام ١٩٤٥.

استطاعت بعض الدول العربية النمو السريع مع كل ما يحتويه ذلك من فقدان للتوازن، تمظهر في تطوير جوانب اقتصادية أو اجتماعية معينة وإهمال أخرى، وحاول بعضها الاعتماد على سياسة تنموية شاملة مرتكزة على التصنيع وفشل لعدم توفر الإمكانات المادية والبشرية والعلمية، ومنها من ركز على تطوير الزراعة فوجد نفسه بعد عقدين من الزمن في نفس وضعه السابق لكون هذا القطاع شديد الارتباط بالقطاعات الأخرى (١٠)، وحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢ فقد شهد العالم العربي نموا اقتصاديا غير مسبوق في النصف الثاني من عقد السبعينات بلغ ٨،٦%، تبعه انخفاض حاد في العقد التالي بلغ ٠،٧%، ثم ارتفاع نسبي في عقد التسعينات بلغ٣،٣%، وهذه الوتيرة المتذبذبة للنمو الاقتصادي محكومة بأسعار برميل النفط الخام والإنتاج الزراعي، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل البلدان العربية عام ١٩٩٩ ما مقداره ٥٣١،٢ بليون دولار أمريكي، أي أقل من الناتج المحلي القومي لبلد أوربي واحد كإسبانيا،

وفي حين يرتفع مستوى الناتج القومي للفرد إلى ٢٤٦٠ دولار في دولة الإمارات العربية، يتدنى إلى ٢٨٠ دولار في الصومال.

كذلك يشير التقرير إلى أن الدول العربية مجتمعة الفقيرة منها والغنية، تعاني من تضخم عشوائي للمدن على حساب الريف، ومن شح المياه والتلوث البيئي، وشح الأراضي الصالحة للرعي والزراعة، حيث انخفض متوسط الأراضي المزروعة من ٠،٤ هكتار لكل فرد عام ١٩٧٠ إلى ٠،٢٨ هكتار لكل فرد عام ١٩٩٨، كما أن المنطقة العربية تأتي في المرتبة الأولى من حيث نسب البطالة في العالم، والمرتبة ما قبل الأخيرة في مؤشرات تمكين وضع المرأة، ويوجد فيها أكثر من ٨٠ مليون فقير منهم ٤٠ مليون جائع ومهدد بالموت، والناس كانوا أقل استمتاعا من غيرهم بالحرية في السنوات الأخيرة من التسعينات (١١).

المراجع

١. انظر على الإنترنت "حالة العالم الإسلامي/ أرقام ومؤشرات" إعداد أسماء ملكاوي، الملفات الخاصة/ صفحات الجزيرة نت

٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢

٣. د. اسماعيل شعبان "السياسات في المنطقة العربية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية" في مجلة "المعرفة" العدد ٣٧ /تموز ١٩٩٤، ص ٣٨ .

٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية

٥. د. نجاح محمد **"النظام العالمي الماهية والصيرورة"** مجلة المعرفة، العدد ٣٧٤، تشرين٢/١٩٩٤، ص (٧٦-٨١)

٦. د. ادوار سعيد "الاستشراق" مذكور، ص ١٠١

٧. د. انطوان زحلان "التخطيط الشامل للثقافة العلمية العربية"، في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الثالث/ القسم الثالث، الكويت ١٩٨٦، ص (١٠٥١-١٠٥٢).

٨. د. تركي رابح عمامرة "نشر الثقافة العربية بالخارج بين التقصير والطموح ومشاكل الواقع" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المجلد الثالث/ القسم الثالث ، ص ١٤١٦

٩. عبد الإله بلقزيز "ثورة الأرض المحتلة ذاكرة واستمرار" في مجلة "الوحدة" العدد ٤٧/٤٦ تموز/آب ١٩٨٨، ص ٢٢٨.

١٠. انظر د. محمد الإدريسي العلمي "الإعلام الذي نريد " مذكور

١١. من تقرير التنمية الإنسانية ..مصدر مذكور

ثانيا: وحدة الأصول واللغة والتراث

"الخط أصيل في الروح، وإن ظهر بحواس الجسد". الفارابي.

العرب واللغة العربية

في تعينه للفظ "العرب" أشار الدكتور نور الدين حاطوم إلى أنهم شعب قديم نشأ في شبه الجزيرة العربية، ومنها انتشر إلى البلاد الأخرى في آسيا وإفريقيا قبل آلاف السنين من ظهور الإسلام، وأن الدراسات الأثرية الحديثة دلَّت على قدم الحضارات العربية ووحدة شعوبها في العادات والأفكار والتقاليد وأنماط العيش وتقارب اللهجات، أما اللفظ "إعرابيا" فكان يدل على الحيز الجغرافي الذي نشأ فيه العرب وجرى التوسع منه، فصار يطلق على الصحراء العربية وعلى الرحَّل، وعندما ظهر الإسلام في أوائل القرن السابع ورد لفظ "الأعراب" في القرآن الكريم للدلالة على سكان البادية، أي الصحراء تمييزا عن العرب سكان الحواضر، وفي أعتاب الفتوحات الإسلامية انتشر اسم العرب، وأصبح اللفظ "العربي" يطلق على الذين ينطقون العربية، وولدوا أو وُلد أسلافهم في بلاد العرب، وعلى أبناء البلاد المفتوحة وهم سليلو الهجرات العربية القديمة على اختلاف لهجاتهم بعد أن وحدهم الإسلام واللغة الفصحى، وكان الأمويون أول من اتبع سياسة التعريب بتوحيد اللهجات وفرض الفصحى وتعريب الدواوين والنقود، وعندما فتح العثمانيون البلاد العربية، أصبح تعبير "ابن عرب أو أولاد عرب" يدل على أبناء البلاد العربية الأصلية والمستعربة للتفريق ما بين العرب الرعية والحكام الأتراك والبدو سكان البادية (١).

أما اللغة العربية فقد وُجدت قبل ظهور الإسلام بثلاثة قرون، وتميزت منذ القدم بغنى مفرداتها وأدواتها الوصفية والتعبيرية، لكنها بالإسلام وحده انتشرت في أصقاع الأرض، واكتسبت أهمية خاصة وبعدا عالميا، ورغم اختلاف الاجتهادات حول أصل الخط العربي، فالاتفاق واضح حول اشتقاقه من الكتابات السامية التي كانت سائدة في المنطقة آنذاك، وقد دلَّت آخر الدراسات أنه انحدر من الخط النبطي ثم استقل عنه تدريجيا، وأن أول نص عربي تم العثور عليه، هو نقش "أم الجمال" وقد كُتب في القرن الثالث للميلاد ومنه كان الخط الكوفي، وثاني النصوص هو نقش "النمارة" ويعود إلى عام ٣٢٥ م، وقد وُجد شاهدا على قبر امرئ القيس.

مع الإسلام أصبح الخط العربي من بعض رسالة المسلمين، فسعوا إلى كل ما يصونه من قواعد وثوابت وفنون، مما فجر فيه قوة إبداعية لا نظير لها، حتى أنه استقام فنا متكاملا ما بين القرنين العاشر والثالث عشر، وأخذ قرابة أربعين شكلا من أشكال الكتابة (٢) ويرى د. نبيل فتحي صفوة: أن قدسية اللغة وشكلها وطبيعتها وتركيبها وإيحاءاتها، هي التي أنشأت حضارة لا مثيل لها في التاريخ، وأن فن كتابة اللغة العربية، هو الذي أنشأ بقية الفنون، ففي الخط نشأ الأرابسك وكان دوره دور الآلة الموسيقية المصاحبة لتضخيم الأثر والمعاني. وقد استعار هذا

الفن من اللغة خاصية الاشتقاق والتوالد من جزر أصلي ثلاثي الأحرف (كتب، يكتب، كتاب) وليس غريباً بعد ذلك أن يكون فن زخرفة الكتاب هو فن الأرابسك الأول.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد اللغات الغير عربية التي جرى كتابتها بالحرف العربي في قارتي آسيا وأفريقيا، هي أكثر من ستين لغة من لغات الأمم والمجموعات الإسلامية، منها: اللغات الإيرانية والتركية والماليزية والبنغالية (٣)، كما تشير الإحصائيات إلى أن عدد الناطقين باللغة العربية يبلغ قرابة الثلاثمئة مليون، ويجيدها زهاء ٩٠٠ مليون مسلم لأغراض تعبدية، وتُدرَّس في مختلف جامعات العالم، وفي العام ١٩٨٢ اعترف بها مجلس الأمن لغة رسمية سادسة للتداول بين أعضائه.

الثروة التراثية الأثرية

يشمل التراث جميع أشكال التعبير والمظاهر الإبداعية الموروثة من الماضي البعيد أو القريب، والتي يمكن تمييزها في مختلف المباني الأثرية واللقى ومكتشفات الحفريات ومقتنيات المتاحف، كما يمكن تمييزها في مختلف الإبداعات العلمية والفكرية والفنية والأدبية، وكل ما تركه الأجداد من تراث اجتماعي قوامه السلوك والعادات والأمثال والسير الشعبية والتقاليد ومنظومة القيم، ومن سمات التراث أنه يشكل بناء خلفيا متماسكا طويل الدوام والتأثير على الأفراد، وإن يكن مقيما وراء الشعور والوعي في غالب الأحيان(٤).

وتراث المنطقة العربية نتاج مركب ومعقد وغائر في القدم، لعصور وحضارات عديدة ومناطق متباينة وجماعات مختلفة، تفاعلت وعاشت على امتدادها، فقد عرفت هذه الأرض أولى المدن في التاريخ "أريحا" منذ الألف السادسة قبل الميلاد، وشهدت أولى الحضارات في العالم "الحضارة السومرية" منذ الألف الرابعة قبل الميلاد، وكانت مسرحا لأعرق الحضارات القديمة: البابلية والفرعونية والآشورية والفينيقية، التي أثبتت الكشوف العلمية امتداد آثارها إلى اليابان شرقا وأمريكا غربا، واحتضنت مراكز العبادة والأماكن المقدسة للديانات السماوية الثلاث، وما من حضارة قديمة إلا وتفاعلت بمعطياتها وتركت آثارها عليها، بدءا من الحضارة الإغريقية إلى الرومانية فالفارسية، وهذه المفاعيل الحضارية أنتجت ثروة تراثية مادية من أهم ما أنتجه العالم القديم، وليس غريبا بعد ذلك أن تكون ثلاث من عجائب الدنيا السبع، قد قامت في المنطقة العربية وهي: برج بابل والحدائق المعلقة وأهرامات الفراعنة.

وحين انطلقت الحضارة العربية الإسلامية أضافت بدورها للتاريخ البشري ثروة تراثية جديدة ومتفردة في خصوصياتها، بما خلفته من روائع العمارة والزخرفة والخط وغير ذلك مما ينضوي تحت مسمى "الفن العربي الإسلامي" أو فن "الأرابسك"، وهو مصطلح أطلقه الغرب منذ القرن السادس عشر للدلالة على فنون الزخرفة والتوريق التي ظهرت بظهور الإسلام، وانتشرت بانتشاره في أرجاء العالم، باثة جواً من السحر والدهشة شغل المستشرقين والمستعربين في

العصر الحديث، وأثر في أعمال كبار الفنانين الغربيين أمثال سيزان وماتيس وبيكاسو، ويذكرنا الدكتور غالب عبد الرحيم بأن كل هذه الروائع التي تركها لنا الأجداد تتجاوز قيمتها المادية كمجرد تحف، لتؤكد ما كان عليه الخطاب الثقافي للفنون الإسلامية، فيكفي أن نعرف أن الملك أوفا كتب على ديناره: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وأن وشاح تنصيب أباطرة ألمانيا (٥٢٨هـ/١١٣٣) طرزته أنامل عربية بخيوط ذهبية في صقلية، وزين حاشيته شريط من الخط الكوفي الأنيق، وأن كأس تعميد ملوك فرنسا صُنع في دمشق (٥).

فن الاندماج بالمطلق

على خلاف الفنون السابقة له قام "الفن العربي الإسلامي" على أساس من عدم المحاكاة والتجسيد مستنبطا بذلك جمالية خاصة، أغفلت استعمال المنظور والظلال والأبعاد التي تبرز العمق وتساعد على التجسيم، وأكدت على أهمية الأشكال الهندسية المسطحة والحضور الجمالي للكلمة المقدسة، فغابت الصورة وطغت النزعة التجريدية وتداخلت الفنون ببعضها، وأصبح الفن جزءا لا يتجزأ من بيئة المسلم وعقيدته وفلسفته للحياة (٦)، فالمتفلسفون المسلمون لم يتحدثوا عن العمل الفني بوصفه أثرا بصريا بل تحدثوا عن "النظر" ولم يتحدثوا عن المساحة في التشكيل، بل تحدثوا عن مفهوم "المكان" و"الموضع"، ولم يعني النظر عندهم الفعل البصري وحسب، بل عنى التفكير أيضا "في حال المنظور فيه" فهناك نظر في العين ونظر في القلب، وكتب القاضي المعتزلي عبد الجبار "إن النظر في القلب له أسماء من جملتها التفكير والبحث" (٧).

الفنون العربية الإسلامية طالت كل المواد الأولية، الحجر والجص والمعادن والخشب والخيوط .....وأحاطت بتكويناتها البديعة وجود المسلم كله: العمائر وأماكن العبادة والأثاث والملابس والأواني والسجاد والكتب ووسائل الدفاع من السيوف والتروس وما شابه، وقد اتكأت الفنون مرة في تصميم تكويناتها على النبات والحيوانات فسميت بالزخارف التشخيصية، وأخرى على الوحدات الهندسية فسميت بالزخارف التجريدية، وثالثة على فنون الخط والكتابة فسميت بالزخارف الكتابية، وفي كل ذلك الفيض الغزير بقي المبدع الحقيقي مجهول الاسم والعنوان.

حسب الباحث الجورجي روفالد لويكرك فإن الزخارف التشخيصية تمتاز بالتناغم والإيقاع المتكرر والمتواتر على نحو نظامي، تجسده نماذج زخرفية (أزهار، أوراق، كرمة، نباتات مقدسة) ذات حركة دائرية لتأكيد فعالية وتجدد أشكال الحياة، وفق تنظيم هندسي يضمن استمرارية الشكل والحركة من جهة لأخرى، كما أن هناك تصاميم زخرفية ظهرت من استخدام نوعين أو أكثر من النماذج الزخرفية ذات ميزات متضادة تتموضع تدريجياً وراء الطبقة الأساسية، وهذا النسج أو التشابك ظهر أولاً في مشربيات نوافذ المسجد الأموي بدمشق، أما النوع الثاني المتميز بتبلور ووضوح المعالم الهندسية، فيمكن اعتباره أسلوبا إسلاميا صرفا تميز بتحليل العناصر الزخرفية إلى جوهرها وقيمها الشكلية الأساسية، وهذا الشكل التجريدي ظهر بوضوح في العاصمة العباسية

سامراء، وهو يتأسس على وحدة هندسية، تنشأ من تقسيم محيط الدائرة إلى أقسام متساوية ثلاث ورباع وخمسة وستة وثمانية لتشكل نجوماً مضلعة، تتوالد وتتداخل وفق نظام هندسي كلي وإيقاع خاص.

ويمكن اعتبار الجامع خير أنموذج للدلالة على الفلسفة الجمالية التي قامت على أساسها الفنون العربية الإسلامية، وتعددت بموجبها المستويات الوظيفية والدلالية للمنجز الفني، فالجامع أثر مادي تضافرت في تشييده فنون العمارة والخط والزخرفة الإسلامية من الحفر إلى التطعيم بالفسيفساء والصدف وغيرها، وهو مكان روحي للعبادة، ومنبر لشتى أنواع الخطب، ومؤسسة تعليمية تربوية يجري عبرها الحفاظ على منظومة القيم الإسلامية ونشرها وتعميمها، كما أنه صرح ثقافي واجتماعي يتم فيه اللقاء والحوار بين المسلمين (٨).

التراث المكتوب

يُعتبر التراث المكتوب الذي تمتلكه المنطقة العربية من أهم وأغنى الثروات الروحية التي عرفها العالم، فقد عرفت الحضارتان السومرية والفرعونية أولى عمليات التدوين في التاريخ على الرقم الطينية وورق البردى بالحروف المسمارية والهيروغليفية، وفي الألف الثانية قبل الميلاد ظهرت "أبجدية أوغاريت" أولى الأبجديات التي عرفتها البشرية، وهكذا كان بالإمكان الإطلاع على حياة الحضارات التي كانت سائدة في المنطقة، وعلى معتقداتها وإسهاماتها الفكرية والفنية والأدبية التي كانت سباقة على مختلف الصعد، فقد أهدت البشرية أول لائحة للشرائع هي "شريعة حمورابي" وأول ملحمة شعرية هي ملحمة "جلجامش" وأول نوتة موسيقية هي "نينوى" والكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد.

وتميزت اللغة العربية هي الأخرى بتراثها المكتوب الشديد الثراء، فقد حفظت ثروة شعرية هائلة في جاهلية العرب، ومع انطلاقة الحضارة العربية الإسلامية، حفظت القرآن والأحاديث النبوية والتاريخ وسير الساسة وآثار العلماء والأدباء والمفكرين وفقهاء الدين، واستطاعت أيضا أن تحفظ تراث ثقافات العالم القديم عبر نقلها إلى العربية، وقد اجتمع في خزانة قرطبة وحدها زهاء ٦٠٠ ألف مخطوط من مختلف العلوم والآداب (٩).

فمع انتشار الحضارة العربية الإسلامية وانفتاحها على ثقافات الشعوب الأخرى، ظهرت وتطورت خمس مناهج للمعرفة، كانت القنوات الرئيسة لحركة إبداعية خصبة في العلوم والفكر والفلسفة والفنون والآداب وهي: المنهج النقلي المنزل الذي قام على نصوص القرآن والسنة والاستنتاج منهما، والمنهج العقلي الذي قام على الاجتهاد الذهني والفكري كما في الفلسفة والمنطق، والمنهج الحدسي الكشفي أو الصوفي وقوامه الاتصال المباشر بالحقيقة، والمنهج الاختباري التجريبي الذي قامت عليه علوم الطب والفيزياء والفلك والرياضيات وغيرها، والمنهج

الفني الجمالي الذي عبر بواسطته المسلمون عن موقفهم من الفن والشعر والأدب والموسيقى (١٠).

هكذا نشطت حركة التأليف والترجمة، وتطورت العلوم بما في ذلك علوم اللغة والفقه والنقد، وظهرت المذاهب الفكرية كالمعتزلة والصوفية والرشدية، وازدهرت علوم الموسيقى والأغاني، وبرز أدب المقامات والسير الشعبية وقصص الأخلاق وأخبار العشاق، وهكذا ظهر ابن سينا وابن الهيثم والخوارزمي وأبو الطيب المتنبي والجاحظ وابن عربي وابن رشد والخيام وزرياب وسواهم الكثير، ممن أغنوا بإبداعاتهم وعلومهم مكتبة العالم في القرون الوسطى بالعدد الهائل من المخطوطات التي تركوها، ونعني بالمخطوط الكتاب بخط اليد، وقد بلغ عدد المخطوطات المكتشفة حتى عام ١٩٨٦ حسب إحصائيات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٤٢١٩٠٠ مخطوط، موزعة في المكتبات ودوائر المخطوطات منها: "مقامات الهمذاني" و"رسائل إخوان الصفا" و"رسالة الغفران" لأبي العلاء المعري و"مقدمة ابن خلدون" و"حي ابن يقظان" لابن الطفيل.

التراث الاجتماعي الحياتي

إذا كانت الثقافة هي التي تضفي على الحياة الإنسانية معناها وقيمتها، فإنها تفعل ذلك من خلال القيم التي تحملها، وشهدت الحياة العربية منذ القدم جملة من القيم الرفيعة، لم تعرف معها المنطقة على امتداد تاريخها المدون ظاهرة الطبقات الاجتماعية المغلقة أو التمييز العنصري، وكان حكم القبائل العربية مبني على استشارة أولي الرأي والخبرة، وكان الناس يكبرون خصال الكرم والمروءة والشجاعة، ويعلون شأن الأبطال والشعراء، وحين ظهر الإسلام طور منظومة متكاملة من القيم والمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، شكلت بمجموعها مذهبا خاصا في الحياة، تحددت بموجبه علاقة المسلم بنفسه ومحيطه وبأقرانه من البشر المسلمين وغير المسلمين.

على المستوى السياسي أقر الإسلام مبدأ العدل والمساواة وتكريم بني البشر والشورى في علاقة الحاكم بمحكوميه، فقد جاء في القرآن الكريم "لقد كرمنا بني آدم" (الإسراء) وجاء "إن الله يأمر بالعدل والإحسان" (النحل) وجاء "أمرهم شورى بينهم الشورى" وفي الحديث النبوي الشريف جاء "لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى" وجاء أيضا "حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا".

وعلى المستوى الاجتماعي أكد الإسلام على ضرورة احترام الأسرة باعتبارها نواة المجتمع، وتجلى ذلك في عنايته بالقضايا المتعلقة بالزواج ورعاية الوالدين والأيتام والإرث، كما أقر مبدأ التكافل والعدل الاجتماعي عبر فرض الزكاة والحض على الصدقات "وفي أموالهم حق للسائل والمحروم" (الذرايات) وتحريم الربا، وإبقاء التعليم مجانيا متاحا للجميع من خلال المساجد

والمدارس، وتعميم المسؤولية الاجتماعية على الأفراد بإقرار مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

من الناحية الاقتصادية اعتبر الإسلام مبدأ العمل الشرط الأساسي للوجود "وإن ليس للإنسان إلا ما سعى" (النجم)، كما اعتبر الدولة مسؤولة عن أعمال النفع العام، واعتبر الثروات العامة ملك لها تديرها حسب مصلحة الجميع.

ومن الناحية الفكرية والثقافية اعتمد الإسلام مبدأ تكريم العلم والعلماء بقوله تعالى: "وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون" (الزمر) والحض على التفكير والتأمل "قل سيروا في الأرض وانظروا كيف بدأ الخلق" (العنكبوت) والحض أيضا على البحث عن المعرفة أينما وجدت، فقد جاء في الحديث النبوي "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" (١١).

وفيما يخص العلاقة بالأديان والشعوب الأخرى، أقر الإسلام مبدأ التعددية والحوار والتعايش، فاعترف بأديان التوحيد التي سبقته وبالرسل الذين بشروا بها، وجاء مصدقا لما بين أيديهم، وبنى التعايش الديني على خمسة أسس: لكم دينكم ولي ديني، لا إكراه في الدين، معاملة الغير في البر والقسط، العناية الخاصة بأهل الكتاب والحوار بالتي هي أحسن، أما التعايش بين الشعوب والأعراق واللغات فهو محكوم بثلاثة مبادئ: وحدة الخلق وتمايزهم بالتقوى، وتشعب البشر إلى شعوب وقبائل لكي تتعارف.

المراجع

١. د. نور الدين حاطوم "ثوابت جغرافية وإشعاع سياسي لبعض المراكز في التاريخ العربي" في مجلة "الوحدة" العدد ٥٣ شباط ١٩٨٩

٢. بلند الحيدري "الحرف العربي في الفن التشكيلي" مجلة "الوحدة" عدد ٧١/٧٠ يوليو /أغسطس ١٩٩٠

٣. د. تركي رابح عمامرة "نشر الثقافة العربية بالخارج بين التقصير والطموح ومشاكل الواقع" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الثالث/ القسم الثالث ، الكويت ١٩٨٦ ، ص ١٤٠٧

٤. "قراءة جديدة للتراث" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الأول ، ص ٩٠

٥. من وثائق الندوة الدولية الأولى حول "آفاق تنمية فنون الزخرفة في حرف العالم الإسلامي اليدوية/ الآرابيسك"، دمشق (٥-١٠/ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧).

٦. انظر إسماعيل شموط "الفن العربي الإسلامي المعاصر" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية"، المجلد الثالث/ الجزء الثاني، ص ٣

٧. د. شربل داغر "الحيز التشكيلي في الفن العربي الإسلامي" مجلة "الوحدة" العدد ٧١/٧٠ ١٩٩٠

٨. انظر صفوت كمال "التراث الشعبي والتخطيط المستقبلي" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الثالث/ الجزء الأول، ص ٢٨٨.

٩. عادل عوض "تعريب العلوم والحاسبات قضية حضارة ومصير" في مجلة "الوحدة" العدد ١٠١/١٠٢ شباط/آذار ١٩٩٣

١٠. "تنمية القيم الروحية واستلهامها" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الأول ، ص ٨٤

١١. "القيم العربية الإسلامية" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الأول، ص (٥٤-٥٨)

ثالثا: النهضة العربية واتجاهات التحديث

"هكذا تظل زوارقنا تخبط ضد التيار، والمياه تسحبنا إلى الوراء". سكوت فتزجرالد.

إن إدراك ضرورة تحديث الحياة العربية من جراء صدمة اللقاء مع الغرب، قد آذن بولادة مرحلة جديدة من مراحل الوعي التاريخي لدى العرب، وهو ما عبر عن نفسه بتسمية الحقبة السابقة لهذا التحول بعصور الانحطاط والحقبة اللاحقة بعصر النهضة (١)، وهي المرحلة التي بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر بظهور أفكار الإصلاح الديني والسياسي، وبلورة النواة الفكرية التي انطلقت منها الاتجاهات الرئيسة لمشاريع التحديث في المنطقة العربية مع بدايات القرن العشرين، ففي تلك المرحلة سلم المفكرون العرب بحالة التأخر والانحطاط، لكن منهم من رأى الحل بأصول العدل الإسلامي، ومنهم من رآه ببناء دولة القانون، وتم تداول مفهوم الإصلاح أول الأمر على أنه إصلاح حال الولايات العربية في ظل السلطنة العثمانية مع استعادة العرب لدورهم المركزي فيها، وهي الأفكار التي طورها جمال الدين الأفغاني (١٨٣١-١٨٩٧) فيما عُرف بـ"النهضة الشرقية" في إطار رابطة إسلامية شاملة معادية لتوسع الغرب في العالم الإسلامي، ومع تنامي الشعور القومي أخذ مفهوم الإصلاح يرتبط بالاستقلال وبناء الدولة العربية الحديثة، وأخذ مصطلح "النهضة العربية" يحل محل "النهضة الشرقية"، ويعود الفضل الأول في الترويج للمصطلح الجديد إلى الأديب والمؤرخ اللبناني جرجي زيدان (١٨٦١-١٩١٤) ومجلة "الهلال" التي قام بتأسيسها (٢).

رواد النهضة العربية

يعتبر المؤرخون أن الرواد المؤسسين لفكر النهضة العربية، هم كل من رفاعة الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) ومحمد عبده (١٨٣٩-١٩٠٥) وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٥-١٩٠٢) .

تركزت جهود الطهطاوي في كتابيه "مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية" و"تخليص الإبريز" على الترويج لفكرة بناء المجتمع المصري وفق الأسس الليبرالية واستنادا إلى علوم الغرب ومعارفه، فقد قدم الطهطاوي تقسيما جديدا للبشر لا يقوم على أساس معيار "الكفر والإيمان" وإنما يتخذ من التحضر والتمدن معيارا لتصنيفهم، ثم دعا جامع الأزهر أن يطور برامجه ومناهجه، ويفتح أروقته لتلك العلوم التي "جعلت من بلاد الإفرنجة أم الأمم، وحازت أقصى درجات البراعة في العلوم" "علم الحضارة والتمدن" ونبه إلى أن العلوم والمعارف لا وطن ولا قومية لها، كما أوضح أن العلوم والمعارف التي قامت عليها عصر النهضة الأوربية، إنما هي موروثات عربية إسلامية أخذها الأوربيون وطوروها، ودعا قومه إلى الانفتاح على المجتمعات المتحضرة وحارب نزعات الانغلاق، حيث رأى "أن مخالطة الأغراب لا سيما

إذا كانوا من أولي الألباب، تجلب إلى الأوطان من المنافع العمومية العجب العجاب، ولو كانت مترتبة على التغلب والاغتصاب، فربما صحت الأجسام بالعلل" لكنه إلى ذلك فرّق ما بين الصلات العلمية والفكرية وبين الغزو والضم الاستعماري، فرحب بالأول ورفض الثاني برفضه فكرة تعليق الإصلاحات في مصر على دوام "المملكة في قبضة الفرنساوية" (٣) وأكد على أن المنفعة العمومية تفترض الاستجابة لعلوم الغرب وعلمائه، إذ بدونها لا يتطور الوطن ولا يقوى جيشه ولا يغتني أهله، ودحض المزاعم التي أشاعها بعض علماء الدين لمحاربة الأخذ من علوم الغرب مستشهدا بقول الرسول: "الحكمة ضالة المؤمن يطلبها ولو في أهل الشرك"، وقد أسهم الطهطاوي بالاتفاق مع محمد علي في إقامة مدرسة الألسن عام ١٨٣٥ التي تحولت إلى جامعة حقيقية ضمت كليات الحقوق والآداب والتجارة والزراعة والفقه (٤).

حصر الإمام محمد عبده اهتمامه في البرهنة على اتفاق الإسلام مع متطلبات الفكر الحديث، وعلى هذا المبدأ انقلبت المصلحة في المفهوم الفقهي المالكي إلى "منفعة" والشورى إلى "الديمقراطية البرلمانية" والإجماع إلى "الرأي العام" (٥)، كما نادى الإمام بضرورة إعمال العقل والإعلاء من شأنه، مناهضا بذلك الفكر السلفي الذي رأى في استخدام العقل في أبحاث العلوم الإلهية انحرافا مصدره الفلسفة اليونانية، مؤكدا أن "العقل أعلى القوى، بل هو قوى القوة الإنسانية وعمادها، والكون جميعه هو صحيفته التي ينظر فيها وكتابه الذي يتلوه، وكل ما يقرأه فيه هو هداية إلى الله وسبيل للوصول إليه"، و"القرآن كتاب دين أولا، وهو بتعرضه لآثار الله في الأكوان، لم يتعرض لها تعرض المدلي بالحقيقة، وإنما تعرض المستهدف للعبرة والعظة" أما ما عدا القرآن من النصوص المأثورة عن السابقين، "ليس لنص منها حصانة تعلي من شانه فوق شأن العقل، وما يصل إليه من براهين". وقال عبده بتحرير الفكر من قيد التقليد "حتى يصبح الدين صديقا للعلم، وباعثا على البحث في أسرار الكون، داعيا إلى احتواء الحقائق الثابتة، مطالبا في التعويل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل".

هاجم الإمام عبده السلطة الدينية، وأعلن انه لا صلة لها بالإسلام "ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم" ثم تناول القائم بالسلطة السياسية، وهو ما يسميه المسلمون بالسلطان أو الخليفة، فأكد أن الأمة هي صاحبة الحق في اختياره وفي عزله وخلفه، ذلك لأنه "حاكم مدني من جميع الوجوه" و"الشرع لم يجئ ببيان كيفية مخصوصة لمناصحة الحكام، ولا طريقة معروضة للشورى عليهم، كما لم يمنع كيفية من كيفياته الموجبة لبلوغ المراد منه، فالشورى واجب شرعي وكيفية إجرائها غير محصورة في طريق معين، فاختيار الطريق المعين باق على الأفضل من الإباحة والجواز، كما هي

القاعدة في كل ما لم يرد نص بنفيه أو إثباته" و"حسب علينا إذا رأينا شكلا من الأشكال مجلبة للعدل أن نتخذه ولا نعدل عنه إلى غيره" (٦) .

في كتابيه "أم القرى" رأى الكواكبي أن من عوامل تشكل الأمة: الجنس واللغة والوطن والحقوق المشتركة، أما الدين فليس عاملا من عوامل تكوين الأمم، ولذلك فقد دعا إلى الاتحاد الوطني دون الديني والوفاق الجنسي دون المذهبي، ونادى بضرورة فصل السلطتين الدينية والمدنية، لا لأنه يأخذ بوجهة النظر الأوربية، بل لأنه يرى أن إدارة الدين وإدارة الملك، لم تتحدا في الإسلام تماما إلا في عهد الخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز، واعتبر أن الخلافة للعرب لأن عرب الجزيرة هم مؤسسو الجامعة الإسلامية والأتراك معادون للعرب (٧).

وفي كتابه "طبائع الاستبداد" رأى الكواكبي أن الديمقراطية هي علّة التقدم ومفتاح النهضة، وأن الاستبداد هو أساس الانحطاط والشرور والفساد الاجتماعي والجهل وعلة التأخر، فالمستبد يحمي نفسه بأنواع مختلفة من القوة: قوة الإرهاب بالعظمة وقوة الجند المنظمة وقوة القمع والإرهاب وقوة رجال الدين وقوة المال وقوة أهل الثروات، وهذه القوات تجعل قوة الاستبداد كحد السيف لا يُقاوم بعصا الفكر العام، كذلك رأى الكواكبي أن الاستبداد والعلم ضدان متغالبان، فكل إدارة مستبدة تسعى جهدها إلى إطفاء نور العلم وحصر الرعية في حالك الجهل، فالعلم يجلي العقول ويرفع النفوس ويعلي الهمم، مما يزعزع الأساس المكين للاستبداد، لذلك نادى الكواكبي بضرورة مقارعة الاستبداد وقيام دولة القانون، وأشار إلى أنه قبل مقارعة الاستبداد يجب تعيين البديل، ويجب تعيين الغاية بصراحة وإخلاص، وإشهارها بين العامة والسعي لإقناعهم واستحصال رضائهم منها ما أمكن، فالحرية التي تنفع الأمة هي التي تحصل عليها بعد قبولها، أما التي تحصل إثر ثورة حمقاء فقلما تفيد شيئا، لأن الثورة غالبا ما تكتفي بقطع الشجرة لا جذورها، فلا تلبث أن تنمو وتسود أقوى مما كانت عليه أولا، وكانت جمعية "أم القرى" التي أسسها الكواكبي وناضل من خلالها، أنموذجا واضحا للعمل السياسي بالمفهوم الحديث (٨).

بدأت المشاريع العربية دينية سلفية، ثم سيطر التيار الليبرالي على النخبة المثقفة منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، بعدها ساد الشارع العربي التيار القومي الاشتراكي منذ الخمسينات، وفي السبعينات انتعش اليسار، ومنذ منتصف الثمانينات بدأت تتراجع التيارات الثلاثة، وتنسحب تدريجيا عن الساحة السياسية لصالح المد الأصولي.

السلفية

إذا كان عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣-١٧٩٢) يُعتبر المؤسس الفكري الأول للتيارات السلفية، فإن رشيد رضا (١٨٦٥-١٩٣٥) يُعتبر المنظر الأهم لمقولات "الرابطة الإسلامية"، في حين يعتبر حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩) وتلميذه سيد قطب (١٩٠٣-١٩٦٦)

أهم منظري مقولات "الإسلام السياسي" وحركة "الإخوان المسلمين" وهي الركائز النظرية الأساسية التي انطلقت منها مختلف الحركات الإسلامية الأصولية في القرن العشرين.

عبر مؤلفيه "كتاب التوحيد" و"كتاب كشف الشهادات في التوحيد" وضع محمد بن عبد الوهاب أطروحته العامة لحل إشكال الانحطاط، ومفادها أن الناس قد نسوا الإسلام الحقيقي، وهذا هو سبب الانحطاط الخلقي العام الذي تنجم عنه جميع المشاكل، ولإنقاذ العالم الغارق في الآثام لا بد من تنقية الدين، واستعادة الشكل الذي كان عليه في القرون الثلاثة الأولى من نشوئه، ومصدر الإسلام في رأيه هو الكتاب والسنة فقط، وكان يعترف بالأئمة الأربعة مؤسسي المذاهب السنية، وكذلك بشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية وابن القيم، ونادى بتطبيق مبادئ العدل الإسلامي وإطاعة الحاكم إلا إذا أمر بالمعصية.

بعثت الوهابية في الإسلام النهج المتشدد الذي رفض كل البدع، وهي كل مظهر من مظاهر التحريفات في الإسلام كالصوفية وعبادة الأولياء والملائكة والرسل وتقديس بقايا الوثنية مثل التعاويذ والرقي والطلاسم، وهكذا تم منع التبغ والأفيون والمسبحة والموسيقى والإنشاد الصاخب وحلقات الذكر والرقص، أي كل ما له علاقة بنمط حياة الوجهاء العثمانيين أو الصوفية، وكان الوهابيون يعتبرون جميع المسلمين المعاصرين الذين لا يؤمنون بتعاليمهم أشد شركا من الجاهليين، وصارت الوهابية راية الحركة الوطنية في الجزيرة العربية ضد النفوذ العثماني والأجنبي (٩)، وحكمت السعودية وقطر حتى يومنا هذا.

في كتابه "الخلافة والإمامة العظمى" ١٩٢٣، أكد رشيد رضا على وحدة العنصرين الديني والمدني، ونادى باستعادة النص الفقهي وبعث الخلافة الراشدية انطلاقا من مبدأي قرشية الحاكم والشورى، فقد اعتبر أن الخلافة التي قامت على التغلب والقهر والجور، هي خلافة باطلة ولا علاقة لها بالإسلام بدءا من خلافة بني أمية وحتى خلافة بني عثمان، ورأى أن مقاومة الظلم الاستبداد من شأن أهل الحل والعقد (عقلاء وعلماء المسلمين) وعلى هؤلاء أن يؤسسوا نواة لانطلاق الخلافة في أي مكان من دار الإسلام، لم تطله السيطرة الأجنبية، وقد عارض بذلك قضية الأمة العربية، وأسقط مطلب الوحدة القومية، وأعلى مبدأ عالمية الإسلام (١٠).

أما حسن البنا مؤسس جماعة "الإخوان المسلمين" عام ١٩٢٨، فقد كان أول من رفع شعار "الإسلام هو الحل" وشدد على أن الإسلام تشريع وتعليم، كما أنه قانون وقضاء ودين دولة وقرآن وسيف، واعتبر أن حدود الوطنية والقومية هي أرض الإسلام وتعاليمه، وأن المسلم الذي يرضى بحياتنا ويتفرغ للعبادة ويترك السياسة ليس بمسلم "فما لم تقم الدولة الإسلامية فنحن مقصرين جميعا أمام الله، وإن الإخوان سوف يستخدمون القوة حيث لا يجدي غيرها لدفع المسلمين".

في كتابيه "معالم على الطريق" و "معركة الإسلام والرأسمالية" طور سيد قطب مفهومي: "الحاكمية" و"الجاهلية المعاصرة" وبهما وضع النظام الإسلامي في حالة تعارض تام مع الثقافة الغربية، وهاجم ممثلي الدعوة إلى التحرير الفكري والعقلي أمثال سلامة موسى وطه حسين، ورفض التراث الفلسفي العقلي في الثقافة الإسلامية، فقد قسم العالم إلى مجتمعين: مجتمع إسلامي وآخر جاهلي، ورأى أن الفارق بين الدول المسلمة والجاهلية هو الحاكمية، واعتبر أن الله وحده مصدر السلطات والتشريع، ومن هنا رفض سيد قطب فكرة الديمقراطية والانتخابات التشريعية، ورأى "أن الجيل القرآني الفريد –جيل الصحابة– يرتد تفرده إلى أنه استقى معرفته ووعيه من منبع القرآن وحده، ثم حدث أن اختلطت الينابيع، فصب في النبع الذي استقت منه الأجيال التالية، فلسفة الإغريق ومنطقهم، وأساطير الفرس وتصوراتهم وإسرائيليات اليهود، ولاهوت النصارى، وغير ذلك من رواسب الحضارات والثقافات الأخرى، واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم وعلم الكلام، كما اختلط بالفقه والأصول أيضا"، كذلك رفض قطب مقولة القومية لأنها مقولة علمانية تناقض العقيدة والدين، فأواصر الجنس والأرض واللون واللغة والمصالح المشتركة عوائق حيوانية سخيفة، والحضارة الإسلامية لم تكن يوما عربية وإنما كانت إسلامية، ولم تكن يوما قومية إنما كانت عقيدية: "إن هذا الدين صنع الأمة المسلمة أول مرة، وبه تصنع الأمة المسلمة في كل مرة يراد فيها أن يعاد إخراج الأمة المسلمة إلى الوجود، كما أخرجها الله أول مرة" (١١).

الليبرالية

في إطار الدولة الحديثة التي أسسها محمد علي بدأت الاتجاهات العلمانية والعلمية والليبرالية بشكل خاص، تنمو وتسود في مصر ومنها تنتشر إلى باقي الأراضي العربية، وقد تبنى الليبراليون النظرية البرجوازية في بناء القومية العربية معترفين بإقليمية المعركة من أجل الاستقلال والتحديث، وكان التحديث بالنسبة لهم يعني الأخذ من ثقافة الغرب وعلومه أخذا غير محدود، وكان يعني إخضاع التراث نفسه لأساليب الدراسة الغربية وتمحيصه وتدقيقه، وطرحوا الديمقراطية والحياة البرلمانية حلا لمعضلة شكل الحكم السياسي وإشراك الشعب في تقرير مصيره، وطرحوا الليبرالية الاقتصادية والتنمية الزراعية والصناعية على الأسلوب الرأسمالي حلا لمشكلة الفقر والتخلف الاقتصادي، وظهر العديد من الزعماء البارزين الذين قادوا حركات النضال ضد الاستعمار أمثال: مصطفى كامل مؤسس "الحزب الوطني"، وسعد زغلول زعيم "حزب الوفد" في مصر، وياسين الهاشمي ونوري السعيد في العراق، وهاشم الأتاسي وإبراهيم هنانو في سوريا، ورياض الصلح وبشارة الخوري في لبنان، ومصالي الحاج في الجزائر، والحبيب بورقيبة في تونس (١٢).

على المستوى النظري ظهر أول نص ليبرالي بالمفهوم الحديث بقلم المفكر السياسي المصري لطفي السيد حول مذهب "الحريون" أو "الليبراليون" وفيه كتب: يقتضي مذهب الحريين في أصل وضعه، أن لا يكون للحكومة سلطان إلا ما ولتها الضرورة إياه، وهي ثلاث ولايات: ولاية البوليس وولاية الدفاع الوطني وولاية القضاء، وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع فالولاية للأفراد والمجاميع الحرة أو المؤسسات.

أما أطروحة الفصل الواقعي للسلطة المدنية عن الدينية، فقد جاءت على يد علي عبد الرازق في كتابه "الإسلام وأصول الحكم" عام ١٩٢٥، حيث رأى أن الإسلام لا يملك نظاما معينا للحكم، ولم يفرض على المسلمين نظاما خاصا، بل ترك مطلق الحرية لهم في تنظيم الدولة طبقا للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة التطور الاجتماعي الزمني، ورأى أن الخلافة ليست نظاما دينيا وأن النبي لم يكن ملكا، ولم يحاول قط أن ينشئ حكومة أو دولة، لأنه كان رسولا ولم يكن زعيما سياسيا، وبناء على ذلك دعا عبد الرزاق إلى إلغاء الخلافة، لأنها نظام يتعارض مع الإسلام كدين حر يلائم كل العصور والبيئات.

ودعا فرح أنطون لتأسيس مجتمع علماني على النمط الغربي للتخلص من نظام الملَّة العثماني، واعتبر أن الدين والعلم في عداوة دائمة (١٣)، وكان شبلي شميّل من أبرز المفكرين الذين تبنوا نظرية داروين في النشوء والارتقاء، ودافع عنها دفاعا شجاعا، ثم انتقل للدفاع عن النظام الجمهوري "إن الجمهورية هي الحقيقة التي يتم فيها توزيع الأعمال على قدر المنافع العمومية، بحيث تتوفر فيها المنفعة لكل فرد في الاجتماع بدون أدنى تمييز"، وظهر كتاب طه حسين "في الشعر الجاهلي" عام ١٩٢٦ وحاول فيه تطبيق أساليب النقد التاريخي على الطريقة الديكارتية في قراءة النصوص التاريخية وتدقيقها، وانبرت أقلام محمد حسن هيكل والمازني والعقاد في الدفاع عن الليبرالية، وكان قد ظهر قبل ذلك بكثير كتاب "تحرير المرأة" لقاسم أمين، وكلها إسهامات نظرية أثارت معارك فكرية وسياسية وقضائية حقيقية، مما أعطاها بعدا اجتماعيا خاصا.

القومية العربية

على أرضية التحولات التي شهدتها الإمبراطورية العثمانية من محاولات الإصلاح المتكررة والقضاء على الإنكشارية وصدور المراسيم الإصلاحية، وإعلان الدستور العثماني عام ١٨٧٦ ومن ثم تعطيله حتى عام ١٩٠٣، وانقلاب الاتحاديين على السلطان والسياسة القومية الطورانية الشوفينية التي اتبعوها في تتريك البلاد، مضافا إلى ذلك سقوط بعض أجزاء من العالم العربي تحت سيطرة القوى الاستعمارية الكبرى: وقوع الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي عام ١٨٢٧، واحتلال البريطانيين لعدن ١٨٣٧ ومصر ١٨٨٢، واحتلال إيطاليا لليبيا عام ١٩١١، على هذه الأرضية بدأ الوعي القومي عند العرب يستيقظ، ويستشعر خصوصيته ودوره في قيادة

الأمة الإسلامية (١٤)، وأشار الباحث الفلسطيني ناجي علوش إلى أن أديب إسحاق (١٨٥٦-١٨٨٥) كان من أبرز الذين تحدثوا في هذه المرحلة عن دولة الشرق العظيمة المعروفة بدولة العرب، وأول من دعا إلى اتحاد عربي مادام الاتحاد العمومي بين الشرقيين قد تعذر، وأن أطروحة الكواكبي قد مثلت نقلة في المشروع القومي.

مع بداية القرن العشرين تأسس عدد من الأحزاب والجمعيات العربية مثل "النهضة العربية" ١٩٠٣ و "القحطانية" ١٩٠٩ و"العربية الفتاة" ١٩١١ و"العهد" ١٩١٣، وكانت أحزاب سرية لعبت دورا في التعبئة القومية، وكان أعضاؤها من كل الولايات وكل الطوائف، ولو عدنا إلى وثائق أبرز هذه الأحزاب وأقواها "العربية الفتاة" لوجدنا أن برنامج الجمعية ينص على تحقيق استقلال البلاد العربية وتحريرها من الحكم التركي وأية سلطة أجنبية، وأول شرط من شروط العضوية أن يكون العضو عربيا مخلصا لأمته دون تحديد من هو العربي.

عُقد المؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣، وكانت المطالب معتدلة وأبرزها الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الأقاليم العربية، وأن تكون الخدمة العسكرية ميدانية في داخل البلد، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى أدى التحالف بين تيارات الحركة العربية بقيادة الشريف حسين عام ١٩١٥ إلى اندلاع ما عرف بـ "الثورة العربية الكبرى" (١٥) التي أسفرت عن قيام الدولة العربية في بلاد الشام برئاسة فيصل بن الحسين ما بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠.

لكن المنشغلين بالتأريخ للحركة القومية العربية، يرون أن أهم المراحل التي مرت بها من ناحية التنظير والحراك السياسي في الأزمنة المعاصرة، هي تلك الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وحتى هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، ففي هذه الفترة عرف الفكر القومي أهم أعلامه: زكي الأرثوزي وميشيل عفلق وجمال عبد الناصر ونديم البيطار وساطع الحصري وأمين الحافظ، مضافا إليهم قائمة طويلة من الكتاب والصحفيين ورجال السياسة، وفي هذه الفترة ظهرت أهم الأيديولوجيات والأحزاب الوحدوية القومية: حركة القوميين العرب والبعث والناصرية، وتأسست الجامعة العربية، واستلمت الأحزاب القومية سدة الحكم في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا، وتوحدت سوريا ومصر ما بين الأعوام (١٩٥٨-١٩٦١).

في "الميثاق" كتب جمال عبد الناصر: "الأمة العربية لم تعد بحاجة إلى تثبيت حقيقة الوحدة العربية بين شعوبها، لقد جاوزت الوحدة هذه المرحلة، وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته، ويكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل، ووحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان، ووحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير".

وكتب ساطع الحصري في "العروبة أولا": "الأمل في الوجود العربي هو الوحدة، وحدة الأمة، وما الجنسيات التي يكون المرء بموجبها مصريا أو عراقيا أو يمنيا سوى شعوب وفروع لأمة واحدة هي الأمة العربية، وما التعدد القائم في الدول العربية إلا نتيجة لحدوث الاستعمار،

فهو إذن تجزئة يجب أن تزول، والأمر كذلك ليس بموجب الانتساب إلى اللغة الواحدة أو الصدور عن التاريخ الواحد، بل هو من أجل ما يفترضه المستقبل من مصير مشترك، لا بد من اجتماع العرب قاطبة في كتلة واحدة، لأنه البديل الوحيد للخروج من وحدة الجهل والفقر والبؤس جميعا"، وفي دفاعه عن استقلالية الثقافة القومية العربية تصدى الحصري للنظرية التي تروج لثقافة حضارية متوسطية، موضحا أن المستفيد من ذلك فرنسا كبلد استعماري، وهاجم فكرة الانتماء إلى ثقافة شرق أوسطية مبينا الفروق بين الثقافة التركية والفارسية والعربية، وهي بلاد يجمعها الإسلام وتفرقها اللغة.

وقام ميشيل عفلق بصياغة وتقعيد الإطار النظري العام لعقيدة البعث في كتابه "في سبيل البعث"، كما حدد أعداء القومية العربية في كتابه "البعث والوحدة" بقوله: "الوحدة العربية هي عرضة لأكبر تآمر في هذا العصر، يحاربها الاستعمار الذي احتل أراضي الوطن العربي وجزأها وعمل على ترسيخ التجزئة، وتحاربها الصهيونية العالمية التي أقامت بمساعدة الاستعمار دولة إسرائيل لتكون أكثر عقبة في طريق الوحدة العربية، وتقاومها الأحزاب الشيوعية، وتحاربها الرجعية العربية دفاعا عن زعاماتها الإقليمية وعن استئثارها بالثروات المحلية، وتحاربها التقدمية الانتهازية والانتهازية المستترة بستار التقدمية، وتحاربها أخيرا كل رواسب التعصب والتخلف الفكري في مجتمعنا المتحفز للثورة، ألا وهي الطائفية والشعوبية والإقليمية" (١٦).

ظهرت نظريتان للوحدة العربية: الأولى قالت بالدمج والاتحاد السياسي أولا، أي إقامة رئاسة واحدة أو سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية، تعالج جميع القضايا السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية والاجتماعية الأساسية التي تواجه الأجزاء المساهمة في الوحدة، وتخلق هي بنفسها الأجهزة الضرورية في هذه القطاعات كقاعدة وأساس للاتحاد والوحدة، أما النظرية الأخرى فقد قالت بالاتحاد الاقتصادي أولا، أي التنمية الاقتصادية، أو الوحدة الاقتصادية كطريق للوحدة العربية الشاملة.

وفي مقابل هذه التصورات لحل المسألة القومية، تشكل اتجاه مناقض تماما، انطلق من رؤية قطرية صرفة، لم تقطع مع الفكر الوحدوي وحسب، بل قطعت أيضا مع مفهوم الأمة العربية، لتؤسس قوميات خاصة لعدد من الأقطار في مصر وبلاد الشام والعراق على أساس فرعوني وفينيقي وبابلي آشوري، وتربط حاضرها بأوربا الرأسمالية المتطورة وليس بالحاضر العربي (١٧).

الماركسية

في العقد الثالث من القرن العشرين بدأت الأحزاب الشيوعية تتشكل في المنطقة العربية، عام ١٩٢٠ تم تأسيس أول حزب شيوعي عربي في مصر، وبعد ذلك بخمس سنوات تأسس الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان، وفي عام ١٩٣٥ تأسس الحزب الشيوعي العراقي، وبعدها

بعام انفصل الحزب الشيوعي الجزائري عن الحزب الشيوعي الفرنسي وهكذا... وتبنت الحركة الشيوعية العربية مقولات الماركسية اللينينية القائلة بأولوية الوجود المادي وشرطيته في تحديد الوعي وتكوينه، والمنادية بالارتباط الوثيق ما بين النضال ضد الاستعمار والنضال ضد الإمبريالية العالمية، وربط ثورة التحرير بتأميم الثروات الوطنية وبناء الاقتصاد الاشتراكي، ومنذ بدايات تأسيسها وحتى أواسط الخمسينات، اعتبرت القضية القومية قضية برجوازية، وأنكرت وجود الأمة العربية، مستندة في ذلك على تعريف ستالين في كتابه "الماركسية والمسألة القومية": أن الأمة ليست مقولة تاريخية، بل مقولة تاريخية لعهد معين، هو عهد الرأسمالية الصاعدة، ولذلك فإن مصير هذه الأمم مرتبط بمصير الرأسمالية"، وبسقوط الرأسمالية يجب أن تغيب هذه الأمم عن المسرح.

أنكر الحزب الشيوعي المصري وجود الأمة العربية بحجة أن العرب لا تتوافر فيهم مقومات الأمة، وظل يؤكد على الخصائص القومية الخاصة بالمجتمع المصري، وعارضت الحركة الشيوعية في السودان وحدة بلدها مع مصر عام ١٩٥٣، أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد أنكر عروبة الجزائر، ودعا إلى اتحاد الجزائر بفرنسا، ولم يشذ الحزب الشيوعي العراقي عن هذا الموقف، فكان يضخم الفروق بين أجزاء العالم العربي، ويؤكد على مبدأ التطور الخاص الموضوعي للكيانات العربية، وقد نص ميثاقه الوطني عام ١٩٤٥ على: "إننا نناضل من أجل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ونناضل في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية وبين منظمات العمال والمثقفين والطلاب في سبيل تحرير البلاد العربية، نناضل في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية"، وكتب الأمين العام للحزب الشيوعي السوري خالد بكداش في مقدمة كتابه "طريق الاستقلال": "الأمة العربية غير موجودة لأنه لا تتوافر للعرب الوحدة الاقتصادية، فالوضع الجغرافي الذي يفصل بين سوريا والجزائر أو بين العراق ومصر، سيظل فاصلا بينهما وهو قد أثر ويؤثر على تطور كلا القطرين وعلى ثقافة كل منهما وحياته الاقتصادية وعقليته وبنيانه النفسي".

مع صعود الحركة القومية وثورة مصر عام ١٩٥٢ ودخولها في علاقة من العداء للإمبريالية وإسرائيل والرجعية العربية، حصل تغيرا جذريا في موقف الأحزاب الشيوعية من القضية العربية، فاعترف الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بالقومية العربية والوحدة العربية إثر اجتماع اللجنة المركزية عام ١٩٥٣، وفي نفس العام قدمت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي كراس بعنوان "خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي" وفي عام ١٩٥٨ اعترف الحزب الشيوعي المصري لأول مرة في تاريخه بالقومية العربية الواحدة والأمة العربية الواحدة، في كراس صغير أصدره بعنوان "مفهوم القومية العربية"، وعلى هذا الأساس انضمت

الحركة الشيوعية وكافة فصائل اليسار الأخرى فيما عُرف بـ "حركة التحرر العربية"، في الستينيات السبعينات لتحرير الأرض والإنسان، وبناء اقتصاد اشتراكي متحرر من السيطرة الإمبريالية (١٨). ومن قادة اليسار ومنظريه: الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني فرج الله الحلو، ومؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور جورج حبش، والرئيس الجزائري هواري بومدين.

وإذا كان اليسار العربي خلال فترة انتعاشه، لم يستطع أن يفرز واقعا ملموسا وفاعلا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فقد كانت له آثاره الواضحة على المستوى الثقافي، حيث ظهرت محاولات جادة لإعادة قراءة التاريخ والواقع من وجهة النظر المادية الجدلية وصراع الطبقات، مثل إسهام المفكر اللبناني الراحل حسين مروة في قراءة التراث العربي، أو الاجتهادات الفكرية التي قدمها المفكران السوريان صادق جلال العظم والطيب التيزيني، أو الموضوعات الجريئة التي تناولتها الباحثة المصرية نوال السعداوي حول وضع المرأة العربية، وظهرت أهم الأسماء التي رسمت تفاصيل المشهد الثقافي في البلدان العربية منذ أوائل الستينات، أمثال محمود درويش وأحمد فؤاد نجم ونزيه أبو عفش وحنا مينة والطاهر وطار وغسان كنفاني ويوسف عبد لكي وسعد الله ونوس وزكريا تامر وزياد الرحباني ومارسيل خليفة وغيرهم الكثير.

المراجع

١. "مصائر التحديث في الوطن العربي"، مجلة "الوحدة"، "ملف التحديث في الوطن العربي"، ص ٣

٢. نفس المصدر السابق

٣. د. محمد عمارة "يوم كان الأزهر مركزا للعقلانية ومرتكزا للنضال" مجلة "المسيرة" العدد ١٧، ص ١٦

٤. د. أحمد إبراهيم الهواري "حول الأصالة والمعاصرة / قراءة نقدية في تخليص الإبريز للطهطاوي" في "الوحدة العدد" ٤٦/٤٧ أب ١٩٨٨ ، ص ١٤١

٥. د. قاسم جميل "الإسلام والحداثة الفكرية" مجلة "الوحدة"، ملف التحديث في الوطن العربي، ص ٤٧

٦. د. محمد عمارة "يوم كان الأزهر مركزا للعقلانية ومرتكزا للنضال" مصدر مذكور

٧. ناجي علوش "الوحدة العربية/ دراسة في التبلور السياسي للمشروع القومي" في مجلة "الوحدة" العدد ٥٣ ، شباط ١٩٨٩

٨. د. أحمد الجباعي "الكواكبي: هم التأخر العربي وهاجس النهضة" في مجلة "الوحدة" العدد ٨١ /يوليو ١٩٩١، ص (٦٧-٨١)

٩. الكسي فاسيلييف "تاريخ العربية السعودية" ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقدم ١٩٨٦ ص (٧٤-٩٨)

١٠. انظر د. وجيه كثرواني "رشيد رضا والدولة العثمانية ومسألة الخلافة الفقهية والسلطة" مجلة "الوحدة" العدد ٤٦/٤٧ تموز/آب/١٩٨٨

١١. د. نصر حامد أبو زيد "نقد الخطاب الديني"

١٢. صلاح الدين منسي "الفكر الليبرالي في السبعينات، نموذج مصر" مجلة "الوحدة" العدد ٤٦/٤٧ تموز/آب ١٩٨٨

١٣. د. جميل قاسم "الإسلام والحداثة الفكرية" مصدر مذكور، ص (٤٨-٥٠)

١٤. د. نور الدين حاطوم "ثوابت جغرافية وإشعاع سياسي لبعض المراكز في التاريخ العربي" في مجلة "الوحدة" العدد ٥٣ /شباط ١٩٨٩، ص (١٦٠-١٦٥)

١٥. ناجي علوش "الوحدة العربية/ دراسة في التبلور السياسي للمشروع القومي" في مجلة "الوحدة" العدد ٥٣/ شباط ١٩٨٩

١٦. سعيد بنسعيد "العقل العربي والوحدة/ نهاية الخطاب القومي الكلاسيكي"، في "مجلة" الوحدة العدد ٤٦/٤٧ تموز/آب ١٩٨٨، ص (٤٦-٥٣).

١٧. سلامة كيله "تيارات الفكر العربي إزاء المسألة القومية" مجلة "الوحدة" العدد ٤٦/٤٧ ١٩٨٨

١٨. توفيق المديني "القضية القومية في وعي الحركة الشيوعية العربية" في مجلة "الوحدة" العدد ٦٨، ص (١٦٣-١٦٦).

رابعا: الثقافة العربية المعاصرة

"علينا أن نعيد اختراع أنفسنا". غو شوك تونغ.

ظهور أولى المطابع والصحف العربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والأساس الفكري الذي وضعه رواد النهضة ومنظرو التحديث، كانا العاملين الحاسمين اللذين حركا مياه الحياة الراكدة، ومهدا الطريق أمام الثقافة العربية كي تستعيد خصوصيتها في الانفتاح والحوار بعد طول انقطاع، فبدأت تتفاعل وتتكامل مع العديد من روافد الثقافة الغربية، هكذا ظهر اصطلاح مغاير للأمة بالانتقال من التحديد الديني إلى التحديد الزمني المدني، وظهرت مفاهيم جديدة حول ترتيب العلاقات الاجتماعية وتحديد مؤسسات المجتمع. جاءت الأحزاب السياسية مكان الملل، وحلّت المدرسة مكان الكتّاب والمسجد، وبدأت النظم التعليمية تستقي من مناهج التعليم الغربي، وبذلك كانت اللغة العربية تجدد نفسها، وبدأت تظهر فنون المقالة، وأخذت القوالب الشعرية الجديدة تزاحم القوالب القديمة، وابتعد السرد العربي عن أسلوب ألف ليلة وليلة ومقامات الهمذاني بظهور الرواية والقصة، ودخل المشهد الثقافي فن المسرح ثم السينما، وتم تحديث الموسيقى العربية، كما أن ضروبا جديدة من النحت والرسم والحفر أخذت مكانتها في الحركة التشكيلية العربية (١).

ويجمع الباحثون والنقاد على دور الصحافة الأصيل في دفع هذه التحولات وتصويبها، كما أنهم يعترفون بأهمية دور الترجمة والنقل في تحديث الثقافة العربية، ويرون أن معارك التجديد المختلفة التي خاضها المتنورون العرب منذ النصف الأخير من القرن التاسع عشر، أثمرت في خمسينيات القرن العشرين، وساد التيار الحداثي في الأدب والفن، ومن ثمة بدأ الجهد ينصب على تأصيل أشكال الإبداع ومنحها هويتها العربية، باستلهام الموروث الثقافي ووضعه في سياقات معاصرة. وإلى ذلك يمكن تسجيل بعض الملاحظات والإشكالات العامة التي حكمت مسار الحركة الثقافية العربية في مرحلتها المعاصرة، وهي:

*في عهود الاستقلال ازداد الاهتمام بالتعليم والإقبال عليه بكل مراحله الابتدائية والمتوسطة والعالية، ولم تبق دولة عربية لم تفتتح جامعة على الأقل بدءا من عام ١٩٧٠، حيث بلغ عدد الجامعات العربية في عام ١٩٨٦ ثمان وثمانين جامعة، وعليه تضاعفت أعداد المتعلمين وحملة الشهادات الجامعية تحديدا في العقود الأخيرة، لكن مازال عدد الأميين من بين البالغين العرب يساوي ٦٥ مليون أمي ثلثيهما من النساء، كذلك مازال يوجد عشرة مليون طفل عربي لم يلتحقوا بمدارس المرحلة الابتدائية، ويبلغ متوسط نسبة الأمية في المنطقة العربية ما بين ٦٠ و٧٠%، لكنها ترتفع في بعض الدول العربية إلى ٩٠%، وهي من أعلى النسب الموجودة في العالم (٢). ناهيك عن ما بات يُعرف بـ"أمية المتعلمين" المترتبة عن عدم تحديث

المناهج ووسائل التعليم بشكل دوري، مما جعلها قاصرة في أغلب الأحيان عن نقل مستجدات العلم والمعرفة الإنسانية، واستيعاب العلوم التكنولوجية وتطبيقاتها العملية.

*تشير الإحصاءات أن عدد المراكز البحثية في المنطقة العربية، بلغ ٣٧٥ مركزا: ٢٠% منها مستقل و١٢% منها تابع للجامعات و٥١% تابع للوزارات و١٧% يتذبذب بين جهتين أو أكثر، وتهتم مراكز الجامعات بالبحوث النظرية البحتة، أما تلك المرتبطة بالوزارات فإنها تتجه نحو البحوث التطبيقية، ولهذا الفصل سلبياته الواضحة على سير الدراسات العلمية التي تستدعي التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث.

كذلك تشير الإحصائيات إلى أن ٤٨% من المراكز البحثية ركزت جهودها على النواحي البيئية: الإنسانية والطبيعية، و٢١% توجهت إلى الجانب التقني، أما ما تبقى من المراكز فقد تعددت اهتماماته بين البحوث الاجتماعية والاقتصادية والإدارية أو بحوث اللغة والتربية، ومع هذا فلا توجد تحديدات واضحة للمشاكل التي تتبناها هذه المراكز (٣).

إلى ذلك يُعتبر مستوى تمويل البحوث في العالم العربي من أخفض المستويات في العالم، حيث بلغ معدل الإنفاق نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٠،١٤% فقط في عام ١٩٩٦، مقابل ٢،٥٣% في إسرائيل و٢،٩% في اليابان مثلا (٤)، وتكفي الإشارة في هذا السياق إلى أن ٨٥% من البحوث التي أُنتجت، أنتجتها الجهود الفردية وليست المؤسسات البحثية، و"أن مصر وحدها تقدم حوالي ٧٠% من مجموع البحث العلمي المنتج في كل الأقطار العربية" كما لاحظ الباحث حافظ قبيسي.

لهذه الأسباب وغيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية والوظيفية المعيقة، تزداد هجرة الكفاءات العربية إلى البلدان الغربية عاما بعد عام من أجل الدراسة أو العمل أو الإقامة الدائمة، على الرغم من أن ست دول عربية على الأقل قد سنت قوانين للحد من هجرة الكفاءات وتشجيع الخبرات، ويشير الدكتور أنطوان زحلان "إلى وجود مليون كفاءة عربية يستثمرها الغرب".

*بعد قرن أو أكثر من التطلع إلى الحداثة والتحديث مازالت الأنساق القديمة تعيش جنبا إلى جنب مع الأنساق الجديدة في شكل الازدواجية تغلب عليها سمة التناحر والصراع، أو كما أشار الدكتور نبيل علي، مازالت الثقافة العربية تواجه منذ عصر النهضة على الأقل العديد من الثنائيات التي لم تحسم بعد: ثنائية السلفية والمعاصرة، ثنائية التراث والتجديد، ثنائية الانتماء الجغرافي آسيا/ إفريقيا، ثنائية النقل والعقل في المدرسة العربية، ثنائية التأثير الغربي الإنكليزي/ الفرنسي، ثنائية البداوة والحضارة والريف والمدينة، ثنائية الثقافة الإسلامية والثقافة البحر متوسطية، وثنائية النزعة القطرية والنزعة القومية (٥).

*حكم مسيرة الحركة الثقافية العربية إلى حد بعيد ظهور المبادرات الفردية ومحاولات التجريب، ومع ذلك يمكننا رصد اتجاهات عامة سلكتها الإبداعات المعاصرة، وهموم مشتركة

تناولتها، وتجارب أثبتت وجودها عربيا، وأحيانا انتزعت الاعتراف العالمي بأهميتها، مع ملاحظة أن النتاج الأدبي والفني، قد فاق بالكم والنوع النتاج العلمي والفكري الأصيل، وأن الأعمال الفكرية والإبداعية الجيدة، قد لاقت نفس الدرجة من الاهتمام والتقدير عند المتلقين العرب في كل مكان (٦)، وهذا ما فسره المختار بنعبدلاوي بوحدة المنطق الثقافي المرتبطة بوحدة الرؤية والمقاييس النقدية والاشكالات الاجتماعية.

*يعاني المبدعون والمثقفون العرب من ضعف التواصل والتبادل ما بين مشرق العالم العربي ومغربه، كما يعانون وإن كان بدرجات متفاوتة من انحسار المناخ الديمقراطي، وغياب التشريعات والتجمعات الكفيلة بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير، وضغط الرقابات الرسمية والاجتماعية المتعلقة بموضوعات الدين والسلطة والجنس، أو ما يُعرف بـ"ثالوث التحريم"، ناهيك أنه بصعود وانتشار التيارات السلفية في عقد التسعينيات، عادت من جديد إلى الساحة الثقافية العربية ظاهرة تحريم الأعمال الإبداعية وتكفير المبدعين، كما هي الحال في اغتيال المفكر المصري فرج فودة، أو محاولة اغتيال الروائي نجيب محفوظ، أو المعركة التي واجهتها رواية الكاتب السوري حيدر حيدر "وليمة لأعشاب البحر" بعد مرور عقدين على صدورها.

*كانت معدلات نمو الإنتاج الثقافي العربي بطيئة، وهي في تراجع مستمر، فحسب الأرقام البيانية تبلغ حصة الألف عربي من الكتب اثني وعشرين عنوانا، فيما ترتفع الحصة في الدول الغربية إلى ٤٩٠ عنوان لكل ألف، وهناك تراجع في حركة التأليف، وتحظى الكتب الدينية والتعليمية النصيب الأكبر من الاهتمام، والعالم العربي كله يترجم سنويا ما يقارب ٣٢٠ كتابا، وهو خمس ما تترجمه اليونان فقط، والإجمالي التراكمي للكتب المترجمة منذ عصر المأمون وحتى الآن عشرة آلاف كتاب، وهو يوازي تقريبا ما تترجمه إسبانيا في عام واحد، وثمة تناقص في معدل إنتاج الأفلام العربية سنويا من المئات إلى العشرات (٧)، وفي حين يبلغ المعدل العالمي من مقاعد السينما والمسرح ٢٥ مقعدا لكل ألف مواطن، تنخفض حصة الألف عربي إلى ٧،٥ مقعد.

وحصل العالم العربي طوال تاريخه الحديث على أربع جوائز نوبل في مجال الثقافة والعلوم، جائزة في الطب لبتر مدور الإنكليزي ذي الأصول اللبنانية عام ١٩٦٠، وواحدة في الآداب هي التي نالها الروائي المصري نجيب محفوظ عام ١٩٨٨، وجائزتان في الكيمياء نالها عرب أمريكيون، الأولى حصدها إلياس جميس خوري من أصل لبناني عام ١٩٩٠، والثانية حصل عليها أحمد زويل عام عام ١٩٩٩ وهو من أصل مصري.

*أغلب أجهزة الثقافة في العالم العربي، هي أجهزة تابعة وليست مستقلة، وهذا يعني أن ما ترسمه من سياسات وما تقدمه من خدمات لا يخدم الثقافة بحد ذاتها، بل يخدم الجهات التي تتبع لها، وهذه السياسات والخدمات لا تغطي الاحتياجات الثقافية للمواطنين تحديدا منهم سكان

المدن الصغيرة والأرياف، وإلى ذلك يتم التخطيط لثقافة محلية، وهي ثقافة رسمية فوقية غالبا ما تختلف عن المناخ الثقافي السائد (٨).

*رغم كل القهر والهزائم والضغوط التي واجهت المثقف العربي أثناء مسيرة التجديد والبحث عن الهوية، استطاع حتى أواخر الثمانينات أن يكون حاضرا ومؤثرا في مجرى الأحداث، فقد كان المصلح الديني والاجتماعي في البدايات، ثم جذبته الجمعيات والأحزاب والمنتديات والعمل السياسي، لكنه منذ عقد أو أكثر انكفأ على ذاته، وبات يعيش هو ومنجزه على هامش الحياة، وهو مطالب حاليا كما أمسك في بداية عصر النهضة بدفة الصحافة وأدارها باتجاه واقع أفضل، أن يمسك اليوم بدفة الإعلام والمعلومات ويعيد للثقافة حضورها الواعد، فأغلب النخب المتعلمة والمثقفة تحتاج إلى إعادة تأهيل معلوماتي، ويحتاج معظم النتاج الثقافي الموروث منه والمعاصر إلى رقمنة وتوثيق وأرشفة وتنظيم في كشوف وبيانات سنوية، تهيئ للباحثين والمهتمين وأصحاب العلاقة سبلا سهلة للوصول إليه والإفادة منه، وهي عملية معقدة وصعبة بطبيعة الحال، لكنها تشكل الخطوة الأولى من خطوات رصد الاحتياجات والتنمية، وهي مدخل أساسي للولوج في المجتمع المعرفي وفتح أبواب الحوار الثقافي على المستويين المحلي والعالمي، فمن الغريب والمستهجن أن تقف الثقافة والمثقفون على هامش عصر المعلومات والمعرفة.

المراجع

١. انظر عز الدين المدني "العرب وأوربا/ حوار الثقافات" في مجلة "شؤون عربية" العدد ٢٧/ ١٩٨٣، ص (٦٥-٦٦).

٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية عام ٢٠٠٢

٣. محمد شهاب "واقع البحث العلمي في الوطن العربي ومستقبله" في مجلة "شؤون عربية" آذار/ ١٩٩٠

٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

٥. د. نبيل علي "الحاسب الآلي والتخطيط المستقبلي له لاستخدامه في إطار الثقافة العربية" في "الخطة الشاملة للثقافة العربية" المجلد الثالث/ القسم الثالث ، ص ١١٠٢

٦. د. عز الدين المدني "الأدب والمسرح والسينما في الوطن العربي" مجلة "شؤون عربية" تونس ١٩٨٥

٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

٨. انظر ماجدة موريس "الإذاعات العربية وقضية الوحدة العربية" في مجلة "المستقبل العربي" بيروت ١٩٧٩، ص (١١٠-١٢٤)

الباب الثالث

تنمية الإعلام وإعلام التنمية في المنطقة العربية

تعود بدايات الإعلام العربي ممثلا بالصحافة المطبوعة إلى عشرينات القرن التاسع عشر، وبعد قرن ونصف استطاعت الدول العربية أن تنشئ البنى التحتية للصحافة والإذاعة والتلفزة، وفي النصف الأخير من ثمانينات القرن العشرين ارتبطت بالفضاء، وبعد عقد من ذلك التاريخ بدأت تتصل بشبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، فما هي مكونات البنية التحتية للإعلام العربي، وما هي السياسات التي تحكم عمله ووتائر نموه، وهل توجد أية صناعات عربية تضمن استمراره وتطوره؟ ما هي السمات العامة التي تميز أدائه ولغته وتحدد قدراته الإتصالية، وما هي أبعاده التنموية الثقافية والإنسانية؟ وما هو حجم تدفق الإعلام الأجنبي في قنواته المختلفة، وإلى أي مدى استطاع الإعلام العربي أن يتواجد على الساحة الدولية، ويتصل بالرأي العام العالمي؟

والباب الأخير من الكتاب سوف يحاول الإجابة عن هذه الأسئلة استنادا إلى كل المقدمات الواردة في البابين السابقين.

أولا: البنية التحتية ومعدلات النمو

"كلما زاد حظ الإعلام من الحرية والانتشار، زادت فعاليته في قضايا التنمية الشاملة". وليم شرام.

يقصد بالبنية التحتية للإعلام، جملة المكونات التقنية والكمية التي تسيّر عمله، وتشتمل على المؤسسات وأجهزة الطباعة والإرسال والاستقبال والتسجيل والتصوير، ووكالات الأنباء، وشبكات الاتصال، ووسائل جمع وأرشفة وخزن واسترجاع المعلومات، ومراكز التعليم والتدريب والبحوث، ومجمل الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

الصناعات الإعلامية والاستيراد

لم تعرف المنطقة العربية أيا من الصناعات اللازمة لإنشاء بنية الإعلام وضمان تطورها، باستثناء تصنيع أجهزة الاستقبال الإذاعي والتلفزيوني وأجهزة التسجيل الصوتي والفيديو وأجهزة الحواسب، وهي صناعات تجميعية على الغالب، قامت في بعض الدول العربية كمصر وسوريا بالاتفاق مع عدد من الشركات المصنعة، ومع غياب صناعة عربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، بات الاستيراد هو الشكل الوحيد لتنمية مكونات الإعلام، وتعتبر السوق العربية واحدة من أوسع وأسرع الأسواق في العالم، فقد استحوذت على ٧% من السوق العالمية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي نسبة من أعلى النسب (١)، فعلى سبيل المثال تشير بيانات الاسكوا المنشورة على الإنترنت إلى أن شركة "اتصالات" الإماراتية كانت أول من أدخل الهاتف النقال إلى الشرق الأوسط عام ١٩٨٢، وأن حجم الاستثمار في ميدان تقنيات المعلومات والاتصالات قد بلغ عام ٢٠٠٢ في الإمارات وحدها 1;245 مليار دولار، غير أن الدول العربية تظهر تفاوتا كبيرا من حيث حجم استيرادها للتكنولوجيا الحديثة، وتأتي دول الخليج في المقدمة.

ويدلّ واقع الحال أن الدول العربية حاولت جاهدة اللحاق بركب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من ناحية جلبها وتشغيلها وصيانتها، ففي مجال الإرسال الإذاعي سواء كان على الموجة المتوسطة أم القصيرة أم ذات التعديل الترددي، استعملت البلدان العربية أحدث المرسلات وأكبرها، وصار الإرسال التلفزيوني الملون هو النظام السائد بمرسلات قوية على ترددات مختلفة، وتم استيراد أحدث أجهزة تسجيل البرامج وتصويرها وأجهزة نقل الأخبار، وأنشأت وكالات الأنباء العربية شبكاتها لتغطي معظم أنحاء العالم، وصارت وسائل الطباعة الحديثة بالكومبيوتر وفرز الألوان إلكترونيا الصورة الغالبة لمعظم المطابع العربية، كذلك استُخدمت وسائل نقل البرامج الإذاعية والتلفزيونية سواء نقلا مباشرا أم تسجيلا خلال شبكات التوابع الاصطناعية التي ارتبطت بمعظم الشبكات العاملة في العالم، واكتملت هذه الصورة بعد إطلاق القمر الصناعي العربي "عرب سات"، والارتباط بشبكة الإنترنت، وخلاصة القول إن تقنيات الاتصال المستعملة في

أغلب الدول العربية، هي اليوم من أحدث ما هو متوفر في السوق العالمية، حتى أن أجهزة النظام الرقمي كانت قد بدأت بالظهور في بعض المحطات العربية قبل ظهورها في أي مكان آخر من العالم (٢).

وسائل الإعلام التقليدية

عرف العالم العربي الصحافة المطبوعة خلال حملة نابليون على مصر عام ١٧٨٩، حيث صدر في العام نفسه جورنال "كورية دي ليجيبت" باللغة الفرنسية، وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر ظهور أولى الصحف العربية الرسمية بصدور "جورنال الخديوي" في مصر عام ١٨٢٧ ثم "الوقائع المصرية"، ومن ثمة ظهور أقدم صحيفة أهلية في لبنان "حديقة الأخبار" عام ١٨٥٨، بعد ذلك توالى صدور الصحف العربية، وازداد بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الصحافة حينها صحافة أهلية على الأغلب، ولكن بعد الاستقلال وقيام الأنظمة الوطنية سادت الصحافة الحكومية الرسمية إلى جانب عدد قليل من دوريات الأحزاب والأفراد التي ازدادت في السنوات الأخيرة، وحسب معطيات الإنترنت والسوق يبلغ عدد الدوريات الرسمية والأهلية الصادرة في البلدان العربية حوالي ١٥٠ صحيفة و ٢٠٠ مجلة بين يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية، منها المنوع ومنها المتخصص وبعضها يصدر باللغات الأجنبية، وتتراوح بين ١٩ دورية لكل من مصر وفلسطين والسعودية، و١٢ دورية لكل من الإمارات ولبنان والجزائر وأربع دوريات في البحرين (انظر الجداول ١،٢،٣ وقارن فيما بينها)، إضافة إلى ذلك هناك ٢٠ صحيفة عربية تصدر في الخارج في بريطانيا وأستراليا وكندا وأمريكا وإيران وإسبانية، وإذا استثنينا المعدلات البالغة الانخفاض أو الارتفاع لأسباب خاصة بعدد من الدول العربية، فحسب تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ يبلغ متوسط انتشار الدوريات ما يعادل ٥٣ نسخة لكل ألف مواطن، مقابل ٢٨٥ نسخة لنفس العدد في الدول المتقدمة.

ومما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة الأمية في البلدان العربية، شكل عقبة أساسية أمام انتشار الكلمة المطبوعة، صحيفة كانت أم كتاب، كما أن إنتاج الورق له تأثير كبير على انتشار الصحافة، وخفض أسعار الدوريات المطبوعة، والمنطقة العربية لا تنتج ورق الصحف بل تستورده بالكامل، وهي تحتل المرتبة الأخيرة بالنسبة لاستهلاك ورق الصحف، إذ لا تتجاوز نسبة الاستهلاك للفرد الواحد النصف كيلو غرام سنويا، غير أن هذه النسبة قد ارتفعت في الدول العربية الغنية خلال عقد الثمانينات أربع مرات عما كانت عليه (٣).

عرفت المنطقة العربية الإذاعة في عشرينات القرن الماضي، وفي أواخر السبعينات تراوحت أعداد موجات البث الإذاعي العاملة بين مركزية ومحلية من ثلاث موجات في الدول الصغيرة إلى ٧٤ موجة في الدول الكبرى، لاسيما تلك التي تضّلع ببث برامج موجهة باللغات الأجنبية، وهذه اللغات حسب الأولوية وسعة الانتشار هي: الإنكليزية والفرنسية والفارسية والهندية

والكردية، وقد كانت الإذاعات العربية كلها حكومية حتى افتتاح "إذاعة المتوسط الدولية" في المغرب عام ١٩٨٢ كأول إذاعة عربية تجارية (٤)، ومنذ أواسط الثمانينيات فاقت معدلات اقتناء أجهزة الراديو لكل ألف مواطن عربي بمقدار الضعف مقياس شرام العالمي، أي أنها باتت موجودة في كل منزل، وفي عقد التسعينات بدأت تنتشر ظاهرة الإذاعات العربية الخاصة تحديدا تلك التي تبث على موجات الإف إم.

في أواخر الخمسينات بدأت تتأس محطات التلفزة العربية، أولا في مصر ثم في سورية فباقي البلدان العربية، وحتى أواخر السبعينات أُقيم ما يزيد عن ١٧٣ محطة إرسال أرضية منها مئة محطة بالألوان، وكلها محطات حكومية باستثناء محطات دولة الإمارات فهي تجارية، وقد بلغت ساعات البث السنوي لكل التلفزيونات العربية ٣٠ ألف ساعة، احتل التلفزيون المصري المرتبة الأولى ٦٦٤٨ ساعة، واحتلت تونس المرتبة الأخيرة ١٩٩٠ ساعة، أما فيما يخص توزيع البرامج فقد احتلت البرامج الترفيهية المرتبة الأولى، وبلغت ١٦٣٩٥ ساعة سنويا، تلتها البرامج الإخبارية وحجمها ٥٠٧٨ ساعة سنويا، ثم البرامج التربوية ٣٤٩٩ ساعة فالبرامج الدينية ٢١٣٦ ساعة سنويا (٥) وحسب أرقام اليونسكو فإن البلدان العربية باستثناء موريتانيا والسودان، قد تجاوزت مقياس شرام العالمي باقتنائها أجهزة التلفزيون منذ أواسط الثمانينات.

بدأ انتشار الفيديو في البلدان العربية منذ مطلع السبعينيات، وازداد بشكل مطرد وملحوظ في الثمانينات غير أن الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة باستثناء الأرقام التالية: ١٠٠ جهاز فيديو لكل ألف ساكن في البحرين وخمسة لنفس العدد في مصر، بينما هو موجود في كل بيت في قطر.

وكالات الأنباء العربية

وكالة الأنباء المصرية هي أقدم وكالات الأنباء العربية البالغة ٢٢ وكالة، فقد تأسست عام ١٩٥٦، تبعها في الستينات تأسيس باقي الوكالات عدا وكالات أنباء دول الخليج التي تأخر إنشاءها إلى السبعينات، وباستثناء الوكالة الكويتية المستقلة "كونا"، فكل الوكالات حكومية تتبع السلطات السياسية ووزارات الإعلام بشكل مباشر، ويتراوح إنتاجها اليومي بين عشرة نشرات في موريتانيا و ٢٥٠ نشرة في سوريا (٦) وهي طاقة إنتاجية ضعيفة قياسا بالسيل الكثيف الذي تنتجه الوكالات الكبرى.

مراكز التعليم والبحث الإعلامي

في عام ١٩٣٩ تم إنشاء أول معهد عربي للصحافة والتحرير والترجمة تابع لكلية الآداب في جامعة القاهرة، ثم تحوَل إلى كلية الصحافة، ثم كلية مستقلة للإعلام عام ١٩٧٢، أما في باقي الدول العربية فقد توالى إنشاء معاهد وأقسام الإعلام منذ منتصف الستينات ويبلغ عددها الحالي ست عشرة مؤسسة تعليمية.

على امتداد المنطقة العربية أقيم فقط مركزان قوميان للأرشفة والتوثيق الإعلامي هما: "مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج" وتم تأسيسه عام ١٩٧٧ في بغداد، و"مركز التوثيق الإعلامي" في تونس، وقد تم إنشاؤه بجهود مشتركة من قبل اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وتتسم حركة المعلومات في العالم العربي بعدم الاستقرار والاتساق، فهي تنشط تارة وتتوقف تارة أخرى، ويرجع ذلك إلى غياب المسوحات والإحصاءات السنوية في جميع المجالات وفي كل الدول العربية، أي غياب النشر المنتظم لمصادر المعلومات الرئيسية مثل البيلوغرافيات المتخصصة والأدلة الشاملة بأنواعها والكشوف السنوية والأطالس والبحوث الميدانية وغيرها، ما يعني الافتقار إلى البنية الأساسية لانتظام حركة المعلومات، أي البنية اللازمة لجمع المعلومات وخزنها واسترجاعها ونشرها من المؤسسات والمكتبات ومراكز البحوث والتقانات الحديثة ومختلف الكفاءات البشرية المعنية بتقديم خدمات المعلومات (٧).

الفضائيات العربية

تعتبر الشبكة العربية الفضائية "عرب سات" التي بدأ تشغيلها في الربع الأخير من عام ١٩٨٥، أول شبكة اتصالية وفرت وسائل ربط تلكسية وتلفونية وتلفزيونية بين كافة الدول العربية، وقد صممت وفق أحدث التطورات في عالم الاتصالات الفضائية.

تبلغ سعة نظام عرب سات ثمانية آلاف قناة هاتفية، وسبع قنوات تلفزيونية وقناة واحدة للبث الجماعي المباشر، ويضم النظام قمرين صناعيين عاملين أطلقا إلى مدارهما، وآخر مخزون على الأرض يمكن إطلاقه في حالة فشل أحد القمرين السابقين، والعمر التصميمي لكل قمر سبع سنوات، كما يضم القمر محطة تحكم رئيسية ومركز رئيسي للسيطرة وكلاهما في الرياض، ومحطة تحكم مساندة في تونس، أما القطاع الأرضي من الشبكة فيتمثل في المحطات الأرضية المرتبطة بالقمر للإرسال والاستقبال.

تشرف على إنشاء وتشغيل القطاع الفضائي من الشبكة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ومقرها الرياض، أما تخطيط وتنفيذ عمليات تبادل الأخبار والبرامج بين الدول العربية فيتولاه اتحاد إذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (٨).

في بداية التسعينات باشرت أولى القنوات الفضائية العربية الحكومية بثها على شبكة ال "عرب سات"، وهي الفضائية المصرية، تبعتها فضائية دبي ثم باقي الفضائيات العربية التي ظهرت إما على نفس الشبكة، أو على القمر "نايل سات ١٠١" الذي كان أُطلق في العام ١٩٩٨، أو على إحدى قنوات الأقمار الأجنبية، والبث عبر الفضاء كسر احتكار الحكومات العربية للإعلام المتلفز، بكسره نظام البث الأفقي الذي لا يستطيع تجاوز حدود الدول إلا تلك القريبة جدا من بعضها، وهكذا بدأت تظهر الفضائيات العربية الخاصة، فانطلقت محطة

تلفزيون (MBC) التي يملكها سعوديون، لتكون أول محطة تلفزيونية عربية خاصة تنطلق بعيداً عن العواصم العربية وتتخذ من لندن مقراً لها، كذلك من لندن انطلقت شبكة الأخبار العربية (ANN) التي تعود ملكيتها إلى أفراد سوريين، وفي عام ١٩٩٦ انطلقت من قطر أول فضائية عربية إخبارية متخصصة على غرار ال "سي إن إن" هي قناة "الجزيرة"، وبعد عامين تم في لندن إطلاق ثاني قناة إخبارية متخصصة هي القناة المصرية "النيل للأخبار"، كما ظهرت شبكة راديو وتلفزيون العرب (ART) وقناة الأوربيت و (Show Time) وكلها محطات خاصة (٩)، وقد شارف اليوم عدد الفضائيات العربية بين حكومية وخاصة على الخمسين فضائية .

الارتباط بالإنترنت

يتطلب الحضور على "الإنترنت" حدا معينا من "الجاهزية الإلكترونية" التي تعبر في أحد وجوهها الكمية عن مدى حيازة الأفراد والمؤسسات على موارد وتقانات المعلومات والاتصالات، وهي تُقاس عادة بمؤشرات تتصل بعدد الهواتف الثابتة وعدد الحواسيب الشخصية وعدد مواقع الإنترنت وعدد مستخدمي الإنترنت مقارنة بعدد السكان، وقد سلكت الدول العربية سبلا مختلفة، وقطعت أشواطا متفاوتة في طريقها لاستحداث هذه المؤشرات وتحقيق الجاهزية.

ففي أواسط الثمانينات دخلت الحواسيب المنطقة العربية، لكن وجودها الرئيسي انحصر في دول الخليج ولبنان وتونس، وكادت استخداماتها أن تقتصر على إدارة البنوك والمكتبات الكبرى والمؤسسات (١٠)، وبعد عقد من الزمان أخذت تتغلغل في جوانب أخرى من الحياة العربية، وتنتشر على نطاق أوسع بين المواطنين، وحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ بلغ متوسط انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي في المنطقة ما يعادل ١،٢ بالمائة، تراوحت بين ١٣ حاسوبا لكل مئة شخص في الإمارات، وحوالي ٣ حواسيب في سوريا وواحد في لبنان لنفس العدد من الأشخاص، وهي نسب مازالت ضئيلة جدا مقارنة مع نسب الانتشار في الدول المتقدمة حيث يتوفر في الولايات المتحدة الأمريكية ٧٠ حاسوبا لكل ١٠٠ مواطن .

أقامت بعض الدول العربية عدة مراكز متخصصة في بحوث تقانات المعلومات والاتصال منها على سبيل المثال: مركز بحوث الإلكترونيات التابع للمركز القومي للبحوث في مصر، والمعهد الإقليمي لبحوث الاتصالات والمعلومات في تونس وقد انشأ عام ١٩٨٦، والمعهد العالي للعلوم التطبيقية التابع لمركز البحوث العلمية في سوريا، وكان لهذه المراكز إسهامات جادة في مجالات المعالجة الآلية للغة العربية المكتوبة والمنطوقة، والبرمجيات التعليمية والوسائط المتعددة، وتصميم شبكات المعلومات الوطنية، ونظم المعلومات الإدارية والجغرافية، ونظم التعمية وتأمين البيانات، ولعل أنجح البرمجيات التي أنتجتها هي تلك المتعلقة بالتراث الديني، إلا أن هذه المراكز لم تنجح في إقامة علاقات تعاون فيما بينها تحاشيا للتكرار (١١).

كانت تونس هي الأسبق في ارتباطها بشبكة الإنترنت منذ أوائل التسعينات، تبعتها مصر عام ١٩٩٣، ثم الكويت، وفي العام ١٩٩٥ قامت معظم البلدان العربية بإعادة هيكلة قطاع المواصلات بدافع إدخال الهاتف النقال وخدمات الإنترنت، وهي خطة ذات مراحل لتحويل المؤسسات الحكومية إلى شركات تمهيدا لخصخصتها وتحرير الاقتصاد، لكن العملية تسير ببطء ومازال الطابع الاحتكاري هو السائد خاصة في مجال الاتصالات التقليدية (١٢)، ومع ذلك فقد ارتبطت الأقطار العربية بالإنترنت في نهاية المطاف، إما بشكل كامل وإما بالبريد الإلكتروني وتطبيقاته المختلفة فقط، ففي العام ١٩٩٥ ارتبطت بالشبكة لبنان والبحرين والأردن والإمارات العربية، ثم قطر واليمن في عام ١٩٩٦ ومن ثمة باقي الدول العربية، مع ملاحظة ارتباطات خاصة لا تسمح بوصول الإنترنت للجميع في كل من العراق والسودان وليبيا بسبب ظروف الحصار الاقتصادي، وقد أخذ الارتباط بالشبكة أسلوبين إما عن طريق جهة حكومية (وزارة المواصلات أو هيئة الاتصالات أو إحدى الجامعات)، أو عن طريق السماح للقطاع الخاص بتوفير الخدمة للمواطنين، وبلغ عدد المشتركين العرب في خدمة الإنترنت عام ١٩٩٨ (١٧٩٤٠٠ مشترك) وعدد المستخدمين لها (٦٠٧٦٠٠ مستخدم) وكان ثلثي هذا العدد في الإمارات ومصر ولبنان والكويت (١٣)، وحسب أرقام تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ بلغت نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت ٠،٥ بالمائة من السكان العرب، وبلغ متوسط الكثافة الهاتفية في حدود السبعة خطوط لكل مائة من السكان، ووصلت الجاهزية الإلكترونية حدا متقدما في أربع دول عربية فقط، تأتي في مقدمتها دولة الإمارات حيث احتلت المرتبة الثلاثين من بين ٥٥ دولة معترف بجاهزيتها المتقدمة في العالم.

وتتصل الدول العربية فيما بينها بثلاث شبكات للمعلومات، هي: "شبكة المعلومات الإقليمية للدول العربية" (RINAS) وتضم ثلاث شبكات فرعية إحداها لمنطقة الخليج العربي، والثانية لدول المغرب العربي بما فيها ليبيا وموريتانيا، والثالثة تضم بقية الدول العربية، و "الشبكة العربية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات" (RAITNET) ومقرها القاهرة وهى غير حكومية، و "شبكة الدول العربية للمعلومات والمعرفة" (ARISNET) ويجري تنفيذها حاليا بالتعاون ما بين مركز توثيق الجامعة العربية وهيئة اليونسكو والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) (١٤).

النشر المكتبي والإلكتروني

حسب رأي الباحث عماد البشير فإن الإسهام العربي الغائب في تاريخ التقنيات الحديثة، قد وجد نفسه في استخدام تقنية النشر المكتبي لإنتاج الصحف ذات الحجم العريض عام ١٩٨٨، فقد سبق الناشرون العرب الناشرين الغربيين في هذا الاستخدام، وتعني هذه التقنية الانتقال من الاعتماد على المهارات اليدوية والطرق التقليدية في إنتاج الصحف إلى الاعتماد الكلي على الكمبيوتر في التصميم والإخراج واستقبال الأخبار والصور وبرامج الطباعة والنشر،

وهي تقنية تتمايز عن النشر الإلكتروني الذي يستدعي توفير نصوص وصور الصحيفة كمصدر معلومات فوري من خلال شبكة الانترنيت، أو على الأقراص المدمجة، أو من خلال الشبكة الداخلية للصحيفة، بحيث يمكن الوصول إليها من خلال برامج خاصة بالبحث والاسترجاع، وبنتيجة استخدام تقانات النشر المكتبي والإلكتروني، طرقت الصحافة العربية بابا آخر من أبواب تكنولوجيا المعلومات، ممثلا في نشر نتاجها على الأقراص المدمجة، وعلى صفحات الانترنيت.

جاءت أولى تجارب نشر أرشيف الصحف على قرص مدمج من قبل صحيفة "الحياة" في ١٧ تشرين الأول /اكتوبر عام ١٩٩٥، وفي بداية العام التالي أعلنت صحيفة القبس الكويتية عن إصدار كشافها لأعداد العام الفائت، ثم أعلنت صحيفتي "السفير" و "النهار" اللبنانيتين عن توافرهما على أقراص مدمجة في ١١ تموز /يوليو ١٩٩٧. وفي العام ١٩٩٨ جاء دور صحيفتي "الأهرام" و "الشرق الأوسط" ، وتتفاوت الأقراص المدمجة التي تصدرها الصحف العربية في حجم المعلومات وطبيعتها وفي أنواع أنظمة البحث والاسترجاع، لكنها تجتمع على توفير المواد الصحفية للمستخدمين بطرق مقبولة ، تتيح لهم إمكانية البحث بواسطة النصوص والعناوين والمؤلفين وتواريخ النشر والكلمات المفتاحية.

وكانت "الشرق الأوسط" أولى الصحف العربية التي ظهرت على الانترنيت بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تبعتها صحيفة "النهار" في الأول من شباط/فبراير ١٩٩٦. ثم "الحياة" في الأول من حزيران ١٩٩٦ و"السفير" في نهاية العام نفسه، وفي عام ١٩٩٧ تم إطلاق "شبكة الإعلام العربي" **و**يبلغ عدد الصحف والمجلات العربية المرتبطة بالإنترنت اليوم ما يقارب ١٧٠ دورية، وهي تظهر إما على هيئة نسخ كربونية صماء بأقل التكاليف، أو على شكل نشرات تتيح فقط بعض ما ورد في الطبعة الورقية، وهناك دوريات قد بنت مواقع متميزة هي أقرب ما تكون إلى البوابات الإعلامية الشاملة كصحيفة البيان الإماراتية مثلا، وثمة دوريات الإلكترونية من دون طبعات ورقية أصلاً كصحيفة "إيلاف" التي انطلقت في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١، وجميع هذه الدوريات تعتمد على ثلاث تقنيات للنشر الإلكتروني هي: تقنية العرض كصورة وتقنية بي دي اف وتقنية النصوص، وهي تقنيات تختلف فيما بينها على مستوى عرض وتخزين المادة الصحافية، لكنها تجتمع في عدم إمكانية البحث والاسترجاع الآلي لمعلومات معينة من الطبعات اليومية الجارية أو من الطبعات السابقة إلا في حالات محددة (١٥).

المواقع العربية

لا تقتصر المواقع العربية على الدوريات فقط، بل ارتبطت بالإنترنت أيضا اثنتا عشرة وكالة للأبناء وعشرين فضائية، وتم إطلاق مئات المواقع المختلفة، فعلى سبيل المثال: في أواخر عام ١٩٩٦ أقرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مشروعا إلكترونيا متطورا لبث تعاليم الدين الإسلامي، وبناء عليه ظهرت على الإنترنت عدة مواقع تشمل القرآن وشروحه وأحكام

التلاوة وتراجم المعاني، وتشمل أيضا ١٧٠٠ من الأحاديث المتفق عليها بين البخاري ومسلم باللغات العربية والإنكليزية والماليزية، كما رصدت قطر ١٦ مليون ريال قطري لتمويل مواقع أخرى في خدمة الإسلام (١٦)، كذلك ظهرت مواقع متخصصة بالأدب والفن كموقع "سينما العرب" و "جهة الشعر" و "شبكة المرايا" و "مسرح دوت كوم" و "ثمرات المطابع" ، ومواقع تعليمية تهتم باللغة العربية وعلوم الكومبيوتر مثل "عربي ٢٠٠٠" و "دكتور نت" وفي عام ٢٠٠٠ انطلقت مدينة دبي للإنترنت كأول منطقة عربية حرة للمعلومات، كذلك انطلقت القرية الذكية في مصر وتلال السيلكون في الأردن، وفي أواخر عام ٢٠٠١ انطلق مشروع القرار العربي، وهو موقع خاص بالمؤسسات الكبرى الحكومية والأهلية، ويقوم على قاعدتي بيانات تشمل ١٩ دولة عربية: قاعدة تخص مهام المؤسسات وتاريخ تأسيسها ووضعها القانوني والدستوري، والعاملين فيها وكيفية الاتصال بهم، والقاعدة الثانية تخص أصحاب القرار وسيرهم الذاتية، وقد أطلق الموقع حديثا بعد إدخال ألف مؤسسة وسيرة ذاتية من سير المسؤولين العرب.

ويزداد عدد البوابات العربية الشاملة على الإنترنت بدءا من "أين" و "أرابيا اون لاين" مروراً "بنسيج" و"بلانيت ارابيا" و"البوابة" و"عجيب" و"محيط" وبوابات أخرى قيد الانطلاق. وما يميز البوابات الشاملة خدماتها المتنوعة، فهي تنشر آخر الأنباء السياسية على مدار الساعة، كما تُعنى بأخبار الاقتصاد والرياضة والفن والأدب، وتوفر محركات بحث ومنتديات نقاش ساخنة، وتقدم شرائط موسيقية ومنصات لإرسال الرسائل القصيرة للهواتف الخلوية وأقساماً للتسوق الإلكتروني وإلى غير ذلك من الخدمات. التي توفر للزوار معظم ما يحتاجون إليه من معلومات وخدمات من خلال حيز تفاعلي واحد (١٧).

مع كل هذه الجهود والإسهامات مازالت أولى المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت العرب هي اللغة، فمعظم المواقع والمعلومات متوفرة باللغة الإنكليزية التي لا يتقنها أكثرهم، والمواقع العربية مجتمعة لا تشكل أكثر من ٦ بالألف من مواقع الانترنيت في العالم، وهي على قلتها لا تحيط بكل مجالات المعرفة، ولا تقدم معلومات شاملة حول أغلب الموضوعات التي تتناولها.

المراجع

١- انظر "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا " مصدر مذكور، ص (١١٧- ١١٨)

٢- انظر المصدر السابق، ص ٢٨

٣- انظر "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" مصدر مذكور، ص ٣٢

٤- انظر مجلة "البحوث"، العدد الأول/ ١٩٧٩، تقارير، ص٢٦٢

٥- انظر مجلة "البحوث" العدد الأول، تقارير ص ٢٦٢

٦- انظر "الخطة الشاملة للثقافة العربية" مصدر مذكور، المجلد الرابع ، ص ٥٠

٧- انظر: عبد الرحمن سليم "بنية الإعلام العربي" مجلة "التوثيق العربي" العدد الثاني، بغداد ١٩٨٧

٨- انظر "الإعلام العربي حاضرا .. مصدر مذكور، ص ٤٧-٤٨

٩- انظر على الإنترنت ماجدة موريس "المشاهد العربي والثورة الإعلامية" من وثائق مؤتمر "وسائل الإعلام الجديدة والتغيير في العالم العربي" عمان ٢٠٠٢ .

١٠- "الخطة الشاملة .. " المجلد الرابع، مصدر مذكور ص ٨١

١١- من تقرير التنمية العربية الإنسانية ٢٠٠٢

١٢- من نفس المصدر

١٣- انظر عبد الملك ردمان الدناني "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت"، منشورات دار الراتب الجامعية بيروت ٢٠٠١ ، ص (١٤١-١٦٠)

١٤- انظر على الإنترنت وائل إسماعيل حسن عبد الباري "أسس مجتمع المعلومات العربي"/ موقع "النادي العربي للمعلومات" /صفحة ندوات ومؤتمرات

١٥- انظر على الإنترنت د. عماد البشير "خدمات المعلومات الصحافية على الإنترنت " ، موقع "النادي العربي للمعلومات" /صفحة ندوات ومؤتمرات .

١٦- انظر عبد الملك الدناني "الوظيفة الإعلامية ... مصدر مذكور ، ص ١١٥ و ص (١٧١-١٧٦)

١٧- انظر د. عماد البشير " خدمات المعلومات ... مصدر مذكور

ثانيا: سياسات الاتصال والتنمية

"في كبت التعبير حرمان للجنس البشري بكامله حاضرا ومستقبلا، وهو حرمان لمعارضي الرأي أنفسهم، لأنه إذا كان صوابا حُرموا من الصواب، وإذا كان خطأ حُرموا من حجة جديدة في صالح رأيهم". جون مل ستيوارت.

ترتبط فاعلية الإعلام وآفاق نموه بسياسات الاتصال التي تشرّعن عمله وترسم حدوده، وقد عرفت اليونسكو السياسة الوطنية للاتصال بأنها: "مجموعة القواعد والتقاليد التي توضع لترشيد عمل مؤسسات وأجهزة الاتصال في بلد ما، ويدخل في هذا الإطار مجموعة المبادئ والقوانين والتشريعات التي تشمل النشاط الإعلامي من تأسيس وتنظيم وإدارة ورقابة وتقييم وملاءمة نظم، بشكل تتحقق معه أهداف الإعلام والنتائج الاجتماعية المرجوة منه في إطار النموذج السياسي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة" ويشكل التخطيط المرحلة التالية من عملية رسم سياسات الاتصال (١).

واستنادا إلى الحقائق المذكورة في الفصل السابق يمكننا أن نلاحظ قبل أي تفصيل آخر أن سياسة احتكار الدولة لقطاع الإعلام والاتصال هي السياسة السائدة بنسبة تصل ٩٠% بما في ذلك احتكار مزودات خدمة الإنترنت، وأن وسائل الاتصال لا تغطي احتياجات السكان في أغلب البلدان العربية، وتضيف الدراسات المختصة على ذلك أن وسائل الإعلام والاتصال تتمركز في العواصم والمدن الكبرى، وتخّدم سكانها بالدرجة الأولى، حيث تصدر أهم الصحف وتبث الإذاعات الصوتية والمرئية، وتوجد وكالات الأنباء واستوديوهات الإنتاج التلفزيوني والسينمائي وصالات العرض الكبرى، أما التفصيلات الأخرى الخاصة بسياسات الاتصال العربية فسوف نرصدها من خلال ثلاثة مجالات تبدأ بالتشريعات الناظمة للعمل الإعلامي، ثم الرقابة وما يُعرف بحرّاس البوابات، فالتخطيط ومشاريع التنمية.

التشريعات والأطر التنظيمية

المقصود بالتشريعات الإعلامية جملة المبادئ التي لها صفة الإلزام تتصل بالنشاط الإعلامي، وتتولى تنظيم ممارساته ووضع المعايير التي تحكم أنشطته المختلفة، وهي تنقسم بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضمون، وأخرى بإدارة وتنظيم مؤسسات الإعلام، وثالثة تتعلق بنظام المهنة، وللتشريعات الإعلامية عدة مصادر يأتي الدستور على رأسها، ثم القانون الجنائي وقانون العقوبات والقانون المدني والقانون الإداري والقانون الدولي العام وحديثا اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية"، إضافة إلى اللوائح والمذكرات المكمّلة، وتواجه الباحث صعوبات كثيرة فيما يتعلق بجمع ودراسة التشريعات الإعلامية العربية لعدم وضعها في قانون واحد، وتعرضها المستمر للتعديل وكثرة الأحكام القضائية المتصلة بها والتباس بعض عباراتها.

١ –نظام محتوى الرسالة الإعلامية وحرية الصحافة

قضت كل الدساتير العربية على مبدأ حرية التعبير وحرية النشر والإعلام بعبارات قد تكون متقاربة، ولعل بعضها استفاد من العبارات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الشهيرة التاسعة عشر، غير أن جميع هذه النصوص مقيدة بعبارات ملتبسة يصعب تحديد دلالاتها مثل "في حدود القانون"، "أن لا تمس المصلحة القومية"، "أن لا تتعارض مع الأخلاق" وغيرها من العبارات التي تتعلق بمنح التصريح لنشاط إعلامي معين أو منعه، كما أن أغلب أجهزة الإعلام هي أجهزة حكومية تخضع مباشرة لإشراف السلطة وتوجهاتها، بحيث لا يبقى من وسائل الإعلام التي تنطبق عليه هذه الأحكام غير الصحف المحلية الخاصة، والصحف الأجنبية الصادرة في الداخل أو الخارج، والمطبوعات الأخرى من كتب ونشرات غير دورية، وأفلام السينما وغيرها من التسجيلات الصوتية والمرئية.

وبالنسبة للدوريات المحلية الخاصة مازالت التشريعات الإعلامية في الدول العربية عموما تأخذ بنظام الرقابة السابق، وهو ما يطلق عليه نظام "المنع الوقائي" وتتم ممارسته من خلال أجهزة الرقابة، ويعني الحصول على ترخيص قبل إصدار الدورية، وطلب الترخيص قد يحصل على القبول أو الرفض، وبعض الدول العربية تعطي سلطة الرقابة الحق المطلق في القبول أو الرفض دون إبداء الأسباب أو التعقيب على القرار، وبعض الدول الأخرى تعطي الحق لصاحب الطلب المرفوض بالتقدم إلى سلطة إدارية أعلى، وبعضها تعطي هذا الحق للسلطة القضائية، ويتصل بموضوع المنح والرفض موضوع تعطيل الدورية عن الصدور أو سحب ترخيصها.

٢ –نظام المؤسسات الإعلامية

تختلف التشريعات العربية بخصوص تحديد شكل الرابطة بين الدولة والمؤسسات الإعلامية، فبعضها يجعلها مجرد إدارات تابعة لوزارات الإعلام، وبعضها يعطيها استقلاليتها المالية والإدارية ضمن إشراف وزارة الإعلام.

٣ –نظام المهنة

لم تعترف الدول العربية للإعلاميين بمبدأ تشكيل تنظيماتهم النقابية إلا منذ ما يقارب الثلاثة عقود، وتأخذ الأقطار التي أقرت المبدأ بصرف النظر عن اختلاف تسميات التنظيمات فيها بين نقابة وجمعية أو اتحاد، تأخذ بفكرة التنظيم المهني الواحد للمهنة الواحدة، أي أن عمال الصحافة ينضمون إلى النقابات العمالية، وينضم الصحفيون إلى النقابات المهنية، أما على المستوى **القومي** فقد تم إنشاء "اتحاد الصحفيين العرب" عام ١٩٦٤، وهو يضم كافة التنظيمات الصحفية في البلدان العربية (٢)، وقد صدر عنه القانون الموحد للصحافة العربية الذي يحوي ٣٢ مادة يدور أغلبها حول حرية الصحافة وحماية الصحفيين، لكن لم يُعرف حتى اللحظة أن

هذه التنظيمات منفردة كانت أم مجتمعة، قد طورّت نظما فاعلة تحمي الإعلاميين العرب من العزل أو التسريح عن العمل أو النقل من منطقة إلى أخرى أو السجن أو النفي لأسباب تتعلق بحرية إبداء الرأي وحرية الحصول على المعلومات.

٤ –حقوق الملكية الفكرية

الدخول في عصر "الإنترنت" اقتضى سن جملة من التشريعات الدولية الجديدة التي تتعلق بتنظيم وضبط إنتاج وتداول وأمن المعلومات، وما يتصل بها من تكنولوجيا على مستوى العالم، وهي التشريعات التي انضوت في إطار اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية" التي تمخضت عن "منظمة التجارة العالمية" عام ١٩٩٥، وتهدف الاتفاقية إلى حماية حقوق المؤلفين والمخترعين والمكتشفين والمبتكرين عبر الإقرار العالمي بمبدأين هما: الحصول على تصريح من مالك الحق الفكري للانتفاع من هذا الحق، ودفع تعويض مادي لقاء هذا الانتفاع، ويسري مفعول "حقوق الملكية الفكرية" على المجالات التالية: براءات الاختراع، حقوق النشر، حقوق الفنانين ومنتجي التسجيلات الصوتية، العلامات التجارية بما فيها مصدر المنشأ والتصاميم الصناعية والأسرار التجارية، برامج الحاسب الآلي وتجميع البيانات، حقوق المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة والمؤشرات الجغرافية.

ترتبط اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية" باتفاقيات أخرى تعمل على نفس الموضوع، منها: معاهدة باريس ١٩٦٧، ومعاهدة برن ١٩٧١، وتُلزم الاتفاقية الدول الموقعة عليها بإصدار قانون خاص بحماية حقوق الملكية الفكرية أو أن تتضمن قوانينها ما يفي بهذا الغرض، وحسب الاتفاق يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة واحدة في الدول الصناعية وخمس سنوات في البلدان النامية و ١١ سنة في الدول الأقل نموا اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥، وبموجب هذه الاتفاقية سوف يترتب على الدول النامية أن تدفع استحقاقات الانتفاع من نتاج العلم في الدول المتقدمة، بمعنى أن تسهم في الإنفاق على البحوث العلمية التي تتم خارج نطاقها (٣).

أما بالنسبة للدول العربية المنضمة إلى "منظمة التجارة العالمية" (١١ دولة) والموقعة على اتفاقية "حقوق الملكية الفكرية" أو تلك التي تتهيأ للانضمام والتوقيع، فقد باشرت بسن تشريعات وقوانين جديدة أو مكملة للوائح القديمة لديها لحماية الملكيات المنصوص عليها في الاتفاقية، ففي مجال الملكية الصناعية والفكرية صيغت قوانين الحماية في كل من مصر وعمان وسوريا والمغرب وتونس والجزائر والإمارات، وفي مجال حماية براءات الاختراع صدرت القوانين في الجزائر وليبيا وفلسطين والكويت والسعودية والعراق وعُمان، وتوجد قوانين بخصوص العلامات التجارية في كل من البحرين وفلسطين والعراق والكويت وعُمان والسعودية وتونس

والأردن وليبيا وقطر والإمارات والسودان، وفي كل الدول الآنفة الذكر مضافا إليها اليمن توجد تشريعات لحماية حقوق المؤلف (انظر جدول ٤) (٤).

الرقابة وحرّاس البوابات

قنوات الاتصال هي بمثابة بوابات نفاذ، وعند هذه البوابات يقف الرقباء أو الحرّاس ليمارسوا سلطة الحجب أو الفلترة وفق ضوابط معينة، يُفترض بها ألا تحدث خرقا لمعايير المهنة وحقوق الاتصال، لكن احتكار معظم الإعلام العربي وطبيعة التشريعات والنظم التي تحكم عمله، منحت الرقيب العربي سلطات واسعة النطاق وأحيانا غير مقيدة على الإطلاق. "قنوات الاتصال، تحتوي بعض المناطق التي تؤدي دور البوّابة ودور الحارس، فكوكبة القوى المتوضّعة قبل منطقة الفلتر تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك المتوضّعة بعد منطقة الفلتر، بحيث أن المرور عبر القناة بأكملها، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يجري في منطقة الفلتر، ويقع هذا الأمر في تتالي نشر أو بثّ معلومة عبر القنوات الاتّصالية في مجموعة معيّنة، وتخضع مناطق الفلترة لأنظمة موضوعية من القواعد أو من حرّاس بوّابة، وفي الحالة الثانية تتمتّع أطراف أو مجموعات معيّنة بسلطة القرار حول ما يجب أن يمرّ وما يجب أن يحجز من معلومات، والفلترة التي يقوم بها الحارس في إعلام طبيعي، يتمتع باستقلالية وبسلطة قرار، هي عملية اصطفاء للمعلومات، ترتبط بقواعد العمل والقواعد المهنية والتنظيمية، أكثر ممّا ترتبط بتفضيلات شخصية، في حين يتّضح من دراسات حول العمل الإعلامي العربي، أن حرّاس البوّابات ذات الطابع الهرمي والمتراكم، يتّصفون بسمات وخصائص غير مألوفة في العمل الإعلامي الطبيعي، ويتموضعون في مناطق فلترة غير معهودة في النشاط الإعلامي الفيزيولوجي، فحارس البوّابة في البنية الإعلامية العربية لا يخضع قط لقواعد عمل أو قواعد تنظيمية أو متطلّبات مهنية كالفعّالية ومتطلّبات الزمان والمكان وجودة الإنتاج والمصداقية والشفافيّة، ولا يلتزم بمعايّير منطقية وعقلانية للأولويات، ولا يتقيّد البتة بمدى معلومية أو عدم معلومية المادّة الإعلامية، ولا يهتم بضرورة تجاوز التقديرات الشخصية والمزاجية، ذلك لأن هذا الحارس لا علاقة له أصلاً بالمهنة، ولا يدرك ضروراتها وقوانينها، ولا تعنيه جودة منتجاتها، فهو يتموضع خارج إطار الفعل الإعلامي، ويخضع له عددا من المنفّذين داخل المؤسّسة الإعلامية، تنحصر مهمّتهم في الإشراف على تنفيذ عمليات الفلترة التي قرّرها استجابة لمعايّير لا وجود لها في العمل الإعلامي السوي، بالإضافة إلى ذلك كلّه فإن جزءاً لا يستهان به من المنتج الإعلامي المعلوماتي، لا يحتاج إلى عمليات فلترة ، لأنه يهبط على الإعلام من قمم السلطة السياسية على شكل مصنوعات جاهزة، يجري نشرها وبثّها بحرفيّتها، وأما ما تنتجه المؤسّسة الإعلامية بنفسها فهو مجرّد تفاصيل وحيثيات وتقويمات تصبّ في فلك تلك القمم السياسية فحسب (٥).

التخطيط والتنمية

البعد الآخر لسياسات الاتصال نلمسه في مشاريع تنمية حقول الإعلام ووسائله المختلفة، وهي بطبيعة الحال مشاريع اقتصادية استثمارية تحتاج إلى تمويل ورصد موازنات وتخطيط محكم لاستثمار هذه الموازنات بالشكل الأمثل، ويبدأ التخطيط من دراسة احتياجات البلد والسكان لتحديد الحقول التي تحتاج إلى تنمية أو استحداث، أي تحديد أولويات الاستثمار ونطاقه، ثم ينتقل إلى تحديد أهداف المشروع ، أي عائده العام والدور الذي سوف يضّلع فيه والخدمات التي سوف يقدمها، ومن بعد ذلك يتم رصد الإمكانات والموارد والخبرات المتاحة أو تلك التي ينبغي إتاحتها في إطار التنسيق والتكامل مع جهات أخرى داخل البلد أو خارجه لضمان نجاح المشروع ، ومن ثمة تعيين الأطر والزمن اللازمين لإنجاز المشروع، وما يمكن أن يُستتبع بعده من خطوات تندرج في إطار الدراسات الاستشرافية.

ومشاريع الإعلام والاتصال الكبرى في الدول العربية يتم التخطيط لها وتنفيذها عادة بالتعاون مع المنظمات الدولية، كمشروع القمر الصناعي "عرب سات" ومشروع "شبكة الدول العربية للمعلومات والمعرفة" الذي يُنفذ بالتعاون مع اليونسكو والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ويجري التعاون بصفة دائمة مع الاتحاد الدولي للمواصلات في القضايا المتصلة بتوزيع الموجات الأرضية والطيف الكهرو مغناطيسي وتحديد مواقع الأقمار الصناعية وتحديد تعريفة الاتصالات الأرضية والفضائية، كذلك يجري التعاون مع اليونسكو والبرنامج الإنمائي الدولي في المشروعات الخاصة بتطوير وسائل الإعلام والاتصال، وفي مجالات التدريب وإقامة وحدات البحوث الإعلامية والتوثيق، وتنشيط عمليات التبادل الإعلامي بين الأقطار العربية، ورسم السياسات الإعلامية القصيرة المدى، مع العلم أن هذه الأنشطة تجري ما بين المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات العربية المناظرة لها، أو تتم بشكل إفرادي مع دولة واحدة أو عدة دول.

وإذا كانت البيانات الواردة في الفصل السابق أكدت أن حقل الإعلام في المنطقة العربية شهد تطورا ملحوظا في العقدين الأخيرين، فإن التفاوت الكبير في مستويات النمو بين دولة وأخرى، وثغرات التنمية التي تعاني منها كل الدول العربية، يعني أن سياسات التنمية ومشاريعها، تُرسم وتُنفذ من منظور ضيق وبدون رؤى استشرافية، وأن التنسيق بين المؤسسات المعنية بالأمر على المستوى العربي يكاد يكون شبه غائب، كما يعني غياب التنسيق والتكامل على مستوى البلد العربي الواحد، بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات الأخرى من جهة، وبين القطاعين الخاص والعام من الجهة الأخرى، فعلى سبيل المثال استطاع لبنان منذ البداية أن يؤسس بنية مستقلة للإعلام المطبوع، ويرسي قواعد وتقاليد عريقة في حقل الصحافة والعمل الإعلامي دونا عن كل البلدان العربية، وسورية المجاورة له طوّرت منذ بداية التسعينات قطاع الإنتاج الدرامي التلفزيوني دون كل الفنون الجماهيرية الأخرى، حتى بلغ عدد الشركات المنتجة حوالي المئة شركة،

وتصدرت المسلسلات السورية كافة الفضائيات العربية، أما دول الخليج فقد ركزت على تطوير قطاع المعلومات لدرجة أن فجوة معلوماتية حقيقية باتت تفصلها عن باقي الدول العربية، ولم يحدث أن خططت الدول العربية لتعميم تجاربها الناجحة وتبادل الخبرات فيما بينها، بل إن اجتماعها في مشروع واحد كان على الأغلب مصدر لتعطيل المشروع أو تأجيل عائده.

وفي حوار أجريته مع الإعلامي الإماراتي علي عبيد الهاملي لصحيفة "الكفاح العربي" حول ظروف إطلاق وتشغيل القمر الصناعي "عرب سات" وانطلاق الفضائيات العربية، قال: "لقد عاصرت نشوء الفضائيات العربية منذ البداية، وكنت جزءا منها ... وُلدت فكرة إطلاق القمر الصناعي العربي ضمن اجتماع اتحاد الإذاعات العربية الذي أقيم في الإمارات عام ١٩٧٩، وتم تحويلها إلى وزراء المواصلات العرب، وقد درسوا الموضوع وفي النهاية أُطلق القمر العربي، لكن المحطات التلفزيونية العربية لم تكن مهيأة للانطلاق إلى الفضاء نتيجة ظروف سياسية أو مادية أو عدم الوعي بأهمية المشروع، فقد كانت الفكرة في البداية أن تكون هناك قناة فضائية واحدة، تبث لكل الدول العربية والكل يقوم بتمويلها، لكن هذا المشروع تعثر كثيرا بسبب الخلافات السياسية بالدرجة الأولى بين دول تعتبر نفسها تقدمية وأخرى تُعتبر رجعية (أي دول الخليج) ومصر التي كانت مقاطعة بسبب اتفاقيات كامب ديفيد، وبالتالي لم يكن هناك خطاب مشترك وهكذا تعطل المشروع، بعد ذلك تم إنشاء مركز للتجميع الإخباري في الجزائر، وأنا كنت عضوا في لجنة تأسيس المركز الذي كانت مهمته أن يعقد كل صباح مؤتمرا صوتيا بين رؤساء أقسام الأخبار في الدول العربية لكي يرسلوا ما لديهم، ويقوم المركز بتجميع الأخبار وبثها في المساء، وهذا كان الاستغلال الوحيد للقمر الصناعي، إضافة إلى بث بعض المناسبات الرياضية وبعض مواسم الحج ومؤتمرات القمة العربية منذ إطلاقه وحتى عام ١٩٩٠ أي على مشارف انتهاء الجيل الأول.

بعد عودة مصر إلى الجامعة العربية كانت أول بلد عربي يستأجر قناة فضائية على القمر، حيث انطلقت الفضائية المصرية على العرب سات ، ثم حذت دبي حذوها، وبدأ التهافت والصراع على الفضائيات بدل الخوف منها، لدرجة أن بعض الدول العربية لم تستطع أن تحصل على قناة لها، لذلك أقول وللأسف الشديد أن كل الخطوات التي رافقت مشروع إطلاق القمر الصناعي العربي، كانت خطوات ارتجالية تمت دون تخطيط " (٦).

المراجع

١- عن ماجدة موريس "الإذاعات العربية وقضية الوحدة العربية" في مجلة "المستقبل العربي" بيروت ١٩٧٩، ص ١١١

٢- انظر "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" ص (٧٢-٧٤)

٣- انظر على الإنترنت رفعت السيد العوضي "اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والبلاد العربية" موقع الجزيرة نت/صفحة قضايا وتحليلات .

٤- انظر على الإنترنت موقع "مركز دراسات الملكية الفكرية"

٥- د. فريال مهنا "الإعلام العربي بين الأجندة والحرّاس" ، من وثائق مؤتمر "الإعلام العربي رؤية شاملة"، دمشق/ ١٧-٢٠٠٤/٢/١٩ .

٦- انظر صحيفة "الكفاح العربي"، السبت ٢٠٠٢/٤/٢٧، العدد ٣١٦٦، الصفحة الثقافية

ثالثا: الأجندة الإعلامية والأداء المهني واللغة

"الكتابة فن، لكن حين يكون غرضها إعلاميا، تكون علما أيضا". روبرت كينك.

فن الإعلام

الإعلام الجماهيري في أساسه آلية لنقل ما ينتجه الواقع في سياق حركته اليومية إلى أكبر قطاع ممكن من الجمهور في وقت واحد، أو بتعبير أدق إنه آلية لإعادة إنتاج الواقع وتقديمه بأسلوب يجذب المتلقي ويلبي احتياجاته المختلفة، وقد تطورت لهذا الغرض مجموعة من الأساليب والأشكال التي باتت تشمل مجالا واسعا يمتد من صياغة الخبر القصير إلى إعداد البرامج وإخراج المسلسلات انتهاء بتصميم الصفحات الإلكترونية والنشر على الإنترنت، وكلها صيغ تتطلب جهدا إبداعيا خالصا، ومهارات مهنية عالية تعكس النشاط الإعلامي بوصفه فنا متكاملا، أُطلقت عليه تسمية "الفن التكنيكي" لتمييزه عن غيره من الفنون الكلاسيكية السبعة، وإذا كانت الغاية النهائية لهذا الفن هي التعبير عن الرأي العام والتأثير فيه، فقد وضعت جملة من الشروط والقواعد الناظمة كي لا يصل التأثير حدود السيطرة أو التضليل والتزوير، وهي:

١- الموضوعية: فمادة الإعلام هي الحياة في مخططها اليومي، ولا مجال هنا للأخيلة والأوهام بل المجال كله للحقائق، وإن تعاطى الإعلام مع الخيال فإنه خيال علمي، أو مع التنبؤات فتلك التي لها أساس على أرض الواقع.

٢- الواقعية: المكان والزمان عاملان حاسمان في العملية الإعلامية، ويتم استيعابهما من خلال تقانات الصورة والصوت والنص الإعلامي.

٣- الوثائقية: المادة الإعلامية مادة موثقة بالتواريخ والشهادات والأسماء والمصادر والصور الدالة وغيرها من أدوات التوثيق.

٤- المصداقية: وتعني صدق الوسيلة الإعلامية فيما تنقله، واعتقاد الجمهور المتلقي بهذا الصدق، والمصداقية لا تعني التأثير، فالتأثير أعمق وأشمل، وإن كانت المصداقية أحد العوامل المساعدة على حدوثه، وتوجد عدة مقاييس للمصداقية منها: المقياس اللغوي ويعني درجة وضوح الرسالة، والمقياس الأيديولوجي ويعني عدم تركيز الرسائل على وجهة نظر واحدة، والمقياس المعرفي، أي مدى اتساع معرفة الإعلاميين بالموضوعات التي يشتغلون عليها، وأخيرا مقياس التزوير ويتعلق بمدى دقة الرسالة.

٥- الديناميكية: وتعني السرعة في جمع المادة الإعلامية والحيوية في عرضها.

٦- الإبداعية: بمعنى ألا يتم نقل الواقع بشكل اعتباطي، أو وفق قوالب جاهزة وجامدة وقاصرة، فثمة سوية من التفاعل الحميم والخصوصية والابتكار يجب أن تتحقق في عمليات النقل والصياغة.

٧- التتابع والانتظام والتنسيق: بمعنى معاينة مكونات الواقع باستمرار وبنفس القدر من الاهتمام، والتنسيق فيما بينها مع إعطاء الأولوية دوما للمستجدات.

٨- الصلاحية والقدرة الاتصالية: وتعني أن أية معلومة معدة لعبور وسائل الإعلام، يجب أن تتوافر فيها ثلاثة قيم هي : القيمة المعرفية وتعني مدى أهمية المعلومة وحداثتها بالنسبة للمستقبل، والقيمة الجمالية تتعلق بالإطار والأسلوب الذي تُطرح من خلاله المعلومة للتداول، والقيمة التقنية وتتحدد بمعرفة الوسيلة الإعلامية والقدرة على توظيفها بالشكل الأمثل.

وينبغي التأكيد أخيرا على أن مصير العملية الإعلامية وأثرها النهائي رهن بأمرين: الأول تحديد المهام وآليات العمل وأولويات المواضيع التي سوف تثار أمام الجمهور المتلقي كي يناقشها ويكوّن رأيا حولها، أي وضع الأجندة الإعلامية، والثاني مدى كفاءة العاملين في حقل الإعلام، وتوجد عدة مؤشرات لقياس الكفاءة والأداء المهني أهمها: أساليب التأهيل والتدريب التي يتلقاها الإعلاميون، المعلومات والمعارف التي يملكونها، علاقتهم بالمؤسسة التي يعملون بها، وتصورهم للجمهور الذي يتوجهون إليه، ومدى الحرية المتاحة لهم للتعبير والوصول إلى مصادر المعلومات.

محنة الإعلام العربي

كان للإعلام العربي حضور قوي في الساحة الثقافية والمعترك الفكري والسياسي، فقد مارست الصحافة منذ نشوئها دورا رائدا في نشر فكر النهضة العربية وفكر حركات التحرر الوطني، واتسعت لأقلام النخب المثقفة والسياسيين وشكلت وسيلتهم المفضلة، فالكواكبي على سبيل المثال بدأ حياته المهنية محررا في صحيفة "فرات" ونشر كامل فكره على صفحات الصحف، وأسس أول صحيفة عربية صدرت في حلب عام ١٨٧٨ هي "الشهباء"، ثم أسس صحيفة "الاعتدال" (١).

كذلك الأمر بالنسبة للإذاعة العربية في عهود الاستقلال الأولى فقد لعبت دورا بارزا في نشر الشعور الوطني وتنمية الذائقة الفنية لدى المتلقين، لاسيما أنها كانت الوسيلة الإعلامية الوحيدة القادرة على تجاوز الحدود السياسية، وتخطي نسب الأمية المرتفعة بين كافة الفئات الاجتماعية، خصوصا تلك التي تعيش في الأماكن النائية، فمن الإذاعة ألهبت خطب جمال عبد الناصر وجدان العرب، ومن خلالها أطربتهم أم كلثوم، ومنها انطلق صوت فيروز ومعه موسيقى الرحابنة، وعملت التلفزة العربية في بداياتها رغم تواضع الإمكانات على تعريف المواطن العادي بألوان مختلفة من الفنون والآداب المحلية والعالمية.

لكن احتكار السلطات لمعظم وسائل الإعلام، والرقابات الصارمة التي فرضتها على المنابر الإعلامية وحرية الرأي في أغلب البلدان العربية، عوامل حدّت تدريجيا من قدرات الإعلام

العربي، وقلّصت حجم المشاركة والرأي الآخر فيه، وحوّلته إلى تنظيم رأسي وحيد الاتجاه واللون والمرجعية، يخضع لإدارة وممارسة شديدة المركزية، تفترض التعامل مع الرسائل الإعلامية بوصفها جزء من الدعاية السياسية، وليس باعتبارها إحدى مكونات البنية الثقافية المسؤولة عن رصد الرأي العام والاتجاهات الفكرية وقياس مستويات المعرفة والابتكار في المجتمع، مما أدخل الإعلام العربي في محنة حقيقية منذ سبعينات القرن الماضي، تجلت في جملة من التشوهات طاولت أجندته وأدائه المهني واللغوي ومصداقيته أمام الجمهور، وصحيح أن الارتباط بالفضاء والإنترنت فرض على المؤسسات الإعلامية الرسمية إعادة بناء وتأهيل ذاتي في السنوات العشر الأخيرة، لكنها خطوات لم تفلح بعد في القضاء على تشوهات عقدين أو أكثر من الزمن.

الرأي العام وأجندة الإعلام

حسب الدكتور عامر الكبيسي فإن: "الرأي العام ليس المجموع التراكمي لوجهات النظر المتطابقة، وإنما هو الرأي الذي يُعبّر عن موقف تتبناه الشخصية المعنوية للحشد أو للجمهور بعد تفاعل ديناميكي مع متغيرات الذات والمحيط، ولقد أسهمت العوامل المشتركة بين الشعوب العربية في تكوين أسس صلبة للرأي العام على نطاق العالم العربي كله، فمنذ قيام الحكومات العربية على سبيل المثال اجتمع الرأي العربي على قضية الوحدة العربية وتحرير فلسطين ثم فك الحصار عن الشعب العراقي ومن ثمة رفض احتلال أراضيه، وصحيح أن الإعلام العربي عبّر عن الرأي العام العربي بكافة وسائله، لكن ضمن رؤية وحيدة الجانب، هي رؤية السلطة الحاكمة"، ووفق أجندات عمل غريبة عن أعراف المهنة، وكتبت د. فريال مهنا: "الإعلام العربي لا يصنع أي أجندة خاصة به، وإنما هو مجرّد ناقل خامل لأجندة تُصنع خارج نطاقه، تصوغها السلطة السياسية المهيمنة، جاعلة منها مرجعية رئيسة لفئات من المعلومات والمعطيات تفترض أنّ على الجمهور أن يموضعها بشكل له معنى، وأن يتبنّاها ضمن شروط معيّنة، وبما أن أجندة السلطة تنطلق منطقياً، ليس من معايّير موضوعية أو من معلومات تحتوي على نسب مقبولة من الحقيقة، وإنّما من ضرورات تسويغ مشروعيتها وتثبيت عوامل قوّتها واستمراريتها فحسب، وفي غياب أي شكل تقليدي أو تراثي أو مبتكر من أشكال الديمقراطية، أو أي نموذج مستقر من نماذج حرّية التعبير واستقلالية المؤسّسة الإعلامية، فإن الأجندة التي ينقلها الإعلام تتسبّب في وجود فجوات معلوماتية خطيرة تسلب المواطن حقّه الطبيعي في أن يحصل على معطيات واقعية ليتمكّن من الإسهام في صياغة حياته وتقرير مستقبله" (٤).

"لمعرفة مدى دور أجندة السلطة السياسية في تزييف الوعي وخلق تمثّلات ليست فقط محرّفة أو مشوّهة أو مجزّئة للواقع، كما قد يجري في أي إعلام واقعي في حالته الفيزيولوجيّة، بل في إلغاء هذا الواقع وتجاهله تماماً وصنع واقع خلّبي لا صلة تربطه بالواقع الحقيقي، يكفي الاطّلاع على نماذج أجندات متجانسة ومعمّمة على إعلام البلدان العربية جميعاً:

تقتصر المعلومات والأفكار الواردة في الصحف والإذاعات والتلفزات العربية الرسمية، حول أحداث داخلية جوهرية مرتبطة بحياة السواد الأعظم من الناس وقضاياهم ومشكلاتهم ومصائرهم في جميع المجالات، على نشر وبث نصوص جاهزة، مصنّمة وأحادية المصدر (السلطة)، تحتوي تعداداً روتينيّاً مكروراً لأسماء وألقاب صنّاع الحدث ومناصبهم من المسؤولين في المستويات كافة... تليها عبارات شعارية ثابتة وصالحة لكل حدث في جميع الأمكنة والأزمنة.

وبطبيعة الحال تخلو جميع هذه المواد الإعلامية من أي معلومات أو معطيات محدّدة أو أرقام أو بيانات توضيحية أو وثائق تفصيلية من شأنها أن تحقّق الحد الأدنى من الشفافية، وإذا كان بعض الإعلام المطبوع يعرض أحيانا لمشكلات جزئية وهامشية في بعض المجالات الاقتصادية والخدمية، فإن الإعلام المسموع والتلفزي يحجم عن إيراد إشكاليات جوهريّة من أي نوع وفي أي مجال.

أما على الصعيد العربي والإقليمي، فإنّ أهم الأحداث العربية وأخطرها، تعرض عبر أجندات تمجيديّة أو هجائيّة وعبر طقوس قبليّة، لم يعد لها وجود في هذا العصر، وهي غالباً ما تتضمّن جملة من الترّهات الخالية من أيّ مضمون معلوماتي يعرّف بالبيئة المحيطة ومن أيّ ضرب من ضروب المعرفة الضروريّة لتمكين المتلقّي العربي من إنجاز عمليّات تصويب وتعديل وتغيير في مختلف جوانب حياته، بما يضمن مصالحه الحيويّة، وبما يحقّق الحد الأدنى من شروط التطوّر، أمّا من ناحية الشكل، فإنّ تلك الأجندات تزخر بكليشهات ثابتة منذ عشرات السنين وبأنماط منقرضة من التعبير الإعلامي يجري فرضها وتعميمها دون اكتراث بالوقائع والحقائق القائمة في المجتمع وفي العالم.

كلّ ذلك يعني أن هيمنة تلك الأجندات المحلّية التي يتلقّاها الإعلام ويعمّمها دون أن يُتاح له التحقّق من مضامينها والتحرّي في حيثياتها وتقويم بعض جوانبها، تجعل المتلقّي العربي يعيش تجربة تضليل مزدوجة للوعي، ناجمة عن خلّبية الأولويات التي تفرضها جهة وحيدة تقع خارج إطار المؤسّسة الإعلامية من ناحية، وعن عمل الإعلام ذاته من ناحية أخرى، لأن الأخير يخضع بطبيعة الحال لتلك الأجندات التي لم يصنعها والتي تفرض عليه الالتزام بأولوياتها، أيضاً في ذلك الجزء من المواد الإعلامية التي ينتجها داخل نطاقه عبر ممارسته رقابة ذاتية، أصبح مفعولها أشد من الرقابة الخارجية التقليدية، بعد عشرات السنين من التدجين المنظّم للعنصر الإعلامي البشري.

وإذا كانت عمليات التوحيد القياسي القسرية التي يمارسها النظام السياسي فارضاً أجنداته الإعلامية استطاعت فيما مضى ... أن تمارس روائزها على المتلقّي فيما يرتبط بمعطيات ليس بمقدوره التحقّق منها أو الوصول إلى منابعها الأصلية، فإن هذا المتلقّي أصبح قادراً اليوم بفضل

ثورات الاتّصال اللامنقطعة على مواجهة طغيان الأجندة العموديّة والأحادية وكشف جوانب عديدة من عمليّات التتزييّف التي تمارسها، وعلى تشكيل أجنداته الخاصة ... وأجندة السلطة وأجندة المتلقّي ما انفكّتا تزدادان افتراقاً حتّى غدتا تعيشان في هذا العصر المعلوماتي حياة متوازية في معظم القضايا التي يخوض المتلقّي بخصوصها تجربته الاتّصاليّة الذاتية أو الجماعية، ما أدّى منطقيّاً إلى دخول الإعلام العربي في أزمة عميقة، لم يسبق لها مثيل منذ أن استولت السلطة السياسية على مقدّرات الإعلام الوطني برمّته" (٥).

التأهيل والأداء المهني

أيضا كان لاحتكار الإعلام وتضييق حرياته وانطلاق الرقابات لا من معايير الكفاءة والجودة، بل من معايير المولاة للجهات المحتكرة وطاعتها وخدمة أغراضها، كان لذلك آثاره السلبية على شروط التأهيل والعمل، ونبدأ بكليات الإعلام التي يُفترض بها تأهيل كادر علمي واسع المعرفة والإطلاع، وقادر على التعامل مع التقنيات الحديثة، وملء قنوات الإعلام بالمعلومات والمعارف والخبرات التي يحتاجها المواطن العربي، أو بتعبير آخر تأهيل إعلاميين بالمفهوم الجديد للكلمة، وهذا ما عجزت عنه الكليات العربية تبعا لتدني الإنفاق على حقل التعليم بشكل عام، وخلل شروط القبول، وضعف المناهج، وقلة وسائل التدريب والتأهيل في معظم الدول العربية، فلم تستطع هذه الكليات في أحسن الأحوال سوى تخريج جيش من المخبرين والمحررين الذين تتراوح كفاءاتهم المهنية باستعداداتهم ومواهبهم الشخصية، وهم في أغلب الأحيان لاسيما المستقلين فكريا منهم، إما عاطلون عن العمل، أو يعملون من خارج المؤسسات الإعلامية، أو في مؤسسات إعلامية توجد خارج بلدانهم.

في مقابل هذه الظاهرة نلاحظ أن مؤسسات الإعلام مخترقة بالكثير من الموظفين الذين عُينوا لاعتبارات مختلفة، لا تمت بصلة إلى الإعلام بوصفه حرفة لها مؤهلاتها العلمية والفنية، وينطبق الأمر على الرؤساء كما على المرؤوسين، أما دورات التدريب وإعادة تأهيل العاملين في حقل الإعلام، فهي دورات شكلية في أغلب الأحيان، ومعظم الإعلاميين بالمعنى الحقيقي للكلمة مبعدون عن دوائر القرار، ومحاصرون بإدارات بيروقراطية ورقابات وموانع تحد من قدراتهم، وتمنعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات، وهي مصادر غير كافية بطبيعة الحال، مع أن العمل الإعلامي جهد يتطلب المعرفة أولا وقبل كل شيء، كما يشترط الشفافية وتعدد المصادر والحياد الظاهري على الأقل، وهي متطلبات لا تتعلق فقط بكفاءة العاملين، بل تدخل في عداد أخلاق المهنة، ويُضاف إليها النزاهة والصدق والضمير الحي والإحساس بالمسؤولية وعدم الخضوع لإغواء المادة أو ابتزاز السلطات، وهي أخلاق اخترقها الإعلام العربي بأبشع الصور، فشراء الضمائر والأقلام وتحيز الرسائل واسترضاء المسؤولين وذوي الشأن والاستسهال وسرقة

النصوص وتلفيق الحوارات والتحقيقات، ظواهر طالما مارسها أو شكا منها العاملون في حقل الإعلام على مرأى ومسمع من المسؤولين والقائمين عليه.

وإذا كان ثمة من يبرر بعض هذه الظواهر بضغط الحاجة المادية وضيق هوامش التعبير والفساد العام الذي ينخر المجتمعات العربية، فما من منطق بإمكانه تبرير سرقة النصوص ...؟! فالكتابة أصلا فعل لا يتم بقصد التكسّب أو الشهرة، وإنما يحدث بدافع الموهبة وهاجس الإدلاء بما نجده هاما، والكتَّاب الحقيقيون هم غالبا من أفقر بني البشر، مقارنة بالجهد الذهني والزمن اللذين يُبذلان من أجل الكتابة ... ومع ذلك فإن أكثر الملكيات عرضة للسطو في بلادنا هي الملكية الفكرية، ولا أقصد هنا سرقة الأفكار التي يمكن تبريرها دوما بالتناص أو توارد الخواطر وتشابه الحدث، وإنما أقصد سرقة نصوص بأكملها، نصوص إبداعية وأخرى إعلامية، ونشرها دون توقيع أو تحت أسماء وهمية وأحيانا تحت أسماء السارقين، دون علم من الكاتب أو بعلمه وموافقته لقاء ثمن مقبوض، فالدوريات العربية تطالعنا باستمرار بأخبار قراصنة الأدب والإعلام، الذين لا يرتدعون ولا يخافون رغم افتضاح أمر بعضهم، والغريب هنا أنه رغم انتشار هذه الظاهرة، لم تُتخذ حتى الآن أية إجراءات وقائية لتطهير فضاء الكتابة من هؤلاء الأشاوس، مع أن هناك العديد من الإجراءات التي لا تكلّف الكثير من العناء، منها تعميم اسم الساطي على كل الدوريات وحرمانه حق النشر لمدة لا تقل عن العام.

لغة الإعلام العربي

اللغة هي أداة الاتصال الأولى، والعلاقة التي تربطها بوسائل الإعلام المختلفة، هي علاقة عضوية جدلية، أي علاقة تفاعل وتأثير متبادل، بالنظر إلى ثلاثة مستويات هي: المستوى الاتصالي التفاعلي، أي لغة حوار أم منولوج، وتدخل ضمن هذا السياق مختلف أدوات التوصيل التي يعتمدها الإعلام من مصادر ونصوص وصور وصوت وروامز ودلالات، وكل ما يمكن أن يتولّد عن ذلك من فضاء إشاري، ثم المستوى النصّي أو كل ماله علاقة بصياغة الرسالة الإعلامية من أسلوب ومرجعيات ومعلومات وجمل وتراكيب لغوية ومفردات وقواعد، وأخيرا مستوى الوسيط اللغوي أي استخدام الفصحى أو العاميات.

بالنظر إلى المستوى الأول "برهنت التجربة العلمية لا الدراسة النظرية للواقع الإعلامي العربي ... أن احتكار طرف واحد للإعلام الجماهيري، بمعزل عن طبيعة هذا الطرف وتركيبته السياسية والعقائدية، يؤدي حتميا إلى تشكل لغة إعلامية أحادية الطابع والحركة والاتجاه والصبغة والبعد، أي لغة عاجزة موضوعيا عن احتواء منهج الحوار الذي يُعد عنصرا أساسيا وجوهريا في أي بناء لغوي إعلامي، يريد أن يتقايس مع الحاضر والآتي، ويرغب في أن يتعامل بشكل جدي ومؤثر مع وعي اجتماعي، يتكون عبر عملية تفاعلية مستمرة بين شروط سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، يعيشها الأفراد والجماعات داخل المجتمعات العربية، وبين احتكاك

هؤلاء الأفراد والجماعات يوميا بمعطيات حضارات أخرى قريبة وبعيدة يحملها إعلام جماهيري لم تعد تقف في طريقه أية عوائق جغرافية أو زمنية " (٦).

وبالنظر إلى المستوى الثاني أكدت خلاصة الدراسات المختصة، أن لغة الإعلام العربي في إطارها العام، فصحى كانت أم دارجة، هي لغة إنشائية فقيرة بالمعلومات والأرقام، تعوزها وسائل الجذب والإثارة، وتغلب عليها سمات الركاكة والإطالة والمبالغة وعدم الوضوح وعدم الدقة في اختيار المفردات والمصطلحات، فهي أصلا لغة لا تكترث بالإجابة الدقيقة عن أسئلة الإعلام الأساسية: كيف ومن ومتى وأين ولماذا وماذا، ويُرجع بعض الدارسين الأجانب هذه السلبيات إلى خصوصيات اللغة العربية، حيث يذهب أي شوبي إلى الزعم بأن: "اللغة العربية حافلة بالمبالغات التي ينبغي أن يخضع لها الكاتب حتى لا يُساء فهمه، وأن عادة المبالغة هذه قد تركت بصماتها على المدركات، حتى أصبحت المغالاة والمبالغة من ميزات السلوك العام للفرد العربي"، ويربط دارسون آخرون ما بين البلاغة والمبالغة، فأقصى درجات البلاغة يترافق مع المبالغة لما فيها من توكيد وإسهاب وتضخيم، ويستدلون على ذلك بالبيانات الحربية التي أُذيعت في حربي ٤٨ و٦٧ ككنس اليهود وإلقائهم في البحر، وبعضهم يرى أن هناك تصلبا في قواعد اللغة العربية يضغط على الفكر العربي، وأنها لغة تفتقر إلى تحديد الزمن بوضوح (٧). لكن سلبيات لغة الإعلام العربي لا تنبع من صميم اللغة العربية أو من عجز أدواتها وأشكال تطورها، كما أنها ليست سمة من سمات السلوك الذهني والشعوري لدى العرب، بل هي نتاج السياسات التي تصادر حرية الرأي والتعبير.

أما بخصوص تداول الإعلام العربي للغة الفصيحة أو العاميات، فإن الدراسات الاتصالية تميز بين الصحافة المطبوعة كوسيلة موجهة إلى النخب المتعلمة والمثقفة بالدرجة الأولى، مما يُفترض بها استخدام الفصحى باعتبارها أداة الثقافة النخبوية، وبين الإذاعة والتلفزة باعتبارها قنوات جماهيرية تخاطب إلى جانب الصفوة الأشخاص العاديين والأميين، وهم الأغلبية الساحقة في المجتمعات العربية، فمن الطبيعي أن تدخل العاميات برامجها بنسب متفاوتة تحديدا ما تعلق ببرامج الترفيه، لكن مع انتشار الفضائيات العربية والإذاعات الخاصة ومحاولة حشو ساعات البث ببرامج الحكي العامي (Talk Shows) إضافة إلى تداول العامية عبر الإنترنت، بدأت تثار أسئلة ومخاوف حقيقية حول الآثار الاجتماعية والنفسية واللغوية لانتشار ظاهرة العاميات في وسائل الإعلام، واختلفت وجهات النظر بين مؤيد ومعارض وبين متشائم ومتفائل.

يرى د. صالح أبو اصبع : "أن وسائل الإعلام الإلكترونية تُدخل إلى قاموس مفرداتنا تعابير جديدة بعضها أجنبي وبعضها محلي، وأنها تُقرب بين اللهجات العربية، فتجعل من الممكن للإنسان التفاهم مع أخيه العربي مهما نأت المسافات" ويذهب شلش: إلى أن استعمال اللهجات العامية بشكل مفرط سيكون "عاملا في تكريس التجزئة" الوطنية (٨)، بينما تعتبر د.

فريال مهنا "أن للإعلام الجماهيري المسموع والمتلفز دور بالغ الأهمية في تعليم اللغة العربية تعليما جماعيا، يتلقاه مئات الملايين من الناس في المحيط العربي وغير العربي، وإذا كان الإعلام الجماهيري يمنح اللغة العربية هذه الآفاق اللامحدودة، فإن اللغة الفصحى تعطي بدورها امتدادا عظيما للإعلام الجماهيري لأنها مشتركة لمئات الملايين من الناس داخل المنطقة العربية وخارجها، في حين أن العاميات تسير به نحو التقوقع والانحسار والمحلية، إضافة إلى ذلك، فإن اللغة الإعلامية باستخدامها الفصحى، تسهم إسهاما كبيرا ...في " تربية الذوق اللغوي" (٩).

المراجع

١. انظر د. أحمد الجباعي "الكواكبي: هم التأخر ...مصدر مذكور ص (٦٧-٦٨)
٢. انظر د. سهيل الملاذي "التفاعلات الأدبية في الصحافة العربية بين الحربين العالميتين" مجلة "المعرفة" العدد ٣٧١/آب/ ١٩٩٤ ، ص ١٠٨
٣. انظر على الإنترنت د. عصام سليمان موسى "اللهجات العامية في وسائل الإعلام الإلكترونية"
٤. د. فريال مهنا "الإعلام العربي بين الأجندة والحراس" مصدر مذكور
٥. نفس المصدر السابق
٦. د. فريال مهنا "لغة الإعلام العربي بين الفصحى والعاميات" مجلة الإذاعات العربية ، العدد ٢ عام ٢٠٠٢ ، منشور على صفحات الإنترنت
٧. انظر زكي الجابر "اللغة العربية والإعلام" مجلة "الإعلام العربي" العدد الثاني ديسمبر١٩٨٣ ، تونس ، ص ٥٠
٨. انظر د. عصام سليمان موسى "اللهجات العامية ... مصدر مذكور
٩. د. فريال مهنا "لغة الإعلام العربي ... مصدر مذكور

رابعا: البعد التنموي الثقافي والإنساني

"إن الإعلام الذي لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الجمهور النفسية، ينبذه الناس بكل بساطة ويتجهون إلى مصادر إعلامية أخرى، أو يكونون إعلامهم الخاص على شكل شائعات". يوري شركوفين.

تؤكد بحوث الاتصال على أن اهتمام الإعلام العربي ينصب بالدرجة الأولى على الجانب السياسي الدعائي والجانب الترفيهي، ودعم الثقافة الدينية على حساب وظائف الاتصال الثقافية والمعرفية الأخرى والحيز المخصص لقضايا التنمية المختلفة، إن كان في مجال شرح الخطط التنموية وإجراء الحوار حولها وتقييمها، أو في مجال إعداد البرامج التعليمية والتثقيفية، أو تلك التي تقوم بمعاينة الواقع الاجتماعي ومحاربة ظواهره السلبية، والاهتمام بالموضوعات الإنسانية الخاصة كالعوق والطفولة والشباب والمرأة. إلى ذلك تُجمع الدراسات على أن وسائل الإعلام العربية لا ترتكز في عملها على البحوث الميدانية أو التخطيط لاسيما الطويل الأمد، ولا تكترث بالتعرف على آراء المتلقين وتلبية احتياجاتهم في أغلب الأحيان، وأنها تتشابه بما تحمله من رسائل.

الإعلام العربي والثقافة

رغم الحيز الضيق الذي تحتله الرسائل الثقافية في مجمل الإعلام العربي غالبا ما يكون تفاعلها مع أوجه الثقافة المختلفة تفاعلا ميكانيكيا، ينحصر عادة في إطار الإخبار عن المنتج الثقافي، أو نقل صورة مبسطة عما يستجد في الساحة الثقافية من معارض وعروض وندوات وما شاكل، ولا يتعدى ذلك إلى علاقة إبداعية حميمة، قادرة على نقل حقيقة الوضع الثقافي باختلاف اتجاهاته وألوانه وتحولاته ورموزه وأعلامه المؤسسة والجديدة، ووضع المنجز الإبداعي في سياقاته الطبيعية العربية والعالمية، وتحريك الحياة الثقافية وربط الإنسان العادي بها وتطوير ذائقته الجمالية، فالدوريات العربية المختصة بالشأن الثقافي قليلة جدا وعددها يتقلص باستمرار، وهي تركز على دراسة المفاهيم والمصطلحات النقدية والتراث والمدارس الأجنبية أكثر من تركيزها على دراسة الواقع الثقافي العربي نظريا وميدانيا، والدوريات الغير المتخصصة تخصص عادة صفحاتها الأخيرة للثقافة، حيث تقوم بنشر القصائد والقصص العربية أو المترجمة، وهذا النتاج ينشر غالبا دون التعريف بالكاتب، كذلك تقوم بنشر الحوارات الثقافية وبعض المقالات النقدية ومختارات من نتاج الهواة، وقسط لا بأس به مما يُنشر يتم نشره لاعتبارات أخرى خارجة عن الضرورات الثقافية، ولا تبدو البرامج الإذاعية والتلفزيونية بأفضل حال من الدوريات المطبوعة. فوسائل الإعلام العربية الرسمية والخاصة غالبا ما تروج للمثقفين والفنانين الذين يدورون في فلك

السلطة، أو فلك الجهات الممولة، وتغلق أبوابها في وجه المعارضين وحتى المستقلين أحيانا، كذلك تنغلق الأبواب أمام السجالات الفكرية الحرَّة خصوصا ما تعلق منها بقضايا السياسية والدين.

المرأة في وسائل الإعلام

رغم كل التيارات التي ناصرت المرأة في العصر الحديث، مضافا إليها ظهور مفهوم الجندر أو الجنوسة الذي وضع تحت طائلة الشك كافة الفروق والتمايزات التي تعاني منها الإناث في المجتمع الذكوري، وأحالها إلى التقسيم الاجتماعي والثقافي، وطرح مبدأ إعادة التفكير وتفحص المصادر والمرجعيات التي تم من خلالها الإقرار بالتمايزات والفروق بين الجنسين (١) ورغم الاتفاقية الدولية الموقعة عام ١٩٧٩ للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتحول النوعي الذي طرأ على موقعها من قضايا التنمية، رغم كل ذلك مازالت أغلب النساء لاسيما اللواتي يعشن في البلدان النامية، يعانين من هموم عدم المساواة بين الجنسين، وإن اختلفت درجات التمييز ومظاهره من مكان لآخر، فهذه مشكلة اجتماعية إنسانية عامة، تمتد جذورها عميقا في التاريخ، وتكمن سطوة حضورها في رسوخ المفاهيم التقليدية حول اقتصار دور المرأة على الجنس والإنجاب ورعاية الأسرة دونا عن كل الأدوار الاجتماعية الأخرى التي يمكن أن تمارسها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية.

فماذا عن وضع المرأة العربية؟.

إذا أردنا أن نرسم مخططا لوضع المرأة العربية عبر التاريخ، فإننا سوف نلاحظ على امتداده أربع محطات مشرقة فقط يمكن الإشارة إليها، المحطة الأولى بدأت بظهور الإسلام وانتهت بموت النبي محمد، حيث أننا طوال التاريخ الإسلامي من العصر الفقهي إلى عصر الانحدار، لا نجد صوتا قد ارتفع لصالح المرأة إلا صوتي ابن رشد وابن خلدون رغم كل الحيف الذي أُلحق بها، أما المحطة الثانية فتلك التي بدأت بعصر النهضة والدعوة التي أطلقها قاسم أمين لتحرير المرأة في نهاية القرن التاسع عشر، والتي تلتها دعوات كبار المتنورين العرب آنذاك، مما هيأ المناخ للمحطة الثالثة التي تمثلت بقيام الحركة النسائية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، أي تأسيس المنظمات والجمعيات والاتحادات النسوية، وعقد المؤتمرات للمطالبة بحقوق المرأة وفي مقدمتها: حق نزع الحجاب وحق التعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، ومن النساء اللواتي حملن مشعل الريادة في هذه الحركة كانت: صفية زغلول، هدى شعراوي، نازك العابد، نظيرة زين الدين وحياة العظم، وتركت هذه المحطة آثارها الواضحة على تحسين وضع المرأة العربية ورفع مستوى مشاركتها في الحياة خلال العقود الثلاثة اللاحقة، تحديدا في تونس ولبنان وبعض البلدان العربية التي اتخذت من طريق التحول الاشتراكي دربا لها كمصر وسوريا والجزائر (٢)، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة المد اليساري

في المنطقة منذ السبعينات وإلى أواسط الثمانينات، وخلالها طرأ تحول نوعي على حجم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والنضال السري والحياة الثقافية، وأظهرت البلدان العربية تحسنا في تعليم الإناث أسرع منه في أي إقليم آخر، حيث تضاعفت معدلات معرفة النساء بالقراءة والكتابة ثلاث مرات عما كانت عليه قبل عام ١٩٧٠، وازدادت معدلات التحاق المرأة بالمؤسسات التعليمية ودوائر العمل والمنظمات الأهلية، لكن رغم ذلك مازالت حتى يومنا هذا نصف النساء العربيات أميّات، ولم تنجح المرأة في تعديل المواقف والمعايير الاجتماعية المنحازة لصالح الرجل التي تقيدها وتدني من شأنها: كتفضيل الذكور على الإناث والختان والزواج المبكر وتعدد الزوجات، كذلك لم تستطع المرأة أن تحقق أشواطا هامة على طريق انتزاع حقوقها القانونية والمدنية تحديدا ما تعلق بقانون الأحوال الشخصية، ومازال هناك ثماني دول عربية لم تصادق على معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تمثل نحو ثلث عدد البلدان التي لم تصادق على المعاهدة (٣)، ويتمايز وضع المرأة من بلد عربي لآخر فهو الأفضل حالا في لبنان وسوريا، وتونس بشكل خاص باعتبارها البلد العربي الوحيد الذي ساوى ما بين حقوق الجنسين في مختلف القوانين والتشريعات القضائية، وللمرأة الفلسطينية وضع استثنائي ودور طليعي في خوض المعترك السياسي والثقافي أفرزته ظروف الثورة.

ثبت في الأذهان أن الإسلام هو مصدر التفريق والتحيزات المفروضة على المرأة، بناء على ما جاء في الشريعة والنصوص، بيد أن تفحص هذه المصادر سيفيدنا أن مشكلة النساء العربيات، لا تكمن في المصادر الدينية بل في طريقة تأويلها ومعاينتها (٤)، وبهذا الخصوص صحح الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي التفاسير الخاطئة التي تنسب إلى الإسلام فيما يتعلق بمسائل الإرث والشهادة والقوامة والولاية، فقد أوضح: أن الآية التي تقول: "للذكر مثل حظ الأنثيين"، لا تنطبق إلا على حالة واحدة حين يعصب الأخ أخته، وفي ماعدا ذلك فإن الرجل والمرأة متساويان في الإرث، والشريعة لا تفرق بين شهادة المرأة وشهادة الرجل في مجرى سير التحقيق، وبالنسبة لمسألة القوامة على النساء ففي الآية إخبار وليس إنشاء يفرض من خلاله حكم، والإسلام حسم الولاية في آية أخرى "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض" وأكد البوطي على أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في العمل والأجر وفي العلم والثقافة وفي رئاسة الدولة (٥)، أما الباحثة د. نعمت برزنجي فقد أكدت على حق المرأة في قراءة وتفسير القرآن وتطوير فقهها الخاص، وأوضحت أنه تم استبعادها قسريا عن هذا المجال، مشيرة إلى استبعاد السيدتين عائشة وحفصة عن الأمور الشرعية، رغم أنهما كانتا موضع ثقة، واعتبرت هذا تأكيد على أن المسلمين الأوائل كانوا يقعون تحت السطوة الذكورية، ورأت أن تحقيق المرأة المسلمة لذاتها يتطلب منها التعمق في دراسة القرآن ومختلف الدراسات الإسلامية الأخرى والأفكار العصرية، وتحقيق التوازن بين مقاصد الشريعة وحقوق الإنسان (٦).

فأين يقف الإعلام العربي من مجمل هذه القضايا الشائكة التي تمارس ضغطا فعليا على جميع أشكال التنمية والنهوض؟

إذا كانت التلفزيونات العربية تستورد أكثر من نصف برامجها ونسبة عالية من إعلاناتها وأفلامها من الغرب، فإن غالبية الدراسات التي أجريت حول صورة المرأة في وسائل الإعلام الغربية، بينت أن هناك تحيزا لصالح الرجل، وأن هذا التحيز ينطوي على تزييف للواقع، ويشكل عائقا أمام مشاركة المرأة في التنمية، فقد ركز معظم نتاج وسائل الإعلام الأجنبية على دور المرأة التقليدي كزوجة وربة أسرة وعشيقة، وسعى أولا نحو إبراز مفاتنها، ففي الدراما التلفزيونية مثلا يظهر الرجال غالبا في دور البطولة والأبطال، وهم الأقوى والأذكى والأكثر حكمة من النساء، وفي أغلب الإعلانات التجارية تظهر النساء الجميلات لترويج مختلف السلع لاسيما أدوات التجميل والمنتجات المنزلية والصحية.

وصورة المرأة في الإعلام الأجنبي تبدو متطورة بما لا يقاس إذا ما قورنت بمثيلتها العربية، فالسينما المصرية مثلا -كما تشير البحوث- في غالب نتاجها عززت نظرة الرجل التقليدية للمرأة كجسد يلهو به أو كلعوب تسعى لاصطياد الرجال، وصورت المرأة من زاوية الأنثى التي لا تربطها بحركة المجتمع أية صلة، وهي على ذلك تظهر أحيانا إما منحرفة السلوك أو منحرفة العقل أو الاثنين معا، وتحولت الجامعة في الفيلم المصري إلى مكان للهوى والانحراف الخلقي (٧)، ونظرة سريعة لصورة المرأة في أغلب المسلسلات العربية، تشير إلى أنها لا تختلف عما هي عليه في الفيلم المصري .

أما الإعلام الخاص بالمرأة فهو إعلام محدود جدا، رغم أن أولى الصحف النسائية العربية كانت قد صدرت في بدايات القرن العشرين، نذكر منها على سبيل المثال "العروس" وهي أول مجلة نسائية سورية أسستها الأديبة ماري العجمي عام ١٩١٠، وحسب د. سهيل الملاذي صدر منها ستة مجلدات حافلة بخلاصة الثقافة (٨)، لكن منذ عهود الاستقلال وحتى اليوم لم يصدر سوى عدد قليل من المجلات النسائية، قد لا يتجاوز العشرين مجلة بعضها أصدرتها الاتحادات النسائية مثل: "المرأة العربية" نصف شهرية صدرت في سورية عام ١٩٤٧، "الجزائرية" أسبوعية صدرت في الجزائر، و "المرأة" نصف شهرية صدرت في العراق عام ١٩٧٩، والباقي صدر إما عن جهات حكومية أو خاصة ومنها: "الحسناء" و "حواء" في لبنان، "الشرقية" شهرية سعودية تصدر عن الشركة الشرقية في تورنتو/ إيطاليا و"لها" سعودية تصدر في لندن، "البيت" أسبوعية ليبية تصدر عن المؤسسة العامة للصحافة في طرابلس، "حواء" أسبوعية مصرية صدرت عام ١٩٥٠، "أسرتي" كويتية أسبوعية، "زهرة الخليج" أسبوعية تصدر في أبو ظبي، و"عربيات" مجلة إلكترونية صدرت على الإنترنت عام ٢٠٠٢، وهناك دول عربية لا تصدر فيها أيا من المجلات النسائية.

وتقدم معظم التلفزيونات العربية برامج خاصة بالمرأة تتراوح مدتها بين نصف ساعة وساعة، كما تبث الإذاعات العربية برامج نسائية بشكل دوري لا تتجاوز مدتها الساعة، وهناك قناة "لها" الفضائية الخاصة بالمرأة، ويُضاف إلى ذلك نسبة الإناث المستفيدات من شبكة الإنترنت التي لم تتعدَ ٦ بالمئة من نسبة الذكور على امتداد المنطقة العربية.

ولو تفحصنا مضمون الإعلام النسائي لوجدناه يهتم بموضوعات الطهي وتربية الأطفال والخياطة والموضة وطرائق التجميل وأخبار، وفي أرقى حالاته ينقل أنشطة الممثلات والاتحادات النسائية، وفي كل الأحوال لم يسعَ الإعلام العربي العام والخاص بالمرأة إلى بلورة صورة واقعية عن المرأة العربية، تعكس حقيقة وضعها واحتياجاتها وتطلعاتها، وتبين المعوقات والمفاهيم التي تنحاز ضدها وتقف حاجزا أمام نهوضها ومشاركتها الكاملة في الحياة، ولم يعمل على تزويد المرأة بالمعارف اللازمة لتجاوز مشاكلها، وتهيئة الرأي العام لقبول مبدأ المساواة والندية بين الجنسيين، بل عمل الإعلام العربي على إبراز صورة مشوهة عن المرأة كرّست النظرة التقليدية إزائها، وتجاهلت معظم مشاكلها وحقوقها ودورها المتعدد الوجوه، والعثور على بعض الاستثناءات هنا وهناك، لا يعني تغييرا في الدور السلبي الذي مارسه الإعلام العربي حيال قضايا المرأة، وإن كان يجري تأنيث مهنة الإعلام، وتتصدر النجمات الفاتنات أجهزة التلفزة وواجهات الصحف العربية.

إعلام الطفل

تُعتبر مرحلة الطفولة التي تمتد من الولادة إلى سن الثانية عشر من أكثر مراحل العمر حساسية، فهي تتميز بالنمو المستمر، وتتسم بالقابلية والمرونة في التربية والتعليم واكتساب المهارات والمعارف والعادات وتحديد الاتجاهات الذهنية والاجتماعية العامة التي يتطور على أساسها الكائن البشري، ويتعرض الطفل في هذه المرحلة إلى عدة عوامل، تسهم في تنشئته وبلورة شخصيته، تُعتبر من أهمها وسائل الاتصال والإعلام، لاسيما الوسائل المرئية والمتعددة الوسائط حيث تتمازج المؤثرات من صوت وصورة وموسيقى وألوان وموضوعات لتحريض مخيلة الطفل وأحاسيسه والتأثير على مداركه وسلوكه ونمط تفكيره، مما دفع الجهات المسؤولة في العالم لتكريس جلً اهتمامها بما بات يُعرف بـ"إعلام الطفل"، فكيف هي الصورة في عالمنا العربي؟.

مع أن جمهور الأطفال يشكل تقريبا نصف سكان البلدان العربية، لم يتجاوز حتى اللحظة عدد الدوريات العربية الخاصة بهم، العشرة مجلات وأغلبها مرتفع الأسعار، وهناك بلدان عربية كثيرة لا تصدر فيها أي من هذه الدوريات، أما المجلات التي صدرت فهي: "أسامة" نصف شهرية تصدر في سورية عن وزارة الثقافة، "سعد" الأسبوعية و"العربي الصغير" الشهرية صدرتا في الكويت، "سمير" أسبوعية مصرية تصدر عن دار الهلال منذ عام ١٩٥٦، "مجلتي" الشهرية و"المزمار" الأسبوعية صدرتا عن وزارة الثقافة في بغداد، "بساط الريح" الأسبوعية

و"سامر" صدرتا في لبنان، "حسن" أسبوعية سعودية صدرت عن مؤسسة عكاظ منذ عام ١٩٧٧، و"ماجد" تصدر في الإمارات منذ بداية الثمانينات، وتعتمد هذه المجلات القصص المسلسلة في صور أو القصة المسرودة والمزينة بالرسوم، وتضم بين طياتها زوايا الألعاب التي تختبر الذكاء وتنمي الملاحظة لدى الطفل، وصفحات التعارف ورسائل القراء، وقد تكون هناك صفحات للتلوين والرسم أو القص واللصق، لكن هذا لا ينفي أن أغلب هذه المجلات يعاني من عدم اختيار اللغة المناسبة لمختلف مراحل الطفولة، وليس لديه دليل يهتدي به لمعرفة المفردات والتراكيب التي يستسيغها الطفل ويفهمها فهما متكاملا، كما أن بعضها يعتمد الموضوعات والقصص المترجمة، بدل اعتماده على الأقلام العربية.

كذلك ينضم إلى إعلام الطفل عدد من المجلات المترجمة كـ"الوطواط" و"سوبرمان" وتفرد بعض المجلات والصحف العربية إحدى صفحاتها لإسهامات القراء الصغار، ولا تخلو دولة عربية من تخصيص جزء من بثها التلفزيوني والإذاعي لبرامج الأطفال مع اختلاف ساعات البث ومواعيده التي تتراوح بين ٢،٥ و٧ ساعات أسبوعيا في الإذاعة، وبين ٧و ١٤ ساعة أسبوعيا في التلفزيون، ومن الملاحظ أن هذه المدة غير كافية، وأن معظم برامج الأطفال التلفزيونية ليست من إنتاج محلي (٩)، وأن الإنتاج المحلي لم يستطع تحقيق النجاح الذي يحققه الإنتاج الأجنبي لأسباب فنية تتعلق بانخفاض سوية البرامج من الإعداد إلى التقديم فالإخراج، إضافة إلى ضعف التعاون والتنسيق بين الإعلاميين والتربويين في مجال تخطيط برامج الأطفال وتنفيذها، وعدم وجود مراكز بحثية تعنى بدراسة آراء الأطفال واحتياجاتهم، على الرغم من أن البلدان العربية في العقدين الأخيرين بدأت تولي اهتماما ملحوظا بإعلام الطفل، وتحاول وضع أهداف ومهمات وفلسفات لتفعيله وترشيد دوره، لكن النتائج لم تصل مستوى النوايا بعد.

الشباب والإعلام الذاتي

وضع الإعلام الموجه للشباب أسوأ حالا مما سبقه، فمن الملاحظ أن وسائل الإعلام العربية المسموعة والمرئية لا تكترث كثيرا بهذا الجانب الذي إن وجد غلب عليه الطابع الترفيهي على حساب الدور التربوي والتثقيفي بما يمثله من تلبية لاحتياجات هذه الفئة العمرية الحساسة جدا، وطرح الإشكالات العديدة التي تعاني منها، يُضاف إلى ذلك أن عدد الدوريات العربية المختصة بعالم الشباب لم يتجاوز السبع دوريات، ينضم إليها الإعلام الذاتي من النشرات والمجلات المختلفة التي يحررها الشباب في مستوى معاهد التعليم والمنظمات الشبابية والنوادي، والتي مثلت النشاط الإعلامي الأساس الذي مكنهم من طرح همومهم ومخاطبة بعضهم البعض (١٠) إلى أن ظهرت شبكة الإنترنت على الساحة العربية، وشكلت البديل الأهم لسد هذه الثغرة، فمقاهي الإنترنت وصناديق الحوار والرسائل الإلكترونية والمواقع المختلفة تمثل اليوم أهم مصادر إعلام الشباب، لكن كما هو معروف فإن هذه المعرفة المفتوحة على أهميتها، تنضوي على

الكثير من المحاذير التربوية والأخلاقية، لاسيما أن فئة الشباب من أكثر الفئات العمرية استعدادا للاستجابة والتأثر، وتفيد دراسة بريطانية صدرت عن الجامعة المفتوحة "أن المجتمع البشري سوف يعيش مرحلة فوضى خلال السنوات المقبلة، قبل أن يتوصل إلى توازن معيشي جديد في ظل البيئة المعلوماتية المستخدمة" (١١).

الإعاقة

لم يمنع فقدان البصر المعري يوما من إبداع أجمل ما حفظته ذاكرة الشعر العربي، ولم يستطع الصمم الذي أصاب بتهوفن في سنواته الأخيرة أن يثنيه عن تأليف أجمل ما عرفه تاريخ الموسيقى، ومقصد القول إن الإعاقة لا تعني أبدا العجز ولا تستدعي الإقصاء عن الحياة، وإن الطبيعة حين تحرمنا إحدى الحواس تمنح في مقابل ذلك تعويضات ومركبات ذهنية ونفسية، قد تكون أكثر شفافية وغنى من تلك التي نجدها عادة عند الأناس الطبيعيين، وفي نهاية المطاف سواء أكان المعاق إنسانا مبدعا أو عاديا، وسواء أكانت الإعاقة خلقية أم نتيجة حادث أو مرض عارض، فإن منطق الضمير وحقوق الإنسان يعترفان للمعاق بحقه الكامل في أن يعيش حياة اجتماعية طبيعية وكريمة، توفر له فرص التعليم والعمل المناسبة لقدراته وملكاته، لكن النظرة السائدة في مجتمعاتنا العربية مازالت تتعامل مع هؤلاء البشر على أنهم عاجزون وذووا عاهة، وفي بعض الأحيان قد أصابهم مس من الشيطان أو عقاب من الرب، ومازال أغلب المعوقين يعيشون في عزلتهم المرهقة دون أن تلتفت إلى وضعهم الخاص وسائل الإعلام أو مؤسسات الدولة، ودون أن تحاول الجهات المعنية بالأمر –إن وجدت– تهيئة الظروف الكفيلة بإدماجهم في الحياة الاجتماعية، مع أن نسبة المعوقين العرب قد بلغت عشرة بالمئة من عدد السكان.

فلم تُناقش على نطاق واسع "ثقافة المعوّق" ولم تصدر الكتب أو الدوريات الموجهة للمعوّقين، ولم تُخصص أماكن كافية لتجمعاتهم وفعالياتهم المختلفة، ولم تُهيأ الظروف المناسبة لتشغيلهم، ولم تُسن القوانين الكفيلة بحماية وجودهم، والإعلام العربي مازال في منأى عن هذه المسائل الشائكة، وهو إن حدث واهتم ببعض جوانبها يكون اهتمامه محدودا وقاصرا، سواء تعلق الأمر بالكم والتواتر أم بخلق عقلية وتصورات منسقة ومتكاملة في هذا المجال، فتناول مشكلات المعوّق يتم بأساليب بدائية لا تتعدى حدود التعريف بأنواع العوق وأسبابه، والخدمات التربوية والتأهيلية الواجب تقديمها للمعوقين، وغالبا ما تكون الخدمات المقترحة قد جاوزها التطور الذي شمل المعوقين في الدول المتقدمة، كما أنه غالبا ما يتم تقديم صورة المعوق بشكل سلبي، يعزز النظرة السائدة على أنه الإنسان ذو العاهة.

الإعاقة من أكثر الموضوعات الإنسانية حساسية، وهي تتطلب اهتماما ورعاية أكبر بكثير مما توليه وسائل الإعلام العربية، فالأمر يتعلق بتحديد المفاهيم والتعرف على الخصوصيات، والرعاية والتأهيل وتنمية المواهب والملكات، وفك العزلة عن المعوّق بتمكينه من

دخول الحياة الاجتماعية كشريك فاعل وقادر، وليس ككائن عاجز يثير الشفقة في أحسن الأحوال (١٢).

المراجع

١. ثائر ديب "مفهوم الجندر أو الجنوسة" من ندوة "المرأة صور ووقائع" دار الشموس/دمشق/٢١/١٠/٢٠٠٢

٢. انظر د. نعيم اليافي "حركة تحرر المرأة العربية حتى منتصف القرن العشرين" مجلة "المعرفة"، العدد ٣٧١ /آب ١٩٩١، ص (٤٥-٦٤)

٣. انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

٤. ثائر ديب "مفهوم الجندر ..مصدر مذكور

٥. د. محمد سعيد البوطي في ندوة "المرأة وتحولات عصر جديد" دار الفكر/دمشق/٢٠-٢٥/٤/٢٠٠٢

٦. د. نعمت حافظ برزنجي "الهوية الثقافية للمرأة المسلمة" في ندوة "المرأة وتحولات عصر جديد" مصدر مذكور

٧. عاطف عدلي العبد "صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام" مجلة "البحوث" ، العدد ١٦/ديسمبر ١٩٨٥/ بغداد ، ص -١٤٣-١٤٤ و١٤٩

٨. انظر د. سهيل الملاذي "التفاعلات الأدبية في الصحافة العربية بين الحربين العالميتين" مجلة "المعرفة" العدد ٣٧١/آب/ ١٩٩٤ ، ص ٩٩

٩. انظر "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" ص ١٥١ ..مذكور

١٠. نفس المصدر السابق

١١. عن تقرير التنمية العربية الإنسانية ٢٠٠٢

١٢. الإعلام العربي حاضرا ...مذكور

خامسا: تدفق الإعلام والقدرة الاتصالية

"إذا كانت مصلحتهم في أن يكونوا أسيادا لنا، فما هي مصلحتنا في أن نكون تابعين لهم". اسبارتاكوس

تدفق الإعلام الخارجي

بدأ نشاط وكالات الأنباء الغربية في المنطقة العربية ومعه الدفق الخارجي للإعلام منذ عام ١٨٦٠، حين استدعت المصالح البريطانية إنشاء أول شبكة برقية بين إنكلترا والقاهرة والخرطوم وعدن ومسقط، وقامت وكالة رويتر باحتكار جمع وتوزيع الأنباء في مناطق النفوذ البريطاني على امتداد الطريق البرقي وفي أماكن أخرى شملت فلسطين والعراق، ثم حذت الوكالة الفرنسية حذوها فيما يخص مناطق النفوذ الفرنسي، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ النشاط الإعلامي الأمريكي يزاحم نشاط الوكالتين السابقتين (١).

ومع أن إنشاء وكالات الأنباء العربية يُفترض أنه جاء تعبيرا عن الرغبة في تقديم إعلام متوازن، يخفف من سيطرة وكالات الأنباء العالمية، ويعطي صورة حقيقية عن هذه الدول، مازالت الوكالات العربية رغم مرور أكثر من أربعة عقود على تأسيس أغلبها، تعتمد بشكل رئيسي على الأخبار التي توزعها وكالات الأنباء الدولية، سواء تعلق الأمر بأخبار الدول المتقدمة أو أخبار أمريكا اللاتينية ودول القارة الإفريقية والآسيوية وحتى بالنسبة لأخبار المنطقة العربية نفسها، فما تنتجه الوكالات العربية لا يشكل سوى ما يقارب ٢٥% من مصادر الأنباء المنشورة في الصحف العربية (٢).

إلى ذلك تفيد الدراسات التي أجريت على واقع التدفق الإعلامي الخارجي أن الإنتاج المستورد يغطي حوالي ٦٠% مما تبثه وسائل الإعلام العربية، ويأتي في مقدمته الإنتاج الأمريكي.

يشكل الإنتاج الأجنبي أكثر من ٥٠-٧٠% مما تعرضه قنوات التلفزة الأرضية، إضافة إلى وجود قنوات مخصصة لبث البرامج والمسلسلات والأفلام الأجنبية فقط، أما الفضائيات العربية عام ١٩٩٩ فقد كانت تبث مجتمعة حوالي ٨٥٠٠ ساعة سنويا، لا تنتج منها إلا حوالي ٣٥٠٠ ساعة (٣).

يبلغ عدد الإذاعات الأجنبية الناطقة بالعربية حوالي ٤٥ إذاعة من مختلف مناطق العالم أهمها: أوربة الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وأقوى هذه الإذاعات وأكثرها فاعلية هي: إذاعة لندن وصوت أمريكا وإذاعة إسرائيل (٤).

منذ السبعينات بدأت الإعلانات الغربية تجتاح وسائل الإعلام العربية، وفتحت وكالات الإعلان الدولية الأمريكية فروعا رئيسة لها في كل من السعودية وتونس ولبنان ومصر.

ويُضاف إلى كل هذا التدفق الأجنبي فيضا من أشرطة الفيديو والكاسيت والكتب والمجلات والأقراص المدمجة، كما أن ارتباط الإعلام العربي بالفضاء وبالإنترنت، أتاح تدفق قنوات البث الأجنبي، وليس فقد تدفق أجنبي عبر القنوات العربية.

الإعلام العربي في الساحة الدولية

وكالات الأنباء العربية ترسل قدرا لا بأس به من الأخبار المحلية إلى مناطق العالم المختلفة، غير أن نسبة قليلة جدا مما ترسله يتم الاستفادة منه بسبب عدم مراعاتها لميول المتلقي الأجنبي، وبسبب سيطرة وكالات الأنباء الكبرى على قنوات البث في العالم. وهناك حوالي ستين دورية عربية تصدر باللغتين الفرنسية والإنكليزية داخل البلدان العربية وخارجها (انظر الجدول ٣) .

يوجد عدة إذاعات عربية موجهة إلى الخارج باللغات الإنكليزية والفرنسية والعبرية والفارسية، لكنها تبث عبر الموجات القصيرة الصعبة الالتقاط، وبساعات بث وقدرات إعلامية محدودة.

يتعرف العالم على الفيلم العربي أحيانا من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية، أو الأسابيع السينمائية التي تنظمها بعض الدول العربية في الخارج، أما المسلسلات التلفزيونية العربية فقلما نجد محطة أجنبية تشتريها لأسباب فنية بالدرجة الأولى وأحيانا فكرية، ومواقع الإنترنت العربية كما ذكرنا لم تتجاوز ستة بالألف من مجموع مواقع الشبكة الدولية، مع أن عدد القادرين على استخدام اللغة العربية من غير العرب يبلغ حوالي ٩٠٠ مليون مسلم.

وبطبيعة الحال فكل القنوات المذكورة، هي قنوات محدودة الإمكانات والفاعلية، ولم تستطع أن تترك أثرا يُذكر على الساحة الدولية، لكن الأثر الإعلامي الذي يمكن ذكره على المستويين المحلي والدولي، هو ذلك الذي أحدثته بعض الفضائيات العربية الخاصة من حيث التحول النوعي في أساليب العمل وفي القدرة الاتصالية، سيما قناة الجزيرة، وبحسب الناقدة المصرية ماجدة موريس: "لم يكن أكثر المتفائلين من المراقبين للعمل الإعلامي يتوقع الصعود القوي والسريع لهذه القناة على النحو الذي حدث، فإلى جانب استقطابها لشرائح متعددة من المواطنين العرب من المحيط إلى الخليج، فإنها أيضاً استطاعت استقطاب العرب في المهاجر المختلفة ... ، وبعد فترة زمنية قياسية أصبح للجزيرة وجود حقيقي قوي ومؤثر في منظومة الإعلام العربي المرئي .... واستطاعت أن تخلق منافسة غير مسبوقة بين الجميع وبينها من أجل الأفضل ... فهي أول قناة إخبارية عربية متخصصة، تتمتع بإمكانيات مادية عالية كفلت لها مقدرة الحركة السريعة والنشطة واستخدام كافة الوسائل المتاحة لتوفير المادة الإخبارية وخدمتها بأسلوب يضاهي في كثير من الأحيان (الـ سي إن إن) نفسها، سواء من حيث التغطية المشبعة ومن موقع الحدث بجيش من المراسلين في جميع أنحاء العالم، وفي أماكن لا يوجد فيها

مراسلون لقنوات عديدة ليست عربية فقط بل أجنبية أيضا، وقد أثبتت الجزيرة أنه من الممكن نجاح قناة تلفزيونية دون أن تعتمد على الدراما والمنوعات، وأن المادة الإخبارية والوثائقية يمكن أن تكفي للاستحواذ على المشاهد إذا ما أحسن عرضها وتقديمها، كذلك فالقناة تتمتع بحرية أكبر من القنوات الحكومية العربية" (٥).

التحدي الصهيوني

أدركت الحركة الصهيونية منذ قيامها أهمية الإعلام والدعاية للوصول إلى أغراضها، وكتب وايزمن أحد أبرز مؤسسي إسرائيل: "يجب أن نبني أعمالنا على أوسع مدى من شعور الرأي العام، فموافقة الرأي العام هي التي تقرر في نهاية الأمر موقف الحكومات وأعمالها في المجتمع الديمقراطي" وكان من أبرز خصائص النشاط الإعلامي الصهيوني أنه لم يكن نشاطا ارتجاليا، بل كان نشاطا دعائيا محدد الأهداف والأدوات والمراحل، استند إلى قاعدة مؤسساتية ضخمة، وأساليب عمل مدروسة، وهو نشاط غالبا ما كان يتم خارج "إسرائيل"، حيث قام اليهود منذ بداية القرن العشرين بتأسيس سبع شركات سينمائية كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية هي: مترو غولدن وين ماير، فوكس، بارامونت، كولومبيا، يونيفرسال، وارنر، يونيتد آرتست (٦).

وفي عام ١٩٦٧ بلغ عدد الصحف والمجلات اليهودية الصادرة خارج إسرائيل بلغات مختلفة ٧٦٠ جريدة ومجلة موزعة على الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية وأوربا والهند وتركيا وإيران، وفي كتابه "الصحوة" أكد الباحث الأمريكي ديفيد ديوك: أنه من بين ألف وستمائة صحيفة أمريكية هناك حوالي ١٢٠٠ صحيفة تقع تحت السيطرة اليهودية، أي ما يعادل ٧٥% من الصحف، إضافة إلى ٤٠ محطة تلفزيون محلية يسيطر عليها اللوبي الصهيوني، والاقتصاديون منهم يسيطرون على الشبكة العنكبوتية (٧) ويسهمون في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، وعبر هذه البنية المتينة من وسائل الإعلام والمعلومات داخل إسرائيل وخارجها، استطاعت الصهيونية العالمية أن تتصل بالرأي العام العالمي وتكسبه إلى صفها.

كذلك أدركت إسرائيل أهمية دور الفضاء والمعلومات في حماية وجودها، فباشرت برنامجها الفضائي بسرية تامة، وفي ١٩٨٩/٩/١٩ تمكنت من إطلاق قمرها الصناعي بقدراتها الذاتية، كما عملت على امتلاك قاعدة كبيرة من المعلومات المحوسبة الدقيقة، والمنتجات الإسرائيلية في مجال المعلوماتية تنتشر في العالم، وتخترق المقاطعة العربية منذ سنين (٨).

الاتصال بالرأي العام العالمي

في مقابل تحدي الإعلام الصهيوني على الساحة الدولية، اقتصر البعد الدولي لسياسات الاتصال والإعلام العربية أغلب الأحيان على الأنشطة الدبلوماسية، وعقد الندوات والمؤتمرات واللقاءات، وتوقيع معاهدات الصداقة، وبدأ هذا النشاط في إطار الدول غير المنحازة ومؤتمر

باندونغ، وشملت مساحته حتى عقد التسعينات موضوعات: دعم حركات التحرر ومحاربة التفرقة العنصرية ومواجهة أخطار الحرب الباردة والاستقطاب الدولي وخطر الصهيونية، وبالرغم أن القمة الرابعة لرؤساء دول عدم الانحياز التي انعقدت في الجزائر عام ١٩٧٣، أكدت على العمل من أجل تحقيق التوازن في تبادل الأخبار بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، وتحسين شكل ومضمون الإعلام باعتباره وسيلة للتقارب بين الشعوب وأداة لإثراء التراث الثقافي العالمي، لكن الأفكار لم تنتقل إلى أرض الواقع، وظل الإعلام العربي الرسمي عاجزا عن الاتصال بالرأي العالمي.

لا شك أن تفعيل الإعلام العربي على الساحة الدولية والوصول إلى الرأي العام، عملية معقدة تحتاج إلى تمويل ضخم وإنشاء قاعدة متينة تعمل في إطارها أفضل الكفاءات لتطوير خطاب إعلامي على قاعدة حرية التعبير وحق الاختلاف، ووضع استراتيجية تجيب عن التساؤلات التالية: ما هي دواعي الاتصال بالجمهور الأجنبي، وما هي أولوياته، وما هو هذا الجمهور الذي نود الوصول إليه؟ وقبل أي سؤال آخر ما هي أوجه الاختلاف والتشابه بيننا وبين الغرب، وما هي إشكالية العلاقة به؟

وبديهي القول إن العمل الإعلامي والتغلغل في الرأي العام العالمي يشكلان إحدى المنطلقات الرئيسة لحل قضايانا، فالولايات المتحدة وأوربا تملكان مفاتيح الحل، والرأي العام الغربي يمارس ضغطا فعليا على سياسات تلك الدول، والجمهور الأجنبي جمهور متنوع ومتباين الثقافات ومختلف في مواقفه من قضايانا ما بين المتعاطف والحيادي والمعادي، وعلينا أن نصل إلى كل هؤلاء، بهدف شرح قضايانا وخلق رأي غير منحاز ضدها (٩).

المراجع

١- انظر د. إسماعيل الملحم "وسائل الاتصال الحديثة ووحدة الشخصية القومية للأمة العربية" مجلة "الوحدة" العدد ٥٤ /مارس ١٩٨٩

٢- انظر جيهان رشتي "تدفق الأنباء الأجنبية في الإعلام العربي" مجلة "شؤون عربية" ، العدد ١٧

٣- صحيفة "الرأي العام" ١٩٩٩/٥/١٨ عن د. عصام الموسى "اللهجات العامية ...مصدر مذكور

٤- انظر "الإعلام العربي حاضرا ومستقبلا" ص (٥٥-٥٧) مذكور

٥- انظر على الإنترنت ماجدة موريس "المشاهد العربي ..مذكور

٦- انظر محمد عبيدو "السينما الصهيونية شاشة للتضليل" دار كنعان/دمشق/٢٠٠٤ ، ص ١٠ .

٧- د. خلف الجراد "الإعلام العربي في مواجهة التحديات الراهنة" من وثائق ندوة "الإعلام العربي رؤية شاملة" المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم ، دمشق/١٧-١٩/١/٢٠٠٤

٨- انظر عبد الملك ردمان الدناني "الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت" ، منشورات دار الراتب الجامعية بيروت ٢٠٠١

٩- د. صالح أبو إصبع "كيف نخاطب المشاهد الأجنبي ونصل إليه" من وثائق ندوة "الإعلام العربي رؤية شاملة" ..مذكور

بمثابة الختام

دعوة إلى الحياة

إذا كانت الثقافة هي هوية المجتمع وأساس كل منطلق وفعل، والإعلام هو السلطة الرابعة ومرآة التقدم والنمو، والحوار بكافة ميادينه هو مفتاح التعايش والسلم في العصر الراهن، فقد أوضحت الدراسة التي استغرقتها صفحات الكتاب بالأرقام والوقائع أن المنطقة العربية تدخل "مجتمع المعرفة" في بداية قرن جديد بهوية ممزقة، ومرآة مكسورة، وخطاب مهلهل يعكس صورًا شديدة التشوه والشذوذ، بعد أن أُجهضت تطلعات النهضة، وفشلت مشاريع الوحدة والتحديث، فتجارب التنمية المبنية غالبا على زيادة الكم والاستيراد من الخارج التي خاضتها الدول العربية، كان لها بعض الانعكاسات الإيجابية على تحسين شروط الحياة وفتحها على مظاهر الحضارة المعاصرة، لكن مكتسبات المواطن العربي لم تكن أبدًا بمستوى الشعارات أو حجم الضحايا وهدر الثروات.

أثبت واقع الحال أن تنمية القدرة الإنتاجية الذاتية، هي الكفيلة بنقل الواقع العربي من مصاف التخلف والتبعية إلى مصاف التقدم والقوة، وخصوصية المنطقة العربية الماثلة بوحدة أصولها الحضارية ولغتها ومعاناتها التاريخية واتصالها ككل جغرافي، تحتم تكامل سياساتها التنموية في جميع المجالات تحديدا في مجاليّ الثقافة والإعلام، ذلك أن المشاريع الكبرى لا يمكن أن تُنفذ إلا في إطار من التعاون العربي المشترك، لما تتطلبه من استثمارات ضخمة وكوادر فنية متخصصة وضمان سوق ثابتة".

واليوم يقف العالم العربي وجها لوجه أمام العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد وجوده في الصميم، فعلى الصعيد الداخلي تعاني معظم المجتمعات العربية من انحسار المناخ الديمقراطي وتعسف السلطات وفساد الإدارة وسوء التنظيم وظهور الفئات الاجتماعية الطفيلية وتدهور الاقتصاد ومعه المستوى المعيشي لقطاعات واسعة من البشر كانت تنتمي إلى الطبقة الوسطى، إضافة إلى بروز الصراعات الإثنية والطائفية، أما على المستوى الخارجي فتواجه الدول العربية تحديات واقع معولم، يعبّر عن مرحلة جديدة من مراحل التطور الاقتصادي والتقني، ارتبطت بظهور الشركات المتعددة الجنسيات والإعلام المتعدد الوسائط وتعاظم الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، وهو واقع مفروض على العرب قبلوا به أم رفضوه.

وإذا كانت الدول العربية تسعى بالفعل نحو مواجهة تحديات المرحلة الراهنة عن طريق تنمية مقدّراتها وإعادة هيكلة اقتصادها وتحرير سوقها وإرساء مبادئ الحوار والشراكة الندية في علاقتها مع المجتمع الدولي وإحلال السلام في المنطقة -كما هو مطروح في الإعلام الرسمي- فإن المدخل إلى ذلك كله يبدأ بحل أزمة الديمقراطية وإطلاق الحريات. فكما كتب د. عزمي

بشارة: "أصبح من غير الممكن خوض الصراع القومي على وحدة الأمة العربية وعلى تحديث المجتمعات العربية وعلى قضية العدالة الاجتماعية، كما أصبح من المستحيل خوض الصراع ضد هيمنة المصالح الأمريكية الاستراتيجية والاقتصادية بشكل خاص والقومية بشكل عام دون التعبير عن إرادة الأمة من خلال الديمقراطية، والديمقراطية غير ممكنة إلا في إطار الدولة، وهذا يعني التعامل مع وجود الدولة القطرية كما هي قائمة، ولا يمكن أن تؤجل معركة الديمقراطية إلى أن تحل القضية القومية العربية، ووجود نظام ديمقراطي خاضع لمحاسبة ومساءلة الرأي العام العربي، هو الكفيل بتحويل الحدود المحلية بين الدول العربية من حدود معادية للمواطن العربي إلى نقاط اتصال بين الدول العربية".

تمت بتاريخ ١٢/٠٣/٠٤

دمشق/ تهامة الجندي

مراجع أخرى

١. عبد الله عبد الدايم "الإيديولوجية القومية العربية /تطورها ودورها وآفاقها" مجلة "شؤون عربية" آذار /١٩٩٠ ، ص (٨٠-٩٨)
٢. د. محمد عابد الجابري "مستقبل الفكر العربي وإشكالية التقدم والوحدة" مجلة "شؤون عربية" العدد ٥١/أيلول/١٩٨٦ ، ص (٧-٢٠)
٣. محمد مصالحة "تنمية الإعلام كشرط للتنمية العربية الشاملة" مجلة "شؤون عربية" العدد ١٩٨٤/٢٩ ، ص (١١٦-١٣٨)
٤. د. نادية رمسيس "النظرية الغربية والتنمية العربية" مجلة "المستقبل العربي" ، العدد ١٩٨٤/٦ بيروت ، ص (٤٠-٥٠)
٥. محمد عبد العزيز بركات "قضايا الوطن العربي في إذاعة وتلفزيون مصر بين النظرية والتطبيق" مجلة "البحوث" العدد ١٨/ديسمبر ١٩٨٦ ، ص (٧٥١-٧٥٨)
٦. يوسف عبد الله التوري "التعاون في مجال الإعلام والاتصالات على المستويين الدولي والعربي" في مجلة "التوثيق الإعلامي" بغداد/١٩٨٨ ، ص (٤٥-٥٠)
٧. سعد الدين إبراهيم "تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرار في الوطن العربي" مجلة "المستقبل العربي" العدد ٦٤/بيروت ١٩٨٤ ، ص (١٣-٢١)
٨. عبد الرحيم سليم "النشاط الإعلامي الأمريكي الرسمي في الوطن العربي" مجلة "شؤون عربية" العدد ١٧/تونس ١٩٨٢ ، ص (٢٦٠-٢٦٨)
٩. عرفات حجازي "دور الإعلام الجماهيري في التعاون العربي الأوربي من أجل عدالة القضية الفلسطينية" مجلة "شؤون عربية" العدد ١٧/تونس ١٩٨٢

حول الكتاب

الاعلام العربي: قلق الهوية وحوار الثقافات

الحوار المتمدن ٢٠٠٥ / ٧ / ٣

سمر يزبك

الأسئلة التي تصدرت الأدبيات الفكرية حول مصير الذاتيات الثقافية في النصف الثاني من القرن العشرين، لاشك كانت تدعو الى قلق جديد من نوعه، لم يعهده التاريخ من قبل، ليس انتقاصا من أهمية الثورات التي سبقت ثورة الاتصالات والمعلومات، والتي كان لها التأثير الجوهري في حركة التاريخ(الثورة الصناعية) لكن لأن كمية التحولات المعرفية والثقافية والانسانية التي أدت اليها النقلة النوعية في تاريخ الاتصال بين البشر أدت الى نشوب أزمة وجودية في علاقة الفرد مع ذاته، وعلاقة الشعوب وحضاراتها، خاصة في زمن الاحتكارات والعولمة التي خلقت هذه الاسئلة وطورت مفاهيم لم تكن موجودة قبلا "الغزو الثقافي، التدفق الاعلامي، حوار الثقافات" هذه الأزمة التي عبر عنها هربرت ريد بقوله :الثورة التكنولوجية تفتقر الى الأساس الأخلاقي والمعرفي.

ضمن هذا الأسئلة تحاول تهامة الجندي في كتابها الصادر مؤخرا في دمشق (الاعلام العربي :قلق الهوية وحوار الثقافات) السؤال عن مصير الذاتيات الثقافية بعد أن تبوأت الصناعة الاعلامية قمة الهرم الاقتصادي، وارتبطت الهيمنة الدولية بقدرة هذه الدول على انتاجها واحتكارها، وتحول مجتمع الآلة والمصنع الى مجتمع العقول الذكية.

ورغم التحفظ على هذا المفهوم الذي تطرحه في بحثها "حوار الثقافات" والذي (برأيي على الأقل) يزور حقيقة تطمس زيف ما يحدث على أرض الواقع، فلا حوار لثقافات في ظل هيمنة شبكة معلومات اتصالية تتحكم بها جهة واحدة في العالم، وتفرض من خلالها سيطرتها الثقافية، والاقتصادية والعسكرية، إلا أن البحث الذي تقدمه لايخلو من جدية وعمق ومسؤولية واضحة في ايجاد خلاصة ملموسة لأزمة معرفية واتصالية يعاني منها الاعلام العربي، المكتوب منه والمرئي، حيث تخوض في بحث مفهوم الثقافة الواسع والمعقد واختلاطه بمفهوم الحضارة، واختلافهما بين الفكر الفرنسي والفكر الالماني في القرن الثامن عشر، وانتهاء بتفريق واضح صارت الثقافة تخص فيه المعنى الروحي والفكري والعلمي، وتخص الحضارة المعنى التقني والمادي ،وبالتالي تكون الثقافة تبعاً لهذا التعريف جزءا من الحضارة وكان الفيلسوف كنت (١٧٩٨-١٨٥٧) الذي طور مفهوم الثقافة عن المفهوم الذي استخدمه صموئيل فون بومندروف في عصر النهضة، عندما عرفها بأنها(مجموعة الغايات التي يمكن للإنسان تحقيقها بصورة حرة وتلقائية انطلاقا من طبيعته العقلانية) أول من طور هذا المفهوم وتلاحقت بعده التعريفات لنصل

الى التعريفات الحديثة التي تحمل الثقافة مفهومها االواسع والذي تحدث الانتروبولوجيون عنه، حيث تضم برأيهم جملة أنماط السلوك المشترك السائدة في المجتمع سواء أكانت مادية ام معنوية، بالاضافة الى أنماط العيش والمأكل والمشرب، وتضم الثقافة –التعريف للانتروبولوجيين– نواح حضارية أكثر عمقا تتصل باللغة والفكر والشريعة والعقيدة والقانون والأدب والعلوم. هذا السلوك الذي يضم جماعة تفاعلت فيما بينها تاريخيا ضمن بيئة جغرافية واحدة، واعية تتشكل ضمن هذه الجماعات في بيئتها المحلية ما يعرف بثقافاتها الخاصة، أو ما يسمى بالهوية الثقافية أو الذاتية، التي لاتعبر عن تراث جامد بل هي هي دينامية داخلية تعمل على تطور المجتمع وامداده بمتغيرات تتلاءم مع تراثه، وضمن هذه الرؤية تطرح الجندي ما يقف أمامه الاعلام العربي من مشكلات تنحو نحو التعقيد، أكثر فاكثر، وتعمل على طمس الهوية الثقافية أكثر من عملها على تنوعها وتطورها ، وكان الاعلام المكتوب في بداية القرن الماضي، قد ساهم بشكل ملموس وفعلي في التأصيل للهوية الثقافية العربية، عبر عدد من من الدوريات المهمة لأن الصحف العربية مارست دوراً رائداً وفكرياً في نشر فكر النهضة العربية وفكر حركات(التحرر الوطني مثل" صحيفة الشهباء " التي أسسها عبد الرحمن الكواكبي ١٨٤٥– ١٩٠٢)وكانت أول صحيفة تصدر في حلب ، وكان يدعو فيها منذ بدايات القرن الماضي الى فصل الدين عن الدولة، كما أقر طه حسين بدور الصحف العربية بنشر الأداب الحديثة وبروز النقد الحديث في أكثر من مناسبة.

لم يتوقف الأمر عند الدوريات فقد ساهمت الإذاعات العربية إلى حد كبير في عهود الاستقلال الأولى في نشر الفكر والشعور القومي التحرري، وتنمية ذائقة فنية راقية لدى الجمهور، لكن الأمر توقف عندما احتكرت السلطات العربية وسائل الاعلام المكتوبة منها والمرئية، وتحول الاعلام من مكّون أساسي للثقافة، الى تنظيم آحادي الجهة واللون، ومنذ سبعينات القرن الماضي تشوه الإعلام أمام الجمهور وفقد مصداقيته، وأدائه المهني واللغوي، وكانت التطورات الأخيرة، من انترنت وفضائيات على الرغم من ايجابيتها لأنها ساهمت في خلق أطياف أخرى وفرصة مهمة لمعر فة الحقائق عن قرب، إلا أن التشوه لم يلبث أن تطور باتجاهات أخرى، ودخل الاعلام العربي، في مرحلة مختلفة، ليست أقل ضررا من سابقتها، وإن كانت تتجه بسهمها البياني نحو أخطار من نوع آخرهي بالتحديد ما يسمى بالاستلاب الثقافي، وطمس الهوية، فالفضائيات التي تحولت الى سوق احتكاري لدى أصحاب الأموال، لم تكن تعنى بأي شكل من أشكال العلاقة المعرفية والمتعوية الجمالية التي يجب أن تتصل بالجمهور، ومبدأ الربح الذي يحكمها تحول الى هوس بابتكار وتقليد كل ما هو حسي مباشر دون إعماله العقلي أو الروحي، بل لعبت على قضية القمع الجنسي لدى المتفرج العربي،، أو عواطفه الدينية الآخذة بالاستشراء واالاستحواذ على المجتمعات العربية، على الرغم من نشوء تحدي من نوع جديد

فرضته أحداث ١١ آيلول والمتعلقة بصورة العرب لدى الغرب، التي بدأت منذ عصر التنوير عندما عمم فلاسفة ذاك العصر رجعية الاسلام، مرورا بالحروب الصليبية والأدبيات الاستشراقية والحركة الصهيونية، ومقولة هنتنغتون حول الصدام الحتمي بينى الحضارات، إلا أن أيا من المحطات الفضائية العربية الكثيرة، لم تعن بهذا الجانب، ولم توله اي جانب من الاهتمام، بعدان تحولت الى وسائل كسب سريع لمنتجات الغرب ولمباريات شركات الاتصالات (الموبايل).

بالنهاية يبدو المشهد قاتما، والهوية التي تحدثت عنها الباحثة في البداية، ضبابية وغائمة وغير موجودة على أرض الواقع الحالي، وتبدو مقولة حوار الثقافات التي تصدرت البحث، بنفس الغموض، والسذاجة، لأن الحوار يتطلب بالدرجة الأولى التكافؤ والحرية، فأين نحن من ذلك؟ والهوية التي تدخل فيها المنطقة العربية هي هوية ممزقة وخطاب مهلهل تلفيقي، يعكس صورة شديدة التشوه والشذوذ، حيث تعاني البلدان العربية داخليا من انحسار الديمقراطيات والفساد الاقتصادي وبروز الصراعات الاثنية والطائفية وانحسار الطبقة الوسطى وتحولها نحو الفقر، والمعاناة الخارجية تكمن في واقع معولم ، مفروض على العرب قبلوا فيه أم لم يقبلوا، بالاضافة الى هيمنة أمريكية ترسم ومن جديد خارطة المنطقة العربية كما رسمتها من قبلها وفي بدايات القرن الماضي بريطانيا وفرنسا.

والسؤال الذي يلح أمام زحمة الأبحاث والكتب التي تشرح آزمات العالم العربي. هل نستطيع الحديث عن البلاد العربية بوصفها بلاداً ذات وحدة حال ؟ أليس في ذلك مغالطة للحقيقة؟ ومفهوم الوطن العربي، الذي تتم غالبية الأبحاث عنه، أليس مصطلحا معمماً، ينتمي لفترة الخمسينات والستينات أكثر من انتمائه لأرض الواقع الحالي؟ هل نستطيع القول مثلا:الاعلام في لبنان يعاني من مشكلات الاعلام في السودان؟ وحتى لانذهب بعيدا ضمن التقسيم الجغرافي االمسمى بلاد الشام، هل نبحث في مشكلات الاعلام السوري بصفتها جزءا من الاعلام اللبناني؟ تبدو المفارقة واضحة، لأن مفهوم الوطن العربي، صار بحاجة لاعادة نظر، ليس لأن فكرة القومية العربية قد أثبتت فشلها، ولكن لاعتبارات علمية بحتة، يقتضيها واقح الحال و نزاهة الأبحاث وأخلاقية المعرفة.

الإعلام العربي : قلق الهوية وحوار الثقافات

صحيفة تشرين ٢٠٠٧/٠٣/١٤

عبد الستار أحمد

يعود موضوع هذا البحث في بعض جوانبه الى أطروحة الدكتوراه التي قدّمتها المؤلفة في مطلع التسعينيات في جامعة صوفيا . كلية الإعلام والاتصالات الجماهيرية والمادة المرجعية الأساسية التي اعتمدتها فصول الكتاب (الإعلام العربي) تتألف من المجلدات الأربعة التي أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان «الخطة الشاملة للثقافة العربية» وتقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال المسمى «الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، وكتاب «الاستشراق» لإدوارد سعيد، وإعداد الدوريات العربية «البحوث» و«التوثيق الإعلامي، و«الإعلام العربي» و«الوحدة»، إضافة الى صفحات الانترنت، ووثائق اليونسكو، وتقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، ووثائق المؤتمرات والندوات ذات الصلة التي حضرتها المؤلفة أثناء عملها في صحيفة «الكفاح العربي»...

تشير الباحثة في مطلع مؤلفها الى أن القرن العشرين قد بدأ بصراع العقائد وغزو الثقافات، وانتهى بحروب الإعلام، وخلال ذلك شهدنا من التحولات ما لم تشهده البشرية طوال عمرها المديد، فثورات العلم والتكنولوجيا اتصلت بوسائل نقل الثقافة والمعلومات، وتبوأت الصناعات الإعلامية قمّة الهرم الاقتصادي، وارتبطت الهيمنة بمدى القدرة على إنتاجها واحتكارها، وانتقل مجتمع الآلة والمصنع الى مجتمع العقول الذكية والمعرفة؛ ما ربط كل قضايا التنمية والتقدّم في مطلع الألفية الثالثة بقضايا الثقافة والإعلام.

هذا الكتاب يحاول توضيح العلاقة التبادلية الاندماجية ما بين التنمية وقطبي الحياة المعاصرة «الثقافة والإعلام» متخذاً من المنطقة العربية أنموذجاً، وموضحاً كيف انعكست تحوّلات العصر في فضائها، وكيف تفاعلت الثقافة العربية مع ثقافة الغرب، وعلومهم، وعن ماذا أسفر هذا التفاعل، وما هو الدور الذي لعبه الإعلام العربي في مسارات التنمية والتحديث.

المؤلفة بوّبت كتابها الى ثلاثة أبواب، كل باب اشتمل على عدد من الفصول، تعتمد منهجاً مركّباً للبحث والتقصّي، يقوم على شرح المفاهيم ثم سرد الوقائع والبيانات فتحليل المعطيات، الباب الأول «الامبريالية الالكترونية وعصر الشبهة» وهو أساس نظري يشرح مجمل المنطلقات الفكرية التي شكّلت أرضية لمعاينة مسائل الإعلام والتنمية والحوار بين الثقافات، ففيه تطرّقت الى مسائل الحداثة والعولمة وثقافة الحوار واتجاهات التنمية ثم علاقة كل ذلك بالإعلام والمجتمع المعرفي، وبينت أن مصدر القوة والتفوّق والهيمنة في نظام الاقتصاد المعولم، هو احتكار إنتاج وتوزيع الإعلام والصناعات المرتبطة به، ومنشأ التبعية هو استهلاك تكنولوجيا وإعلام لا تنتجه القدرات الذاتية، وما يتبع ذلك من أشكال التنميط وإشاعة القيم الاستهلاكية

وتهديد أمن الثقافات المحلية، فقد لاحظ هربرت شيلر بهذا الخصوص: «إنّ صنّاع القرار السياسي الغربيين انشغلوا بالبحث عن بدائل تضمن استمرار السيطرة الغربية، وعلى وجه التحديد الأميركية، على الأوضاع الثقافية والاقتصادية الدولية، فاستقر رأيهم على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات».

وتوضح أن التبعية هي مظهر من مظاهر التأخر ونتيجة له، وأن تجاوزها يفترض تنمية كاملة تطول جميع أوجه الحياة في إطار التعاون والتفهّم الدولي، وتشير أيضاً الى الدور المزدوج للإعلام في عمليات التنمية، فهو حقل من حقولها يتضمن قيام الصناعات الإعلامية وتحرير الإعلام وتطوير وسائله، وهو وسيلة من وسائل التنمية الكفيلة بنشر الشعور القومي والمعارف والتجارب والقيم الإيجابية والمشاركة الجماعية والحوار الثقافي بين الأفراد والأمم.

«الثقافة العربية وحوار الثقافات» هو عنوان الباب الثاني. وتتحدّث فيه عن خصوصيات الجغرافية الحيوية والظروف التاريخية التي نشأت في رحمها الثقافة العربية، فتوضح عناصر وحدة الهوية الثقافية الماثلة بوحدة الأصول واللغة والموروثات، ومكوّنات التراث المادي والروحي وخصائص الفن العربي الإسلامي، ثم تعرج الى معاينة أفكار النهضة.. فالمؤرخون يعتبرون أن الرواد المؤسسين لفكر النهضة العربية، هم كل من رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ . ١٨٧٣)، ومحمد عبده (١٨٣٩ . ١٩٠٥)، وعبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٥ . ١٩٠٢). فهذا الأخير بدأ حياته المهنية محرراً في صحيفة «فرات» ونشر كامل فكره على صفحات الصحف، وأسس أول صحيفة عربية صدرت في حلب عام ١٨٧٨ هي «الشهباء»، ثم أسّس صحيفة «الاعتدال» وآثر مبادئه وأفكاره التي نادى بها على حياته التي ذهب في سبيلها..

ثم تتعرّض لاتجاهات التحديث من الليبرالية الى القومية، فالماركسية، التي مهّدت الطريق أمام انفتاح الثقافة العربية على علوم الغرب وفنونه وآدابه وصولاً الى رصد مكوناتها المعاصرة، والسياسات التي ترسم آفاقها، والإشكالات العامة التي تعوق نموها.

«تنمية الإعلام وإعلام التنمية» في المنطقة العربية» كان الباب الأخير من الكتاب. وفيه تدرس الباحثة مكونات البنية التحتية للإعلام العربي من الدوريات المطبوعة والوسائل المرئية والمسموعة ووكالات الأنباء والفضائيات العربية ومراكز التأهيل والبحوث وأشكال الارتباط بالانترنت والنشر الالكتروني، وتشير في هذا السياق الى فجوة المعلومات، كما تتطرّق لسياسات الاتصال والتنمية والتشريعات الإعلامية والرقابة، فتبين مثالب الإعلام العربي على مستوى الأجندة الإعلامية واللغة والأداء المهني، ثم تناقش مظاهر عجزه عن القيام بوظائفه الثقافة والتنموية متخذة من علاقته بالواقع الثقافي والمرأة والطفولة والشباب والمعوقين نماذج للدلالة، وفي مقابل ذلك توضح أوجه قصور الإعلام العربي في الوصول الى الرأي العام العالمي وخدمة القضايا القومية، وتلاحظ في هذا السياق طبيعة الجمهور الغربي وإشكالية العلاقة به. وتحدي

الإعلام الصهيوني. حين استطاع أن يتصل بالرأي العام العالمي ويكسبه الى صفه بتزييف حقيقة الصراع العربي . الصهيوني وتجميل صورة اليهود في الغرب، وربط مصالح الدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط بقيام إسرائيل... فالاقتصاديون منهم يسيطرون على الشبكة العنكبوتية ويسهمون في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الشركات المتعدّدة الجنسيات.. فباشر الصهاينة برنامجهم الفضائي بسرّية تامة، وفي ١٩٨٩/٩/١٩ تمكّنوا من امتلاك قاعدة كبيرة من المعلومات المحسوبة الدقيقة.. والمنتجات الإسرائيلية في مجال المعلوماتية تنتشر في العالم وتخترق المقاطعة العربية منذ سنين كما تذهب الكاتبة..

الإعلام العربي قلق الهوية –وحوار الثقافات

الثورة الاربعاء ٢٦/٤/٢٠٠٦

أيمن الغزالي

من الصعب تحديد حجم أي مشكلة دون البحث في أسبابها ومقوماتها ونتائجها ولم نكن لندرك حجم تخلف الاعلام العربي لولا هذه الدراسات التي قدمتها الكاتبة والباحثة الدكتورة تهامة الجندي عن الاعلام العربي، خاصة عندما ندرك بالوقائع والأرقام الاشكاليات الفكرية والتنموية من جراء تخلف الاعلام كونه الحامل الأساسي الآن لكل حضارة ومنجز.

ومن هنا قدمت الكاتبة العديد من الموضوعات والمحاور التي تتعلق بموضوع الاعلام العربي وخاصة في البلدان النامية معتمدة في دراستها على اعلام المنطقة العربية وبنية العالم القائم على صراع العقائد وغزو الثقافات التي انتهت في نهاية القرن العشرين بحروب الاعلام على كل المستويات والأصعدة.

فبعد ثورة العلم والتكنولوجيا والاتصالات ووسائط النقل وثقافة المعلوماتية مع نهاية القرن العشرين تبوأت الصناعة الاعلامية قمة الهرم الاقتصادي وبالتالي الصراع.

وارتبط ذلك بالقوة والهيمنة وبمدى القدرة على إنتاج الاعلام واحتكاره وتسويقه ضمن سياسات وغايات، الهدف منها سلب ثقافات الشعوب وطمسها واحلال سلوكيات أخرى تتماشى مع الهيمنة والسيطرة، ليصبح العالم اليوم معرضاً لكثير من الاعلام الموجه حسب ملكيته وغايته بأساليب متعددة وغير شريفة.

ولهذا قامت منظمة اليونسكو منذ مطلع السبعينيات بمناقشة الكثير من القضايا والمفاهيم المهمة مثل (اختلال دفق المعلومات –غزو الثقافات –الاعلام التنموي) وأسفرت هذه المناقشات عن ضرورة العمل على قيام نظام اعلامي جديد يضمن حق الاتصال والتعبير والمشاركة والانتفاع للجميع دون تحيز أو تمييز ما ربط كل قضايا التنمية والتعبير والمشاركة في مطلع القرن الحادي والعشرين بقضايا الثقافة والاعلام.

يضم الكتاب ثلاثة أبواب تعتمد منهجاً واضحاً للبحث ودراسة الحالات والظواهر التي تناولتها الكاتبة بكثير من العمق والدلالة معتمدة على احصاءات وبيانات من واقع الحال.

فقد تناولت في الباب الأول (الامبريالية الالكترونية وعصر الشبهة) قدمت في هذا الباب مجمل المنطلقات النظرية والفكرية التي شكلت أرضية واضحة المعالم لمسائل الاعلام والتنمية والحوار بين الثقافات من خلال مفاهيم الحداثة والعولمة وثقافة الحوار واتجاهات التنمية، ثم قامت بإسقاط هذه المفاهيم على الاعلام والمجتمع المعرفي.

وهذا بالطبع من شأنه أن يوضح لنا سبب احتكار الاعلام لصالح الدول القوية التي تنتج مثل هذا النوع من الاعلام وتوجيهه حسب غاياتها كما حصل في بداية حرب الخليج في اللجوء

لخلق أسباب وهمية من أجل دخول حلقة الصراع ومن هنا يأتي خطر الاعلام والمجتمع المعرفي في تهديد أمن الثقافات المحلية الهشة المبنية بالأساس على قيم شفهية غير مكتوبة وغير مصورة، القائمون عليها لم يدركوا إلى الآن حجم الهوة والخطر المحدق بها.

ثم تناولت الكاتبة (الثقافة العربية وحوار الثقافات) متطرقة إلى العناصر الأساسية في وحدة الهوية الثقافية والتي تردها بدورها إلى وحدة الأصول واللغة والموروثات وتناولت بالاسترجاع هذه المكونات التي أساسها التراث المادي والروحي ومنشأ الحركات والاحزاب والعقائد التي من شأنها التأثير في هذه البنية بانتقالها التاريخي إلى انفتاح هذه الثقافة على علوم الغرب وفنونه وآدابه ودراسته بعد هذا التأثير، والذي بقي محكوماً بالثالوث المحرم (الدين والجنس والسلطة) وبقي المبدعون والمثقفون والاعلاميون العرب يعانون ضعف التواصل والتبادل ما بين مشرق العالم ومغربه في ظل انحسار المناخ الديمقراطي وغياب التشريعات من حرية الرأي والتعبير وبقيت سلطة المجتمع أقوى بكثير تجلى ذلك في عقد التسعينيات بظهور تيارات سلفية من شأنها التحريم والتكفير كما حصل مع الكثير من المبدعين العرب.

كما أن المحاولات الجادة سواء كانت فردية أم جماعية من أجل تطوير صيغة الخطاب السياسي أو الثقافي هي قليلة مع حجم الاعلام المعاكس غير أن هذه المسؤولية هي مسؤولية مؤسسات دولية وحكومية مدربة، مبنية على حرية التعبير والرأي الدولية ولهذا أضاع العرب الفرصة في معرض فرانكفورت الدولي عام ٢٠٠٤ في رسم سياسة حقيقية لتقديم كل الامكانات الدولية وتخصيب الفعل إلا أن الصورة التي قدمت هي صورتنا الحقيقية الهشة.

إن هذا العجز فسح المجال أمام تدفق الاعلام الغربي الذي بدأ عام ١٨٦٠ وازداد تدفقاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية ومنذ تسعينيات القرن الماضي بدأ يتدفق بشكل هائل ومنظم وهادف بكل أشكاله ووسائله عندها وفي ظل غياب الاعلام العربي أبدى المواطن العربي تجاوبه مع هذا الاعلام نظراً لضخامته وحجمه وتنوعه ولما يتمتع به من جاذبية وحرفية كامنة في مجال السياسة والفن والسينما والمعلومة.واستقطب الكثير من شرائح المجتمع العربي وقام بتكريس سلوكيات وقناعات لا تتناسب مع واقع معلومات بقدر ما يمرر ذرائع لسياسات معينة ولا يعطي صورة حقيقية عن تجربة المجتمعات الغربية الدستورية منها أو المدنية في بناء حداثتها بل رسم صوراً نمطية ومثالية عن حياة وهمية تفرز الترفيه والاستهلاك والجنس والمنهج الاعلامي الأميركي مثالاً باعتباره الأكثر حضوراً في قنوات البث العربي.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن –متى يدرك العرب مضمون ثقافة الاعلام وفعله ومنعكسه على التقدم والنمو والحوار؟

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
السّبت، ١٣ مايو ٢٠٠٦
الإعلام العربي: قلق الهوية وحوار الثقافات

"تدخل المنطقة العربية مجتمع المعرفة في بداية قرن جديد بهوية ممزقة، ومرآة مكسورة، وخطاب مهلهل يعكس صوراً شديدة التشوه والشذوذ، بعد أن أجهضت تطلعات النهضة". هذه هي الصورة التي قدمتها الدكتورة تهامة الجندي للعالم العربي، باعتبارها خلاصة لكتابها الذي تقول إنه "يحاول توضيح العلاقة التبادلية الاندماجية بين التنمية وقطبي الحياة المعاصرة: الثقافة والإعلام".

ترى المؤلفة أن بداية التفاوت وعدم الاستقرار، الذي يتسم به العالم الآن، تعود إلى الفترة التي بدأت فيها أوروبا مطابقة العالم مع عمليات تطورها الخاص بمختلف الوسائل الدعائية والتبشيرية والعسكرية، لكنها بذلك لم توقظ فقط الشعور لدى الشعوب الأخرى بضرورة اللحاق بالعصر الحديث، بل أيقظت الشعور بالاختلاف وضرورة حماية الهويات الثقافية أيضا. وقد أعلنت هذه المواجهة عن ولادة مرحلة تاريخية جديدة لثنائية العلاقة: غرب متقدم وشرق متأخر في وعي كلا الطرفين؛ وهي ثنائية عبرت عن نفسها فكرياً بعلم الاستشراق، وأطروحات التنمية الحديثة، والدراسات المقارنة، ومقولات الحداثة والأصالة وأيديولوجيا حركة التحرر.

ومنذ البدء، كما تقول المؤلفة، كانت الحداثة رسالة "الرجل الأبيض " يفرضها أينما حل، وصخرة سيزيف يئن بوزرها الشرق كيفما توجه، بمعنى أن الحداثة في الشرق لم تكن وعياً تطورياً أنتجته الذات المحلية بناء على تفاعلها مع مستجدات العصر بقدر ما كانت وعياً خارجياً فرض بقوة السلاح والدعاية، ولم تكن إبداعاً بقدر ما كانت محاكاة ومماثلة. وعلاقة الشرق بالغرب لم تكن يوماً علاقة تكافؤ يؤسسها تبادل المصالح والانسجام، بل كانت علاقة هيمنة يمارسها التفوق تأسيساً لاستمرارية تفوقه وهيمنته.

والخلاصة التي تصل إليها تهامة الجندي، في هذه العلاقة بين الطرفين، أن "رسالة التحضر" المزعومة ضمن إحداثيات السياسة الغربية لم تكن سوى آلية لإنتاج التخلف في الشرق وإعادة إنتاجه، وإنتاج الحداثة تلو الحداثة في الغرب.

وترى المؤلفة أن الإحصائيات العالمية تؤكد بوضوح واقع الاحتكار وعدم التكافؤ في النظام الإعلامي العالمي، وأن إنتاج وتوزيع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وما تبثه من رسائل يتركز في أيدي عدد صغير من الشركات تشكل مراكز وتكتلات متخصصة في مجالي الثقافة والإعلام، قامت بتدويل صناعة ما يعرف بـ "الثقافة الجماهيرية والإلكترونية" عبر كميات هائلة من المنتجات الإعلامية والثقافية. وتُصدر هذه المنتجات إلى مختلف أرجاء العالم،

خصوصاً النامي منه، حاملة ومروجة للنموذج الثقافي الغربي بكل ما يتضمنه من قيم وتصورات ونمط حياتي كامل متكامل. وعبر هذا النموذج، الذي يُقدَّم بحرفية عالية قائمة على علوم النفس والاجتماع والاتصال وغيرها، يتم حصار واجتياح الثقافات المحلية وخلخلة نسيجها الداخلي وزعزعة قيمها، لإحداث استجابات ذهنية وسلوكية محددة لا سيما لدى الأجيال الصاعدة.

وتكمل الباحثة رؤيتها بالربط بين الآلة الإعلامية الأمريكية وأجهزة الاستخبارات ومراكز القرار السياسي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وهي الصلة التي نسجت بإحكام منذ ستينيات القرن الماضي، بحيث شكل الإعلام البعد الرابع للسياسة الخارجية في الغرب، بعد عناصرها التقليدية: الاقتصاد والدبلوماسية والقوة العسكرية.

وتشير الدكتورة الجندي، التي اعتمدت على دراسات متخصصة في هذا الشأن، إلى أنه في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي جرت في الولايات المتحدة عملية سياسية وإدارية وقانونية وبوليسية واسعة النطاق لتطهير أجهزة الإعلام ومراكز إنتاج السلع الإعلامية من كل العناصر المشكوك في ولائها لـ "التوجهات الإمبريالية"، في ميداني السياسة الداخلية والخارجية، وتبعتها حركة مماثلة في بريطانيا، ثم في باقي الدول الغربية بنسب مختلفة.

وتستشهد المؤلفة بالأكاديمي والإعلامي الفرنسي سيرج حليمي، الذي كتب في أعقاب حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١: "منذ خمسة عشر عاما تعيش الصحافة الأمريكية على سمعتها كصحافة مستقلة، والتي ورثتها عن قضية ووترجيت، في حين أظهرت حرب الخليج أن هذه السمه المغالى في تقديرها ينبغي حذفها من مستودع الأفكار الجاهزة العامة المبتذلة، ذلك أنه نادراً ما انصاعت السلطة الرابعة إلى الأولى مثل هذا الانصياع".

وفي خلاصات رصدتها المؤلفة فيما يخص "الثقافة العربية وحوار الثقافات"، وهو عنوان الباب الثاني من الكتاب، تسجل عدداً من الملاحظات والإشكاليات، وعلى رأسها أنه بعد ربع قرن أو أكثر من التطلع إلى الحداثة والتجريب ما تزال الأنساق القديمة تعيش جنباً إلى جنب مع الأنساق الجديدة في شكل ازدواجية تغلب عليها سمة التناحر والصراع، وهو ما يتجلى في ثنائيات مثل: السلفية والمعاصرة، والتراث والتجديد، والانتماء الجغرافي إلى آسيا أو إفريقيا، والعقل والنقل في المدرسة العربية، والبداوة والحضارة أو الريف والمدينة، والثقافة الإسلامية والبحرمتوسطية، والنزعة القطرية والنزعة القومية.

كذلك كان من السمات الواضحة وحدة المنطق الثقافي المرتبطة بوحدة الرؤية والمقاييس النقدية والإشكالات الاجتماعية، وأن الأعمال الفكرية الإبداعية الجيدة لقيت الدرجة نفسها من الاهتمام والتقدير عند المتلقين العرب في كل مكان، مع ملاحظة أن النتاج الأدبي والفني قد فاق نظيره العلمي والفكري الأصيل كماً ونوعاً.

وسجلت المؤلفة أيضاً معاناة المثقفين والمبدعين العرب من ضعف التواصل والتبادل بين المشرق والمغرب العربيين، وانحسار المناخ الديمقراطي، وغياب التشريعات الكفيلة بالدفاع عن حرية الرأي والتعبير، وضغط الرقابات الرسمية والاجتماعية المتعلقة بموضوعات الدين والسلطة والجنس.

وكانت معدلات نمو الإنتاج الثقافي بطيئة عموماً، وهي تشهد تراجعاً مستمراً في الوقت الحالي بحسب الإحصائيات التي أصبحت معروفة عن معدلات إصدار الكتب، أو الترجمة، أو الأفلام السينمائية المنتجة سنوياً، أو نسبة مقاعد المسارح والسينما قياساً إلى عدد السكان.

إضافة إلى ذلك، فإن أغلب أجهزة الثقافة في العالم العربي تابعة وليست مستقلة، ويعني ذلك أن ما ترسمه من سياسات وما تقدمه من خدمات لا يخدم الثقافة في حد ذاتها، بل يخدم الجهات التي تتبعها هذه الأجهزة. وقد أدى ذلك إلى إجهاض المحاولات التي بذلت لإنجاز تنمية ثقافية عربية شاملة.

أما الملاحظة الأخيرة فترصد انكفاء المثقف العربي في المرحلة الأخيرة على ذاته، وأنه أصبح يعيش هو ومنجزه على هامش الحياة. وقد كان هذا المثقف ذاته، على الرغم من كل القهر والهزائم، حاضراً ومؤثراً في مجرى الأحداث منذ بزوغ النهضة وحتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تنوع نشاطه الفاعل سياسياً واجتماعياً وفكرياً قبل أن يصل إلى محطته الأخيرة التي شهدت انحسار دوره، وانكساره.

تقدم الباحثة تقييماً جديراً بالاهتمام لتقنيات الاتصال المستخدمة في أغلب الدول العربية في مجال الإعلام، وتصفها بأنها من أحدث ما هو متوافر في السوق العالمية، حتى إن أجهزة الاتصال الرقمي كانت قد بدأت تظهر في بعض المحطات العربية قبل ظهورها في أي مكان آخر في العالم. غير أن حال "المحتوى" تختلف كثيراً عن حال تقنيات الاتصال.

وفيما يخص سياسات الاتصال في الدول العربية تشير تهامة الجندي إلى عدد من الحقائق، أولها سياسة احتكار الدول العربية عموما لقطاع الإعلام والاتصال، وأن الدساتير التي تنص جميعها على حرية التعبير تقيد هذه الحرية بعبارات ملتبسة يصعب تحديد دلالاتها مثل "في حدود القانون"، أو "ألا تمس المصلحة القومية"، وغيرها من العبارات.

كذلك تأخذ كثير من الدول العربية بنظام الرقابة المسبق، أو "المنع الوقائي" الذي يعني ضرورة الحصول على ترخيص قبل إصدار الصحف والدوريات.

وفيما يخص التنظيمات المهنية والنقابية للإعلاميين في الدول العربية فإنها، فضلا عن حداثتها الزمنية نسبياً، لم تطور، منفردة أو مجتمعة، نظماً فاعلة تحمي الإعلاميين العرب من العزل أو التسريح من العمل أو النقل من منطقة إلى أخرى أو السجن أو النفي لأسباب تتعلق بحرية إبداء الرأي وحرية الحصول على المعلومات.

وتشير الباحثة إلى حقيقة أنه ما من إعلام حر أو مستقل بالمطلق، فكل أجهزة الإعلام في العالم تخضع لنظم رقابية تمارس أشكالاً من التدقيق والاصطفاء والحجب على مضمون الرسائل، تخدم من خلالها المرسل وأجندته الإعلامية. فقنوات الاتصال هي بوابات نفاذ، وعند هذه البوبات يقف الحراس والرقباء ليمارسوا سلطة المنع أو الفلترة وفق ضوابط معينة تقررها الجهات المحتكرة.

لكن حراس البوابات في البنية الإعلامية العربية يتصفون بسمات غير مألوفة في العمل الإعلامي الطبيعي، ويتموضعون في مناطق غير معهودة للفلترة في النشاط الإعلامي. فحارس البوابة العربي لا يخضع قط لقواعد عمل أو قواعد تنظيمية أو متطلبات مهنية كالفاعلية ومتطلبات الزمان والمكان وجودة الإنتاج والصدقية والشفافية، ولا يلتزم بمعايير عقلانية ومنطقية للأولويات، ولا يتقيد على الإطلاق بمدى معلومية المادة الإعلامية أو عدم معلوميتها، ولا يهتم بضرورة تجاوز التقديرات الشخصية والمزاجية، لأن هذا الحارس لا علاقة له بالمهنة من الأصل، ولا يدرك ضروراتها وقوانينها، ولا تعنيه جودة منتجاتها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً لا يستهان به من المنتج الإعلامي المعلوماتي لا يحتاج إلى عمليات فلترة، لأنه يهبط على الإعلام من قمم السلطة السياسية على شكل مصنوعات جاهزة يجري نشرها وبثها حَرْفياً. أما ما تنتجه المؤسسة الإعلامية بنفسها فهو مجرد تفاصيل وحيثيات وتقويمات تصب في فلك تلك القمم السياسية فحسب.

وتشير المؤلفة إلى أن اهتمام الإعلام العربي انصب بالدرجة الأولى على الجانب الدعائي السياسي، والجانب الترفيهي، ودعم الثقافة الدينية على حساب وظائف الاتصال الثقافية والمعرفية الأخرى والحيز المخصص لقضايا التنمية المختلفة. وتهتم المؤلفة بدراسة عدد من القضايا التي تقدم أمثلة على ذلك، منها تناول الإعلام العربي لقضايا الثقافة، والمرأة، والطفل، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة.

وأخيراً فإن ترصد الضعف الواضح في القدرة الاتصالية لأجهزة الإعلام العربية، واختلال التدفق الإعلامي لصالح الآلة الإعلامية الغربية المسيطرة، حيث يمثل الإنتاج المستورد نحو ٦٠% مما تبثه وسائل الإعلام العربية، ويأتي قي مقدمته الإنتاج الأمريكي. وتلقى مختلف الرسائل الأجنبية قبولاً واسعاً لدى الجمهور العربي، وتحديداً لدى الشباب، لما تتمتع به من جاذبية وحرفية، ولما تقترحه من موضوعات متنوعة تثير رغباته وتسد احتياجاته.

ومن الوجهة النظرية، فإن انتقال الرسائل الإعلامية بين الدول حق من حقوق الجمهور، غير أن خطورة التدفق الإعلامي الغربي تكمن في تضليله الرأي العام العربي من جهة، وتكريس سلوكيات وقناعات لا تتناسب مع واقع اجتماعي يحتاج إلى التنمية والنهوض من جهة أخرى. وهذا التدفق في معظمه لا يقدم معلومات بقدر ما يمرر ذرائع لسياسات معينة، ولا يعطي صورة

حقيقية عن تجربة المجتمعات الغربية في بناء حداثتها، بل يرسم صوراً نمطية ومثالية عن حياة وهمية تعزز ثقافة الترفيه والاستهلاك.

البعث

د.تهامة الجندي ودراسة لإعلام المنطقة العربية

دمشق- روزالين الجندي:

في محاولة لتوضيح العلاقة التبادلية الاندماجية ما بين التنمية وقطبي الحياة المعاصرة «الثقافة والإعلام» صدر للدكتورة تهامة الجندي كتابها الجديد «الإعلام العربي- قلق الهوية وحوار الثقافات، دراسة في أعلام المنطقة العربية».

وفي هذا الكتاب تتخذ الجندي من المنطقة العربية أنموذجاً توضح فيه كيف انعكست تحولات العصر في فضائه وكيف تفاعلت الثقافة العربية مع ثقافة الغرب وعلومه، وعن ماذا أسفر هذا التفاعل وما هو الدور الذي لعبه الإعلام العربي في مسارات التنمية والتحديث.

يقع الكتاب في ٢٢٣ صفحة من القطع المتوسط وهو صادر عن دار نينوى للنشر والتوزيع، شمل الكتاب ثلاثة أبواب تناولت د. الجندي في الباب الأول الامبريالية الإلكترونية وعصر الشبهة، وفي الباب الثاني: الثقافة العربية وحوار الثقافات، الباب الثالث: تنمية الإعلام وإعلام التنمية في المنطقة العربية..

يذكر أن للكاتبة إصدارات سابقة منها: «لا توقظ الحنين» شعر ١٩٩٩ وجهات الغياب مجموعة شعرية تحت الطبع في وزارة الثقافة.

تهامة الجندي

كاتبة وصحافية من سوريا.

حصلت على الماجستير والدكتوراه في جامعة صوفيا "القديس كليمانت أوهريدسكي"، كلية "الصحافة والاتصالات الجماهيرية".

تعمل مراسلة حرة.

صدر لها

-"صورنا الماكرة"، دار "رياض الريس للكتب والنشر"/ لبنان، بيروت ٢٠١٧.

-"الاتجاهات الحديثة في المسرح السوري ١٩٩٥-٢٠٠٥"، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع/ دمشق ٢٠٠٦.

-"حديث النجوم"، دار الكنوز الأدبية، بيروت ٢٠٠٦.

-"الإعلام العربي/ قلق الهوية-حوار الثقافات"، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع/ دمشق ٢٠٠٥.

-"جهات الغياب"، وزارة الثقافة/ دمشق ٢٠٠٥.

-"لا توقظ الحنين" دار كنعان/ دمشق ١٩٩٩.